جامعة إبن خلدون– تيارت –

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم إقتصادية

أثر إنخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية في الجزائر خلال الفترة 2014–2019

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاد التنمية

إعداد الطالبتين:

بن شريف نبيلة

بن عابد خيرة

الأستاذ المشرف:

أ. حري خليفة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....

السنة الجامعية 2014–2015

شكر:

الحمد لله أولا و آخرا و الشكر له على عظيم منه وجزيل عطائه

و بعد شكر الله عز وجل

لا ينبغي إلا أن أتقدم بخالص شكرنا و إمتناننا إلى

الأستاذ المشرف: "حري خليفة"

على نصائحه و إرشادته القيمة التي كانت سندا وعونا

في إنجاز هذا البحث

و شكرى موصول لكل الأساتذة الكرامة، أعضاء لجنة

المناقشة الذين تفضلوا

بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الفهـــرس

فهرس المحتويات

شكر

الفهرس

مقدمة عامة.....**أ–د**

الفصل الأول: النفط عبر التاريخ.....**5**

تمهيد.....**6**

المبحث الأول: تنامي قطاع المحروقات في الجزائر.....7

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر.....7

المطلب الثاني: أهمية البترول في الإقتصاد الجزائري 12

المبحث الثاني: خصائص العرض والطلب على البترول.....15

المطلب الأول: خصائص عرض البترول.....15

المطلب الثاني: خصائص الطلب على البترول.....25

المبحث الثالث: الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي.....31

المطلب الأول: الإقتصاد الريعي.....31

المطلب الثاني: خصائص الإقتصاد الجزائري.....34

خلاصة 38

الفصل الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول 39

تمهيد.....40

المبحث الأول: الصدمات التي تعرض لها سوق النفط.....41

المطلب الأول: تعريف السوق النفطية، خصائصها و أنواعها.....41

المطلب الثاني: طرق تسعير البترول ومراحل تطوره.....46

المطلب الثالث: أهم الصدمات التي تعرض لها سوق النفط.....55

المبحث الثاني: أثار الاقتصادية للأزمات السعرية في صناعة البترول.....61

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية عند ارتفاع سعر البترول.....61

المطلب الثاني: أثر الانخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الكلي.....64

المبحث الثالث: إجراءات الشركات النفطية لتحكم في أسعار النفط.....70

المطلب الأول: استراتيجيات الشركات النفطية على توجيه السوق.....70

المطلب الثاني: نظام الكارتل و آلياته 73

المطلب الثالث: أدوات احتكار السوق النفطية.....75

خلاصة 80

الفصل الثالث: أفاق المشاريع التنموية في ظل انخفاض أسعار البترول 2014-2019.....81

تمهيد.....82

المبحث الاول: مضمون المخطط الخماسي 2014-2019 83

المطلب الأول: قانون المالية 2014-2019 83

المطلب الثاني: المشاريع التنموية المبرمجة خلال المخطط الخماسي 2014 –2019.....86

المبحث الثاني: تطورات سوق النفط خلال الفترة 2014-2015.....90

المطلب الأول: تطورات سوق النفط خلال الفترة 2014-2015.....90

المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار البترول خلال هذه الفترة.....92

المطلب الثالث: تطور السوق النفطي و اثره على ميزان مدفوعات الجزائر 95

المبحث الثالث: إجراءات الحكومة الجزائرية في ظل انخفاض أسعار البترول.....103

المطلب الأول: التقشف بتجميد المشاريع الكبرى و وقف التوظيف.....103

المطلب الثاني: الغاز الصخري ودوره في المنافسة.....106

خلاصة الفصل الثالث.....110

خاتمة عامة .....هـ-ز

فهرس الجداول و الأشكال

قائمة الملاحق.....114

قائمة المصادر و المراجع.....118

الملخص

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

مقدمة:

إن التطرق للسوق البترولية ليس بالجديد فالكثير من الدراسات تطرقت إلى هذا الموضوع كمادة للبحث والإهتمام شغلت و لا تزال بال الإقتصاديين و السياسيين على سواء حيث يتناولونه من زوايا مختلفة لميزة المحروقات ودورها الحاسم كطاقة لها أهمية كبيرة في التطور الإقتصادي و الإجتماعي على المستوى العالمي ومكانتها أساسية في إقتصاد الدول المصدرة لها حيث بات هذا الدور من المسائل التي تحتاج إلى برهان.

على المستوى العالمي فإن النفط ينال إهتمام الدول الصناعية المعنية بالإستراد بالخصوص لما يمثله لها من أهمية إقتصادية وسياسية وعسكرية أما على المستوى المحلي فإن الجزائر اعتمدت على النفط منذ الإستقلال وخاصة في فترة السبعينيات والثمانينات بإستخدام فوائض المالية المشاركة لغرض تحقيق أهداف التنمية غير ان التحولات الإقتصادية العالمية وتحدياتها التي لم تكن الجزائر بغنى عنها من جهة والأزمة الإقتصادية والإجتماعية التي مست الجزائر من جهة أخرى, وهذا بسبب إرتباط الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقاء هذا الأخير خاضعا للتأثيرات الخارجية بما فيها العوامل غير الإقتصادية

أثار تراجع أسعار النفط مخاوف واسعة في الجزائر ضاعف منها تبعية البلاد للنفط وهو ما دفع إلى دق ناقوس الخطر من أزمة تلوح بالأفق ما لم يتم التعاطي السريع مع القضية من هذا المنطلق فإننا نطرح التساؤل التالي : ما هو مستقبل المشاريع التنموية في الجزائر في ظل إنخفاض أسعار البترول؟

للإمام بهذه الجوانب المتعددة لهذا التساؤل كان لازما علينا التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

- ✓ما مكانة البترول في الإقتصاد الجزائري؟
- ✓ما هي طرق تسعير البترول وماهي العوامل المؤثرة فيه؟
- ✓ماعلاقة أسعار البترول بالمشاريع التنموية؟
- ✓ماهي أثار الصدمات البترولية على الإقتصاد الجزائري؟

مقدمة عامة:

فرضيات البحث :

يعد البترول سلعة إستراتجية وثروة هائلة لا غنى عنها.

سعر البترول يتأثر بعدة متغيرات إقتصادية.

مداخيل البترول مصدر هام لبعض الدول من أجل تمويل مشاريعها .

تذبذب اسعار النفط تؤثر سلبا على تنمية الدول النفطية.

أهمية البحث :

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة أسباب تغيرات أسعار البترول ومدى تأثيره على المشاريع التنموية في الجزائر. ولهاذا سنتطرق في بحثنا هذا إلى :

- ✓التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر و مكانة النفط في الإقتصاد الوطني؛
- ✓الأسواق النفطية والصدمات التي عرفتها الأسواق البترولية؛
- ✓مستقبل المشاريع التنموية التي تبنتها الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة؛

حدود الدراسة: اقتصرت دراستنا على أثر انخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية في الجزائر في فترة 2014-2019

مبررات ودوافع إختيار الموضوع:

- ✓شعورنا بأهمية الموضوع.
- ✓تشخيص أسباب تغيرات أسعار البترول ومعرفة مدى تأثيرها على الإقتصاد الجزائري .

صعوبات الدراسة:

تكمن في صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات الدقيقة خصوصا و أن الدراسة سترتكز على الفترة الراهنة وأفاق المشاريع التنموية.

مقدمة عامة:

الدراسات السابقة: جاء هذا البحث تكملة للبحوث السابقة التي نذكر منها:

1. مداني مختار– عبد الرحمن مختار بعنوان" أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية (حالة الجزائر)" مذكرة ليسانس 2013.جامعة تيارت.
2. زيتوني هوارية بعنوان "أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الإقتصاد الجزائري نموذجا " ماجستير 2011.جامعة تيارت
3. السعيد رويج بعنوان" التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على إقتصاد الجزائر (1970-2009)" ماجستير 2013 جامعة قاصدي مرباح .ورقلة
4. وحيد خير الدين ،علماوي عمر ، بعنوان" أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي وإستراتجية البديلة لقطاع المحروقات حالة الجزائر من 1990-2012 " مذكرة لاستكمال شهادة ليسانس اكاديمي 2013 جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
5. داود سعد الله بعنوان "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010" شهادة ماجستير, جامعة الجزائر, 2011.

منهج الدراسة: إستخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وهذا ما يتناسب مع الاشكالية المطروحة.

خطة البحث:

لدراسة ومعالجة والتوصل إلى الإجابات الصحيحة على الإشكالية المطروحة تبنينا منهجية علمية حيث تضمن البحث مقدمة تناولت مشكلة وأهمية البحث وثلاث فصول وخاتمة.

وسيتناول الفصل الأول النفط عبر التاريخ من خلال 3 مباحث خصص المبحث الأول لتنامي قطاع المحروقات في الجزائر بينما يتعرض المبحث الثاني لخصائصه العرض والطلب على البترول، في حين يناقش المبحث الثالث طبيعة الإقتصاد الجزائري.

مقدمة عامة:

أما الفصل الثاني يتناول التطور التاريخي الأسعار البترول ويتكون من 3 مباحث، المبحث الأول الصدمات التي تعرض لها سوق النفط أما المبحث الثاني فيبين الأثار الاقتصادية للأزمات السعرية في صناعة البترول أما المبحث الثالث فيوضح إجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط.

الفصل الثالث تم تخصيصه لتحليل أثر إنخفاض سعر البترول على المشاريع التنموية المبرمجة في خماسي 2014-2019، حيث تضمن المبحث الأول مضمون المخطط الخماسي، اما المبحث الثاني فشمل تطورات سوق النفط خلال الفترة 2014-2015، ومن خلال المبحث الثالث تم التعرف على الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف الحكومة الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة.

وفي نهاية الدراسة سيتم الإجابة على مختلف التساؤلات.

الفصل الأول:

النفط عبر التاريخ

تمهيد:

تعتبر الصناعة البترولية المصدر الأساسي للطاقة في العالم و لهذا من المتوقع أن تتغير كذلك لعشرين سنة القادمة حسب نتائج بحوث التجار في مجال الاقتصاد والطاقة، يعتبر البترول الدعامة الاقتصادية للبلدان، و للخوض في المسائل المرتبطة باختلال السوق البترولية يجب التركيز على خصائص و مميزات العرض و الطلب للسوق البترولية.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى تنامي قطاع المحروقات في الجزائر، وكذلك التطرق إلى أهميته في الاقتصاد الجزائري يتلو ذلك خصائص العرض والطلب و أخيرا سوف نؤكد على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بحت.

ولهذا قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى 3 مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تنامي قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الثاني: العرض والطلب على النفط.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

المبحث الأول: تنامي قطاع المحروقات في الجزائر

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري، و لكن هذا القطاع كان محتكرا من طرف شركات بترولية أجنبية قبل وبعد الاستقلال مما أدى بالجزائر إلى التفكير في استعادة ثروتها وذلك بإنشاء أداة وطنية هادفة لاستغلال مصادرها الطاقوية لفائدة الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات

1) **الجزائر ما قبل النفط 1962** بقيت في تبعية خارجية لفرنسا حيث كانت الحقول البترولية مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل شركة " ريبال و كريبسي" كانت هذه الشركات العامة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون الفرنسي الذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الإشراف البترولي و الإستكشاف، فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل السيطرة هو إنشاء شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في سنة 1963.

2) **من إنشاء سوناطراك إلى تأميم المحروقات:** قامت سونطراك سنة 1964 بتشكيل أول خط أنبوب نفطي في الجزائر oz1 يربط بين حوض الحمراء و آرزيو و قامت الجزائر كذلك بتشغيل أول مركب لتمييع الغاز الطبيعي وهذا حتى تتمكن من إقتحام مجال صناعة المحروقات.

و في سنة 1965 كانت مفاوضات بين فرنسا و الجزائر و هذا التسويق قضايا المحروقات و التطور الصناعي في الجزائر إلى إنشاء جمعية تعاونية " ascoop" ما بين "sopefal" التي تمثل الحكومة الفرنسية و الحكومة الجزائرية، سمحت هذه الخطوة للحكومة الجزائرية يتوسع نطاق نشاطتها بشكل كبير في مجال تسيير قطاع المحروقات في البلاد.

شرعت الجزائر في عملية تأميم نشاطات التكرير والتوزيع،باعتبار سوناطراك الشركة الرئيسية لتوزيع منتجاتها النفطية في السوق الوطنية وتدشين أول محطة بالألوان الرمزية سنة 1967،وفي نفس السنة تم اكتشاف النفط

في البرمة (حاسي مسعود شرق)، كما توسعت أيضا سونطراك في إنشاء ميناء لناقلات الغاز الطبيعي و بناء مركب للبتروكيماويات في سكيكدة[1].

تطورت سوناطراك كشركة متكاملة بفضل الاكتشافات النفطية وبالتالي أصبحت شركة تمتلك احتياطات من المحروقات و في سنة 1969 أصبحت الجزائر عضوا في الأوبك، و تمت الموافقة من قبل الحكومة على المشروع الذي قدمته سونطراك الخاص بنقل غاز البترول المميع و المكثفات "حاسي مسعود، أرزيو" تتكلف سونطراك بإنجاز هذا العمل ومن هنا بدأت سونطراك أول عمليات إستغلال النفط بمجهودها الذاتي في حقل البرمة.

3) **من تأمين المحروقات إلى سنة 1985**: في 24 فيفري 1971 قامت الجزائر بتأميم المحروقات وهذا القرار أدخل الشركة الوطنية المحروقات في ديناميكية جديدة، تميزت هذه السنة أيضا بشراء سونطراك أول الناقلة للغاز الطبيعي المسال تحمل اسم الحقل الغازي لحاسي الرمل.

و في سنة 1972 تم تشغيل مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة و تم كذلك تشغيل مصفاة أرزيو، وفي سنة 1973 تم تشغيل مركب فصل غاز البترول المميع.

أصبح من الضروري للجزائر إيجاد خطة للتسيير و هذا التنوع أنشطتهما من البحث إلى البتروكيماويات ، ومن ثم بدأ تطبيق خطة "تحديد قيمة المحروقات" "hydral" سنة 1977 إذ تهدف إلى زيادة معدلات إنتاج النفط و الغاز و إسترداد الغاز المرتبط بالبترول لإعادة حقنهم في إطار الإسترداد الثانوي و إنتاج الغار المميع و المكثفات الأقصى حدود التسويق للغاز الطبيعي في شتى أشكاله الغازية و السائلة و إستبدال المنتجات النهائية إلى الخام للتصدير، و تلبية حاجيات السوق الوطنية للمنتجات المكررة و البتروكيمياويات و الأسمدة و المواد البلاستكية و من هنا أصبحت الجزائر من أكبر الدول المصدرة للبترول و هذا راجع للإستثمارات الضخمة.

وفي سنة 1980 أطلقت الجزائر مشاريع إقتصادية كبيرة مما أدى لإنشاء قاعدة إقتصادية كثيفة، هذا ما سمح لها من الإستفادة من عائدات النفط حيث تم إعارة إستثمار حصة كبيرة منها مشاريع التنمية الإقتصادية، و

[1]- http//kamz-redha.blogspot.com/2011/09/blog-poot-3833.html أطلع عليه يوم 23 جانفي2015.

في سنة 1985 شرعت شركة سونطراك في تجديد عملية إعادة الهيكلة من خلال الخطة الخماسية مما أدى إلى إنشاء 17 شركة.

أ. مؤسسات صناعية:

- ✓NAFTA2 (تكرير و توزيع المحروقات)؛
- ✓ENIP (صناعية بتروكيماوية)؛
- ✓ENPC (صناعة البلاستيك و المطاط)[1]؛
- ✓ASMIDA2 (الأسمدة)؛

ب. 4 شركات للتنفيذ:

- ENG1P (الأشغال البترولية الكبرى)؛
- ENGCB (الهندسة المدنية والبناء)؛
- ENAC (القنوات)؛

ج. شركات للخدمات النفطية:

- ✓ENAGEO (الجيوفيزياء)؛
- ✓ENTP-ENAFOR (حفر)؛
- ✓ENSP (خدمة الآبار)؛
- ✓ENEP (الخدمة النفطية)؛
- ✓ENRHYD (مركز البحث في المحروقات)؛

د. 4 شركات تسيير المناطق الصناعية بأرزيو وسكيكدة و حاسي رمل و حاسي مسعود سمحت هذه الهيكلة الجديدة لسونطراك بالإرتكاز على الأعمال الأساسية.

[1]- سعداوي شرف الدين، علماوي عمر،"أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الوطني -حالة الوفرة المالية في الجزائر 1990-2012"، مذكرة لاستكمال شهادة ليسانس الأكاديمي- جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، منشورة، سنة 2013، ص11.

4)الإنفتاح على الشراكة:

القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بتحديد الأشكال القانونية لأنشطة التنقيب و الإستكشاف والبحث ونقل المحروقات التي تسمح لسونطراك بالإنفتاح على الشراكة وهنالك أربعة أنواع من الشراكة كانت محتملة و ذلك بمنع سونطراك شرف الحصول على مشاركة لا تقل عن 51%

أ-شراكة contract sharing production psc: عقد تقام الإنتاج

أ. شراكة عقد الخدمة.

ب. الشراكة بالمشاركة دون شخصية قانونية حيث يأسس الشريك الأجنبي شركة تجارب بموجب القانون الجزائري الواقع مقرها بالجزائر.

ج. الشراكة على شكل شركة تجارية ذات أسهم، تأسست بموجب القانون الجزائري، الواقع مقرها الإجتماعي بالجزائر[1].

5) **سونطراك**: مجمع نفطي و غازي ذو شهرة عالمية "1991-1999":

التعديلات الذي أدخلها القانون 01/91 في ديسمبر 1991، تسمح للشركات الأجنبية الناشطة خاصة في قطاع الغاز و إسترداد الأموال المستثمرة و منحهم مكافأة عادلة للمجهود المبذول أقامت أزيد من 130 شركة نفطية منها الكبرى إتصال مع شركة سونطراك وتم الإمضاء على 26 عقود البحث والتنقيب خلال السنتين التي أعقبت الإطار المؤسسي الجديد في سنة 1996 بدأ تشغيل خط أنابيب المغرب و أوربا المسمى "بيدرو دوران فاريل" الذي يمول إسبانيا والبرتغال عبر المغرب العربي حيث تقدر قدرته بأزيد من 11 مليار م^3 من الغاز سنويا[2].

[1]- سعداوي شرف الدين، علماوي عمر ،"اثر تغير اسعار البترول على الاقتصاد الوطني-حالة الوفرة المالية في الجزائر من1990-2012 "،مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]- سعداوي شرف الدين، علماوي عمر، المرجع نفسه، ص 12.

6) **التحديث والتطوير**: من سنة 2000 إلى يومنا هذا قامت سونطراك ببذل جهود معتبرة في الإستكشاف و التطوير و إستغلال الحقول و في الهياكل لنقل المحروقات (خطوط الأنابيب ومحطات الضغط) و في مصانع تمييع الغاز الطبيعي و في الناقلة الغاز المسال.

منذ سنة 2000 تم إطلاق العديد من المشاريع في إطار عملية التطوير الأداء والتدويل والتطوير البتروكيماوية والتنويع في أنشطة مجمع سونطراك، وكذا تجاوز الهدف المحدد للفترة 1999–2007 والمتعلق بالإنتاج الأولي.

حققت الحقول التي وضعت حيز الإنتاج في الفترة (1999–2009) من قبل المجهود الذاتي سونطراك أو عن طريق المشاركة تزايد في الإنتاج الأولي الذي إرتفع من 8 مليون طن معادل بترول إلى 233 مليون معادل للبترول.

وتم الإنجاز العديد من المشاريع مثل " اول مصفاة تكرير للنفط الخام و التكثيف بسكيكدة في مارس 2005 ".

- شهد قطاع الطاقة خلال فترة 2009–2013 في مجال النقل عبر القنوات إنجاز 7 مشاريع تتعلق بمايلي :

- أنبوب الغاز (GZ448) الرابط بين حاسي الرمل وأرزيو والذي تبلغ قدرته 11 مليار متر مكعب في السنة
- أنبوب البترول المكثف(LKI30) الرابط بين هود الحمرة وسكيكدة والذي تبلغ قدرته 11 مليون طن في السنة
- أنبوب الغاز(GEM48) الذي تبلغ قدرته 5 مليار متر مكعب في السنة
- أنبوب البترول(GPLLZ224) الرابط بين حاسي الرمل وارزيو الذي تبلغ قدرته 6 مليون طن في السنة.
- أنبوب الغاز(GK348) الرابط بين حاسي الرمل وسكيكدة والقالة الذي تبلغ قدرته 10 مليار متر مكعب في السنة

- أنبوب الغاز(GR448) الرابط بين رورد النوس وحاسي الرمل الذي تبلغ قدرته 9 مليار متر مكعب في السنة .

من المقرر بالنسبة إلى سنة 2014 إنجاز مشروعين وتعديد أنبوب البترول(GPLLRI) المرحلة الثانية بين حاسي مسعود وحاسي الرمل الذي تبلغ قدرته 4,5 مليون في السنة وكذلك تعويض أنبوب الغاز(GZ342)بين الناضور وكناندة.

تطوير المصب: تم إنجاز 7 مشاريع بين 2009-2013 ومن المقرر إنجاز مشروع آخر في 2014، ويتعلق الأمر بـ (Mega train GNL arzew GL3Z) الذي تبلغ قدرته 4,7 مليون طن في السنة.[1]

المطلب الثاني: أهمية البترول في الإقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط الإقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة و عديدة، بحيث أنه سلعة إستراتجية تعتمد عليه وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، و عليه تستند قوة الدول وهذا للتحكم في الصراع العالمي بأسره، و يعتبر كذلك مؤثر حقيقي لقياس تقدم الدول و من خلال سيطرتها و إزدهارها، و تكمن أهميتها أيضا في حقيقتين.

- ✓ كونه مصدر للطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية و إقتصادية عديدة تتمثل في الدرجة الأولى الإحتراف العالمي و إرتفاع معامله الحراري ونظافة إستخدامه، و سهولة نقله و تخزينه و إنخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتبعه من مزايا أخرى.
- ✓ لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيمياوية و البتروكيماوية و تتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم و الورق و المطاط و المنظفات الصناعية بالإضافة إلى ذلك فالإقتصاد الجزائري له إعتماد مطلق على المحروقات فحوالي ثلثي الإنتاج المحلي و الدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط و غاز طبيعي، و الثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكونه أكثر من 60% من الإرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول و الغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في

[1]- حصيلة المترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة (1999-2014)، ص -ص :20-21.

دعم أجور و رواتب العمل[1]. و تمويل الإستهلاك العام و الخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة و صناعة تحويلية، و دعم الصناعة و المنتجات المكررة البترولية.

و تكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة الإقتصاد الجزائري فيما يلي:

1-**المحروقات والجباية البترولية و التجارة الدولية:** تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالإعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية و الذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، و هذا ما جعلها تعتمد التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جل متأثر بأسعار البترول، وهذا ما يمكن إستنتاجه من صادرات الجزائر، أما بالنسبة للجباية البترولية و التي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الإقتصاد الوطني، و توجيه و دفع الأنشطة الإجتماعية و الإقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 سالمت بـ 66% من مداخيل الدولة الغربية فهذه الحصة تعكس عدم إستقرار الإنتاج الزراعي و هشاشة الخدمات و الصناعة الحديثة، كما تساهم الجبائية البترولية في إنعاش الإقتصاد الوطني خاصة من خلال الإستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

2-**المحروقات والقطاع الصناعي**: تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، و في التحويلات البتروكيمياوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يكمن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين، البوتان، الزيوت، حيث إستطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو[2].

كما أن هناك فوائد الإستثمار النفط نذكر منها:

أ. تأمين فرص العمل للأيدي الوطنية، و خلق تكوين كوادر فنية وعلمية.؛

ب. توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين قطاعات الإقتصاد الوطني، من خلال إقامة ترابطات مع العديد من المشروعات(تكرير النفط-الأسمدة-الكهرباء-توفير الوقود)؛

ج. تأمين إيرادات من القطاع الأجنبي؛

[1]- رأس غانم أمينة، "أثر تغير أسعار المحروقات على الإقتصاد الوطني الجزائري"، مذكرة ليسانس في علوم التسيير ،جامعة إبن خلدون، غير منشورة ، تيارت،2012-2013، ص53.

[2]-http : //kamz-redha-blogspot.com/2011/08/blog-post-3833-html- مرجع سبق ذكره.

هـ. إن النفط يتمتع بالقدرة على تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا الصناعات المتطورة التي يستوردها العالم بكثافة، و إذ كانت الطاقة النووية يمكنها تأمين قدر أكبر من القدرة الحرارية إلى أن إستعمالها مازال محدودا على الصعيد العالمي حتى الآن.

و. تلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما ومؤثرا في صناعة البترول في الجزائر بحيث تعتبر هذه الإستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول، و تبرز أهميتها في الأسباب التالية:

- ✓ ضعف المدخرات الوطنية، وعدم توفر رأس المال الوطني للقيام بهذه المهام؛
- ✓ إرتفاع درجة المخاطرة، وعدم التأكد من مردودية هذه الإستثمارات خاصة في مرحلة البحث والإستكشاف الأولية الذي تحجز عنه الإستثمارات الوطنية المتاحة؛
- ✓ إحتياج الصناعة البترولية للتكنولوجيا الحديثة المتطورة و كثيفة رأس المال حتى تقلل من درجة المخاطرة وعدم التأكد، هذه التكنولوجيات لا يمكن توفرها بالإمكانيات و الموارد المحلية حيث أنها مكلفة إلى حد كبير[1].

[1]-- http : //kamz-redka-blogspot.com/2011/08/blog-post-3833-html مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني: خصائص العرض والطلب على النفط

إن الأزمات التي يتعرض لها سوق النفط العالمي تعتمد على الإحاطة التامة بخصائص ومميزات الطلب والعرض على البترول لأنها مختلفة إلى حد بعيد عن خصائص عرض وطلب المواد الأولية الأخرى من جهة، إضافة إلى دوره في النمو الإقتصادي، لذلك سوف نقوم بالكشف عن خصائص النفقات في الصناعة العالمية للنفط و النفقة على المستوى الكلي للصناعة بالإضافة إلى النفقات على مستوى الحقل، و هذا من جانب العرض أما من جانب الطلب تقوم بدراسة المحددات الطلب والعلاقة بين الطلب على البترول و سعر الزيت الخام و أخيرا ميزة الطلب على البترول الأوبك مقارنة على الطلب على بترول الدول المصدرة خارج الأوبك.

المطلب الأول: خصائص دالة عرض النفط

يتكون منحنى عرض أي منتج من ترتيب لجميع الموارد الممكنة من أدناها نفقة إلى أعلاها نفقة لكن هناك القليل من هذه الموارد التي تكون ذات جدوى إقتصادية، بمعنى يتطلب أن يتساوى سعر العرض التنافسي في نفقة الإنتاج على سعر السوق بحيث يشمل العرض التنافسي هذه النقطة و جميع النقاط التي تقع أدناها، أماما هو أعلى سعرا من هذه النقطة فيعتبر غيره منحى إقتصاديا بإفتراض تحقق شروط المنافسة الكاملة.

يختلف عرض النفط عن بقية المواد الأولية الأخرى، حيث تتميز النفقات في صناعة النفط بمميزات خاصة، بالإضافة إلى أن قرارات الإنتاج في هذه الصناعة مرتبطة بعوامل غير إقتصادية في كثير من الأحيان، الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ بمستويات العرض، ونوضح هذه المسألة أكثر من خلال التفاصيل التالية:

1) **مفهوم النفقة في الصناعة النفطية:** تعتبر النفقة في المحددات الأساسية للعرض، حيث أن منحنى العرض هو نتيجة إشتقاق منحنى النفقة الحدية لذلك من الضروري عند دراسة عرض النفط دراسة النفقة في الصناعة للنفط، هناك عدد من الملاحظات المتعلقة بالنفقة في صناعة النفط تتطلب من توفيرها قيل دراسة النفقة على مستوى الصناعة:

أ. القرارات التي يمكن إتخاذها في صناعة النفط تعتمد كلها على النفقة التقديرية وليس على النفقات التاريخية، فتخصيص مبالغ معينة للبحث عن النفط في منطقة معينة لا يتوقف على النفقة التاريخية في منطقة أخرى لأنه من النادر جدا إيجاد منطقتان متشابهتان في جميع الظروف[1].

ب. صعوبة المقارنة بين المستخدم والمنتج، حيث يترتب عى ذلك صعوبة المقارنة بين سعر والنفقة لكل وحدة من الوحدات المنتج، إذ يتطلب المنتج في مرحلة البحث والكشف عن الإحتياطات (مرحلة التنمية) التحقق من وجودها وتحديد حجمها، أما في مرحلة الإنتاج فيتم تحويل الإحتياطي إلى منتج نهائي وهو الزيت القابل للتسويق، ولكن يصعب في الواقع وضع حدا فاصلا بين نفقات الإستكشافية ونفقات التنمية، إذ تمثل الأخيرة إختبار مدى إمكانية إستقلال الحقل لأغراض تجارية بالإضافة إلى عمليات رفع أو الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للحقول كما أن هناك صعوبة تعترض إجراء المقارنة بين المنتج والمستخدم فيها مثل الزيادة أو النقص في حجم الإحتياطات، وفي ضوء هذه الصعوبات فإن الناتج في سنة معينة يجب أن ينسب إلى المستخدم في سنوات سابقة، أي ينبغي مقارنة السعر والنفقة وما يحدث بينهما من تغيرات ضمن إطار سنوات متعددة، وبالتالي لا يمكن حساب النفقة للوحدة بدرجة معقولة إلا بعد مرور سنوات من إستغلال الحقل.

ج. في الحالة العادية للمنشأة لا تستخدم مدخلات متجددة لا يؤثر قرارات زيادة الإنتاج الحالي على نفقات الإنتاج في المستقبل إذ يتكون السعر من النفقة الحدية للإنتاج، أي من رأسمال العمل والنفقات المادية لإنتاج الوحدة الأخيرة من الناتج، لكن في الحالات التي تتضمن إستخدام منتجات غير متجددة أو ناضبة سوف يؤدي قرار إنتاج برميل النفط اليوم إلى عدم إمكانية إنتاجه في وقت آخر في المستقبل، أي أن قرار الإنتاج اليوم يترتب عليه نفقة الفاقد والتي يتضمنها سعر النفط بالإضافة إلى تكلفة الانتاج كما تسمى أيضا بنفقة الفرصة البديلة [2].

[1]- سعد الله داود، "الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر" ، مطبعة دار الهومة، الجزائر، 2013، ص11.

[2]- سعد الله داود، مرجع نفسه ، ص- ص :12،13.

2)النفقة على المستوى الكلي للصناعة: إقتسم الإقتصاديون في مجال تقدير النفقة في صناعة النفط إلى إتجاهين، يبين الأول أنها صناعة متناقصة النفقات، أما الثاني فيرى أنها متزايدة النفقات.

أ. **صناعة النفط صناعة متناقصة النفقة :** يتبنى هذا الإتجاه العديد من الإقتصاديين العاملين في مجال الصناعة النفطية، إلى أن ظهرت دراسات أخرى تعارض هذا الإتجاه، فالمنتج الفرد في ظل المنافسة يواجه طلبا كاملا المرونة وسعرا للسوق لا يمكنه أن يؤثر فيه بزيادة إنتاجه، و طالما أن الزيادة الإنتاج تؤدي إلى إنخفاض النفقة حسب الإقتصاديات الحجم*، مع ثبات السعر فإن كل منتج يستطيع أن يزيد أرباحه بزيادة الإنتاج، فإذا لم يتوقف منحنى النفقة المتوسطة عن الإنحدار فإن الصناعة لابد، و أن تتجه إلى بناء طاقة إنتاجية تدفع إلى السوق بكميات تزيد عن الطلب الكلي، ومن ثم تنخفض الأسعار إلى الحد الذي يرغم فيه المنتجون الصغار على الخروج من السوق، لكن في الصناعة المتناقصة النفقة لا تبلغ بخروج عدد من المنتجين حالة التوازن الكامل والمستمر إلا عن طريق إحدى الاليتين:

- إما أن يختفي جميع المنتجين ماعدى منتج واحد.
- يتخلى جميع المنتجين عن إستقلالهم ويندمجوا في شركة واحدة من خلال ما يسمى بإتفاقية الابقاء على حجم العرض عند سعر يسمح بتحقيق أرباح للجميع.

في هذه الحالة تعرف في النظرية الإقتصادية بالإحتكار الطبيعي أي أن المنافسة لا بل أن تتلاشى في الصناعات ذات النفقات المتناقصة ليحل محلها الإحتكار، وهو الحل الوحيد الذي يحقق الإستقرار في السوق و قد رأى أصحاب هذا الرأي أن الصناعات النفطية تتميز بأنها متناقصة النفقة بسبب ما يتميز به من كثافة رأسمالية وتكنولوجية.

بالإضافة إلى ذلك يرى أصحاب هذا الإتجاه أن النفقات المتناقصة أو تتناقص في الاجل القصير والمتوسط لأسباب التالية المتعلقة بعملية الإنتاج:

- **النفقة الثابتة:** تشمل جميع النفقات قبل أن يتدفق البترول من الحقل وأهمها نفقات البحث والتنمية والإستمرار والمعدات الرأسمالية التي يلزم إقامتها لرفع البترول عن باطن الأرض وفصل الشوائب وتخزينه ونقله إلى ميناء التعديل وشحنه، وتمثل هذه النفقات الجزء الأكبر من النفقة الكلية للوحدة بحيث يترتب

* – يقصد بإقتصاديات الحجم أنه كلما زاد حجم الانتاج يترتب على ذلك إنخفاض النفقات الناتجة للوحدة كما تنص النظرية الإقتصادية.

على ذلك أن نصيب الوحدة منها يتناقص كلما زاد عدد الوحدات المنتجة لأن حجمها الكلي يتوزع على عدد متزايد من تلك الوحدات، أي أن هذه النفقة تتناقص مع تزايد الإنتاج مع الأخذ في الإعتبار أنها تكون الجزء الأكبر من النفقات في صناعة النفط[1].

- **النفقة المتغيرة:** هي النفقة الجارية أو النفقة التشغيل التي تستلزمها جميع العمليات التي تبدأ برفع البترول من الحقل وتنتهي بشحنه، وحيث أن أغلب حقول البترول تبدأ بالتدفق التلقائي بفعل بفعل قوة الدفع الطبيعية ويستمر هذا التدفق التلقائي لفترات زمنية متفاوتة، فيمكن توقع ثبات النفقة المتغيرة لكل وحدة منتجة خلال فترة التدفق التلقائي، قد تتجه النفقة المتغيرة إلى الإنخفاض في بداية إستغلال الحقل نتيجة للثبات النسبي في بعض عناصر نفقات التشغيل مثل معروفات الإنتاج، معروفات الإشراف[2]، على الآبار ومحطات الشحن...حيث أنها لا تزيد بنفس معدل زيادة الوحدات المنتجة.

و كلما تقدمت مدة استغلال الحقل وانخفض الضغط فيه كلما تطلب الامر نفقات إضافية للحفاظ على معدل ثابت الإنتاج، مثل اللجوء للرفع الالي وإصلاح الآبار القديمة واستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة، وكما هو معروف في النظرية الإقتصادية فإن النفقة المتغيرة تزيد بزيادة حجم الإنتاج، فإنها في صناعة النفط تمثل نسبة صغيرة مقارنة بالنفقات الثابتة.

-**الإتاوة:** هي كمية من البترول تدفع عينا أو نقدا المالك الثروة البترولية فردا أو حكومة البلد، ويتم تحديد نسبة الإتاوة بالإتفاق مع المالك والقائم بالإستغلال قبل البدء في الإنتاج ثم تدفع مع بدأ الإنتاج بالمعدل المتفق عليه، وهذا بصرف النظر عن من قام بالإستغلال عن ربع أو منارة، بعد إستخراج النفط وتسويقه، وهذا ما جعلها عنصرا من عناصر النفقة وليس توزيعا للربح.

و لأن الإتاوة تحدد في أغلب الحالات بنسبة مئوية من الزيت الخام فإنه يمكن إعتبارها من النفقات المتغيرة ذات المعدل الثابت على كل وحدة، إذا طبعا الإتجاه الأول يتضح من دراسة العناصر السابقة للنفقة الكلية في صناعة النفط في الأجل القصير والمتوسط أنها تتجه إلى التناقص مع تزايد الإنتاج.

[1]- سعد الله داود، "الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص – ص :15،16.

[2]- سعد الله داود، المرجع نفسه، ص-ص :15-16.

الشكل(1-1): منحنيات النفقة في صناعة النفط في المدى القصير

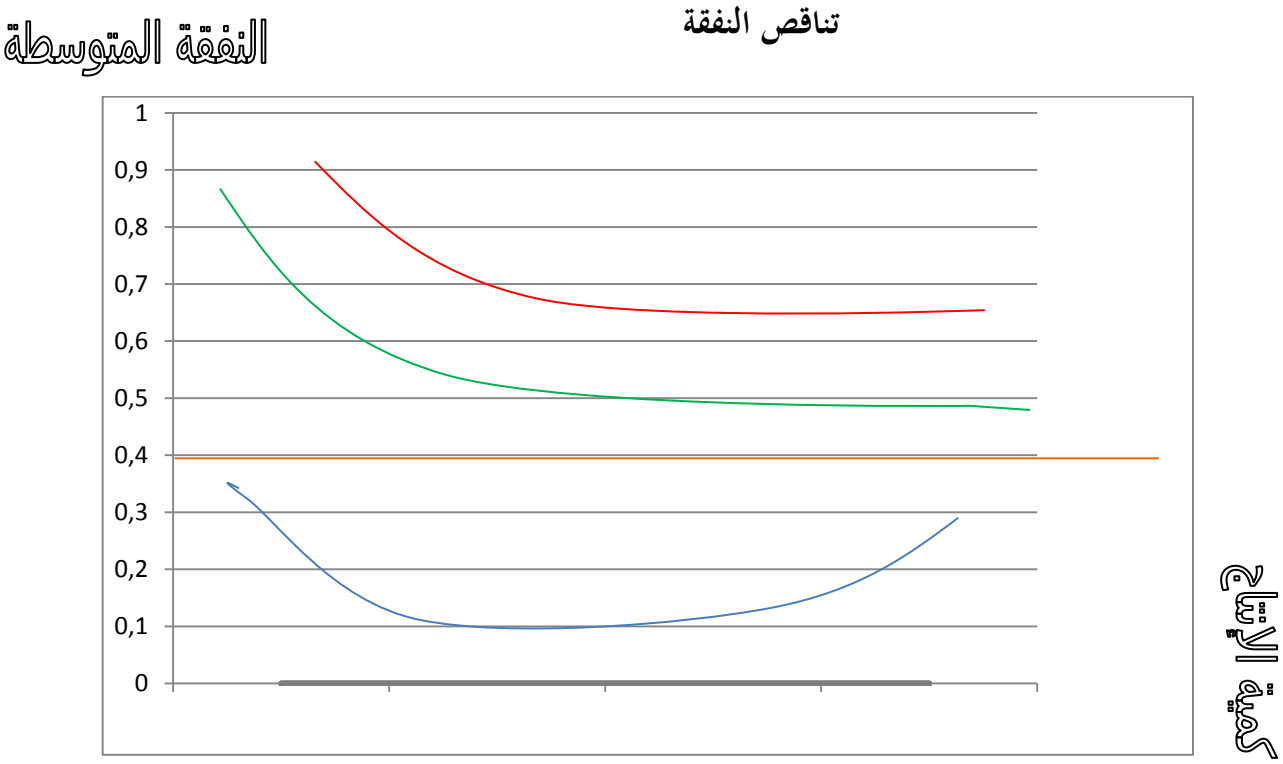

المصدر: سعد الله داود، "الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

ب. صناعة النفط صناعة متزايدة النفقة: عارض بعض الكتاب فكرة تناقص النفقة في صناعة النفط، ومن هؤلاء الأستاذ أدلمان والذي قدم مبررات معقولة تدعم فكرته في هذا المجال .

-**تناقص النفقات والإحتكار الطبيعي:** لقد عارض أدلمان أصحاب الإتجاه الأول المبنية على تناقص النفقات في صناعة النفط وما تؤدي إليه عن إحتكار طبيعي وإرتفاع نسبة النفقات الثابتة مقارنة بالنفقات المتغيرة، فليس لنسبة النفقات الثابتة أو النفقات المتغيرة علاقة بوفرة النطاق أو بتنافس النفقات بإضافة إلى

نسبة الثابتة إلى المتغيرة مادة قانون بسيطة في صناعة النفط كما ترتفع النفقات المتغيرة كثيرا عن النفقات الإستثمارية (نفقات التنمية والإستغلال)في الأبار القديمة أو قليلة الإنتاج.

أما عن تمنع الصناعة المتناقصة النفقات بوفرات الحجم أي إقتصاديا الحجم وما يجب أن يؤدي إليه من إحتكار طبيعي فذلك أيضا محل جدل، فإذا كان الحل في هذه الحالة كم يتبناه أصحاب الإتجاه الأول هو شركة واحدة أو منهج واحد محتكر، سوف يواجه هذا المحتكر بنفسه حقيقة وهي إمكانية تخفيض النفقات عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية إذ أن تأتي نتيجة النفط أو الخسارة من جانب السوق كما هو الحال في المنافسة[1].

النفقات المتزايدة والنفقات المتناقصة في صناعة النفط:

يوضح أدلمان في دراسة نفقات النفط وتحليل عناصرها لإثبات وجهة نظره النقاط التالية:

البحث و الإستكشاف: هي عملية الإنفاق لرؤوس أموال إستثمارية لغرض إستكشاف أماكن البترول وكلما زاد عدد البراميل المكتشفة بالنسبة لكل دولار منفق تؤدي إلى إنخفاض نفقة البحث للوحدة، وفي لحظة زمنية هناك عدد من المناطق التي يمكن البحث فيها عن البترول وعادة ما يتم إختيار أفضل الأماكن أولا، إذ أنه كلما إرتفع إنتاج البترول المستهدف أو إرتفع سعر النفط في السوق إزداد البحث في المناطق مرتفعة النفقات ذات أهمية أقل، وبصفة عامة إن البحث والإستكشاف ينتقل من الأماكن الأفضل إلى الأماكن الأقل أهمية ومن هنا ترتفع النفقات.

– التنمية: عملية تحديد حدود الحقول القابلة للإستغلال التجاري ويتم ذلك صفة عامة عن طريق حفر الآبار و إعدادها للإنتاج، و عادة ما تكون معظم الإكتشافات غير تجارية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية 2% فقط من الحقول المكتشفة ذات أهمية تجارية، إن كل حقل محدود في الواقع و مع تنميته تزداد إحتمالات الوصول إلى الحدود أو تخطيها، و بالتالي تزيد المخاطر أو النفقة على الإقتراب من الحدود أو الوصول إلى طبقات شحيحة أو عندما لا يتم الحصول على شيء مطلقا، كما قد تحتاج عملية التنمية إلى معدات خاصة لفصل المياه المالحة مثلا عن الزيت مما تؤدي إلى تزايد النفقة للوحدة.

[1]– محمد أحمد دوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص –ص:115-116 .

– **نفقات تشغيل البئر***: كلما إزداد الإنتاج ترتفع النفقة للبرميل، و حتى عدم أن الأعمال و النفقات الإضافية للبئر مثل فصل مياه وغيرها في الإعتبار، فإن الحقيقة الأساسية لإنتاج البترول والغاز هي إنحدار منحنى إنتاج الحقل إلى الأسفل لذلك هناك حاجة لتقدير كمية الإنتاج المتوقع للحصول عليها من البئر قبل الوصول إلى الحد الإقتصادي و هي النقطة التي تبدأ عندها نفقة الوحدة في إرتفاع عن الثمن.

ب. **النفقة على مستوى الحقل:** يمكن تقسيم حقول العالم إلى نوعين أساسين من حيث شكل منحنيات النفقة، حيث يعتمد هذا التغيير أساسا على حجم الحقل أو المرحلة التي بلغها من عمرة الإنتاجي.

حقول كبيرة أو حقول مازالت في سنواتها الأولى تتكلف تلقائيا: مثل معظم حقول الشرق الأوسط و إفريقيا، هذه الحقول تكون نفقات الإنتاج المتغيرة ضئيلة و يمكن إعتبارها ثابتة (كثيرة متزايدة أو متناقصة) على المدى المتوسط من إستغلال الحقل، بحيث يمكن أن تمر سنوات من الإنتاج من دون وجود الحاجة إلى إستخدام الآلات الرفع الآلي أو إنتاج ثانوي أو غيرها من النفقات الثانوية التي تؤدي إلى إرتفاع النفقة المتغيرة، و في هذا النوع من الحقول يمكن أن تتناقص النفقة المتوسطة المحلية للوحدة مع تزايد الإنتاج[1].

* تشمل على نطاقات إستغلاله بما فيها نفقات الصيانة، هذه النفقات تتزايد مع الزمن بدأ من بداية إستغلال البئر بهدف الحفاظ على مستوى الطاقة الإنتاجية.

[1]– محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، مرجع سبق ذكره ،ص 117.

الشكل رقم (1-2): منحنيات النفقة في الحقل الكبيرة في الفترة القصيرة(2001)

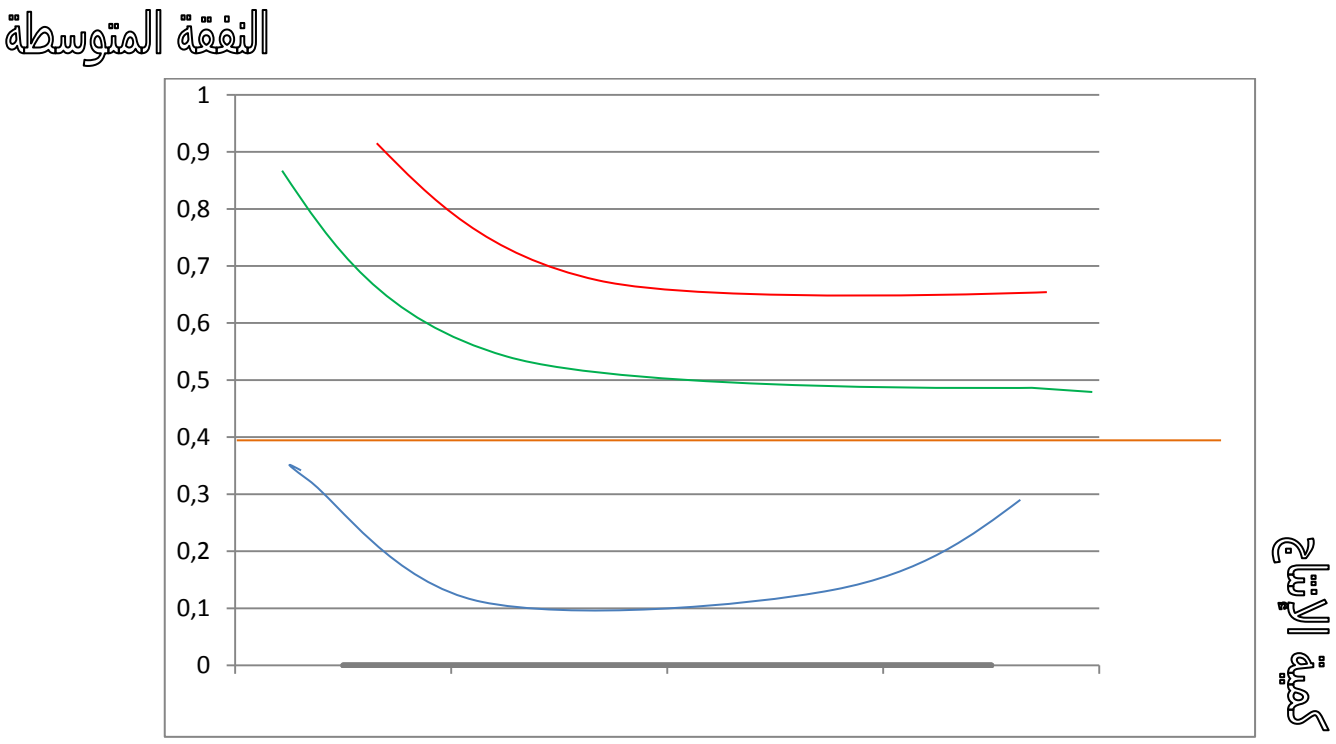

المصدر: محمد أحمد الدوري , محاضرات في الاقتصاد البترولي ،مرجع سبق ذكره ، ص20.

نلاحظ أن النفقات الإنتاج المتغيرة في الحقول الكبيرة أو الجديدة كحقول إفريقيا أو الشرق الأوسط بسبب الضغط العالي داخل الحقول، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج مقارنة مع الحقول القديمة[1].

[1]- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

الحقول الصغيرة أو القديمة التي مرت بسنوات عديدة من إستغلالها:

مثل حقول الولايات المتحدة و بعض حقول فنزويلا في هذه المرحلة يكون الإنتاج قد تخطى مرحلة أقصى معدل مما يؤدي إلى ضرورة الإعتماد المتزايد على وسائل الإنتاج الثانوية والرفع الآلي و إصلاح الآبار القديمة، و مع إزدياد تلك النفقات الإضافية يأخذ المنحنى النفقة المتغيرة في الإرتفاع أنظر الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): منحنيات النفقة لحقل صغير أو قدير

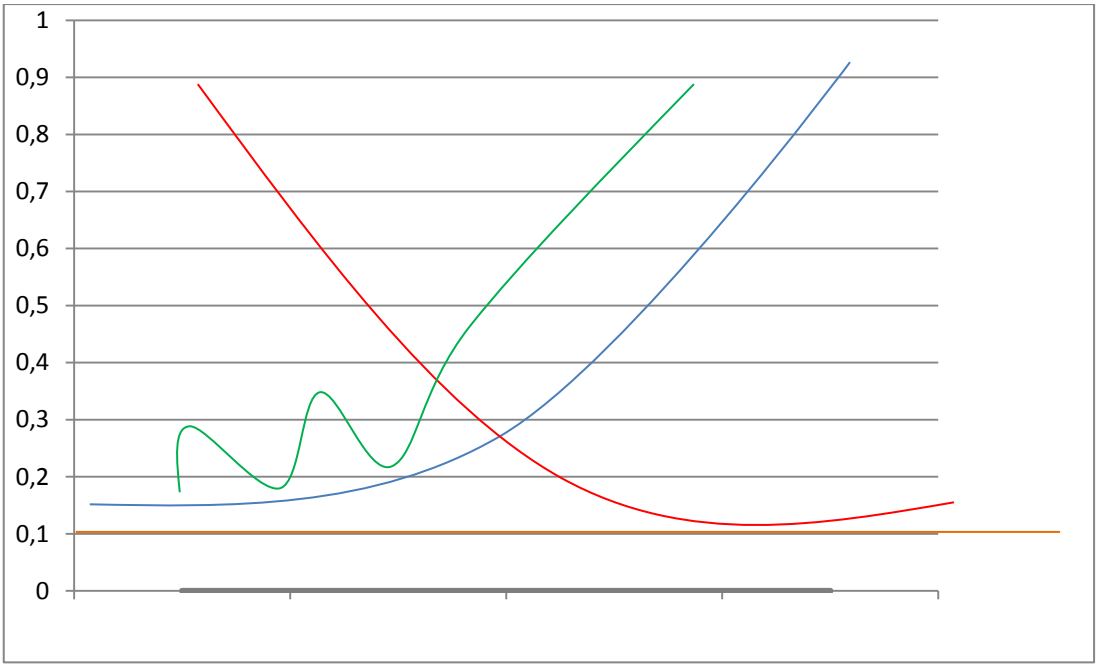

المصدر: سعد الله داود"، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر ,مرجع سبق ذكره، ص23.

نلاحظ أن الحقول القديمة مثلما هو الحال في الولايات المتحدة وفنزويلا تتزايد فيها النفقات المتغيرة الناجمة عن إصلاح الآبار و إستخدام آلات الرفع للحفاظ على مستوى تدفق البترول و التي تدخل ضمن النفقات المتغيرة[1].

3/محددات العرض على النفط: يخضع العرض على النفط لعدد من المحددات منهما:

3-1الطلب على النفط: إذ يعتبر العرض إستجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار الزائدة في السوق، و يدخل في محددات الطلب مستوى أسعار المشتقات النفطية، التي تتضمن قدرا من ضرائب الإستهلاك وتؤثر سلبا في حجم الطلب.

3-2إمكانية الإنتاجية المتاحة في وقت معين: و ليس معنى توفر إحتياطات نفطية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فوريا بارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المستكشفة و تزويدها بالوسائل القادرة على استخراج النفط من باطن الأرض و معالجة و تفريغه وضخه حتى سطح الناقلة أو موقع المصفاة.

3-3 حجم الإستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب و التنمية: لأن إحتياطات النفطية تحقق أو تعتمد على الإستثمارات، كما تعتمد أيضا على مدى تقدم التقنية المستخدمة في تلك العمليات، و حتى إذا توفرت الإمكانيات الإنتاجية، فإن معدل الإنتاج لا يصح أن يتجاوز المستوى الذي تحدده الإعتبارات الفنية بها لا يضر الخزان الأرضي أو يؤثر سلبا في حجم ما يمكن إستغلاله من النفط على مدى عمر الحقل.

3- 4سياسة الدولة المنتجة للنفط: و ما مدى حاجتها إلى النفط لمواجهة إستهلاكها المحلي أو تصديره، تحقيقا المورد النقدي يلبي إحتياجاتها المالية، و يدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقدرها الأوبك بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء و كذلك مدى إلتزامهم بتلك الحصص[2].

[1]- سعد الله داود، "الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2]- حسين عبد الله ،"النفط العربي خلال المستقبل المنظور" ، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الاستراتجية ، ابو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة ،الطبعة الأولى، 1998، ص-ص :30،31.

المطلب الثاني: مميزات الطلب في النفط

سوف ندرس فيما يتعلق بالطلب على النفط محددات الطلب و العلاقة بين الطلب على النفط وسعر الزيت الخام بالإضافة إلى الطلب المتمم لنفط.

1/محددات الطلب على النفط: هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على النفط يمكن إنجازها في النقاط التالية:

1-1- **متوسط دخل الفرد:** يؤثر متوسط الدخل الفرد على إستهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فمهما إرتفع دخل الفرد إرتفع معه حجم الإستهلاك من الطاقة، بحيث أصبح إستهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشر المستوى المعيشة، و يتضح كذلك من مقارنة أرقام إستهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية و النامية.

1-2- **يرتبط الطلب على الطاقة بعلاقة عكسية مع السعر:** إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين لما بدائل الطاقة و مرونة الطلب السعرية حيث يلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر مما في الفترة الطويلة فقط، بمعنى يصعب إحلال بديل الإستخدام النفط كمصدر للطاقة في الفترة القصير[1].

1-3-هيكل الناتج القومي: سبق و أن أفدنا أن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تميز به من إستهلاك كثيف للطاقة، خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الإستخراجية[2].

1-4- **المناخ:** يرتفع إستهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ ويتحدد الطلب على النفط إضافة إلى العوامل أخرى أهمها أنه طالب مشتق، أي أنه مشتق من الطلب على المنتجات النفطية، بالإضافة إلى ما يتميز به من مواصفات سياسية و أمنية ينفرد

[1]- حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط و إنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2008-2009، ص-ص:68- 78.

[2]- حمادي نعيمة، المرجع نفسه، ص- ص :68 -78.

بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية، إلى جانب إشتراكه مع بدائل[1]، الطاقة الأخرى في أنه طلب بديل بمعنى لا يمكن دراسته مستقلا عن دراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة.

كما أن مرونة الطلب السعرية التي تتحكم الطلب على النفط كبديل تتسم أيضا بإنخفاض في المدى القصير بالإضافة إلى أن الطلب على النفط قد لا يوجد له بديل في بعض الإستخدامات و أهمها النقل و المواصلات، و قد ساهمت هذه العوامل في إنخفاض مرونة الطلب السعرية على النفط في الآجل المتوسط والقصير.

2- علاقة الطلب على النفط وسعر الزيت الخام: لقد إعتمد العديد من الإقتصاديين في دراستهم للعلاقة بين سعر النفط والطلب على مستويات أسعار الزيت الخام، لكن إتضح لاحقا أن هناك فروقا بين الأسعار المعلنة والأسعار الحقيقية قد تصل إلى30%-40% هذا التباين يجعل من الصعوبة بمكان بناء نماذج متقدمة ذات حساسية مرتفعة لتغيرات الأسعار و مرونة الطلب، و تشير الملاحظة الدقيقة للأسواق النفط إلى أن الطلب على الزيت الخام طلب مستحق من الطلب على المنتجات النفطية لأغراض النقل و الإستهلاك المباشر للطاقة و الكهرباء، لذلك فإنه من الموضوعي أن يكون الطريق الصحيح لفهم العلاقة بين الطلب و السعر في هذا الخصوص دراسة ردود أفعال المستهلكين النهائيين للتغيرات في أسعار المنتجات النهائية (المشتقات النفطية).

و على الرغم من أنه يمكن بناء علاقة بين أسعار النفط في السوق الدولية و أسعار الزيت الخام إلا أن الحقيقة أن القليل جدا من المستهلكين النهائيين يحصل على المنتجات بهذه الأسعار، فأسعار المنتجات النفطية داخل الدول المستهلكة تخضع لعدد من الإضافات على شكل ضرائب ومصاريف مالية التي تجعلها مختلفة تماما عن أسعار الزيت الخام وأسعار المنتجات النفطية في السوق الحر*.

إن أهم مكون في سعر المنتجات النهائية هو الضرائب الحكومية كما أن أعلى ضريبة حكومية على المنتجات النفطية عادة ما تفوض على الغازولين وزيوت الديزل، أما أقل أنواع الطلب مرونة هو الطلب على

[1]- حمادي نعيمة ، تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مرجع سبق ذكره، ص-ص :68 - 78 .

*- السوق الحر: مستويات أسعار في بورصة البترول قبل عمليات التسويق في السوق المستهلكة.

الغازولين كيروزين الطائرات وزيو الديزيل و الوقود المستخدم في المصانع و القطارات[1]، و في هذه الإطار يصبح سعر المنتجات النفطية و ليس سعر النفط الخام هو المؤشر الأساسي على الطلب، ومع ذلك هناك مشكلة أخرى و من أن الطلب الإجمالي على المنتجات النفطية يتأثر بشدة بالسياسات الحكومية التي لا تستخدم آلية الأسعار كمنظم للطلب، كعديد من الحكومات تمنع إستخدام النفط في محطات الطاقة و في عديد من الصناعات و غيرها من الاستخدامات لصالح بدائل الطاقة الأخرى مثل الطاقة النووية و الطاقة الشمسية، لذلك من الخطأ محاولة توقع الطلب على النفط على أساس أسعار الزيت الخام، ويمكن بدلا من ذلك ملاحظة تأثير أسعار المنتجات النهائية على المستهلكين كما ينبغي عند دراسة علاقة السعر بالطلب ملاحظة درجة التدخل الخارجي خاصة السياسات الحكومية.

3- **الطلب على النفط في الدول المستهلكة:** تهدف السياسات الحكومية للدول المستوردة للنفط إلى الحد من إيرادتها للنفط بصرف النظر عن الأسعار النسبية للبدائل المتاحة، ففي مجال توليد الكهرباء حيث يمكن اللجوء إلى الفحم و الطاقة النووية أو غيرها من البدائل إذ يتم وضع برامج لتشغيل هذه البدائل مهما كانت التكلفة.

أما في المجالات التي لا تحتاح الى بدائل، فتتجه سياسات الطاقة للدول المستوردة إلى إستخدام آليات متعددة لخفض الطلب دون إهتمام كبير بالآثار الإقتصادية لتلك القيود مثل ما كان عليه الحال عند تحديد سقف إستهلاك قدر بـ 36 مليون برميل عند إنشاء الوكالة الدولية للطاقة سنة 1974، و هذا التدخل الحكومي في قطاع الطاقة يجعل الإفتراضات قائمة على التوازن في ظل المنافسة عديمة الفائدة[2].

و قد لوحظ نتيجة الإعتبارات السابقة، أن الطلب على النفط قد أصبح تدريجيا طلبا متمما في ظل المحددات العامة للطلب الإجمالي على الطاقة، فكل البدائل الممكنة إقتصاديا و علميا بئر إستخدامها حتى آخر حدودها المادية، فمن الصعب إيجاد طاقة عاطلة في محطات الطاقة النووية أو الطاقة الكهرومائية أو في

[1]- هوشانج أمير أحمدي، "النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين "، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتجية، ،ابوظبي ، 1996، ص-ص:27،26.

[2]- داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر، "2011-2012"، ص – ص :14 ،15.

إستخدام الفحم، فالإستثمارات في هذه المجالات تسيير بأقصى شركة، مع أخذ القيود البيئية والمالية و الطبيعية في الإعتبار و من ثم تعتبر الطاقات العاطلة القائمة الوحيدة تلك المتعلقة بإنتاج النفط و الغاز[1].

4- **الطلب على نفط الأوبك:** و يتجه الطلب على نفط الأوبك إلى أن يكون طلبا متمما الإجمالي الطلب على بترول العالم ولقد تم تنمية النفط من خارج الأوبك من بحر الشمال وآلاسكا قبل زيادة الأسعار في عام 1973، و بالتالي يمكن القول أن النفط إنتاجه من هذه المناطق حتى لو كانت النفقات أعلى من سعر السوق، و من ثم ينظر إلى الإجمالي الطلب على نفط الأوبك كطلب مكمل ومتمم الإجمالي الطلب العالمي مع الطاقة، و حيث تعمل كل موارد الطاقة غير النفطية و الغاز بأقصى طاقة لها و حيث قيمة الإستثمارات تؤدي إلى زيادة تلك الموارد بصرف النظر عن إتجاهات الأسعار، فإنه يمكن القول أن الطلب على نفط الأوبك يتأثر بقيود مادية على بدائل الطاقة الأكثر من تأثره بأسعار الزيت الخام.

و تعتمد سياسات الطاقة للدول المستهلكة على تقديرات مستويات النفط المطلوبة لإشباع الطلب على الطاقة دون الإشارة إلى الأسعار النسبية لموارد الطاقة المختلفة، فعلى سبيل المثال تتم تحديد هدف الوكالة الدولية للطاقة للوصول إلى مستوى من الواردات قدره 36 مليون برميل يوميا خلال عام 1985 لأن الدول الأعضاء كانت تعمل على تكوين إحتياطات إستراتجية، بأنه ضروري للحفاظ على التوازن في ظروف السوق في تلك الفترة دون الإشارة إلى آليات الثمن، و تجدر الإشارة إلى أن الطلب على نفط الأوبك في كل من الأجال القصيرة و المتوسطة لن يتم تحديده على ضوء أسعار الزيت الخام بل من خلال الحد الأدنى الضروري الإتمام ذلك الطلب الذي عجزت الدول المصدرة خارج الأوبك تغطيته[2].

و يمكن تمثيل الطلب المكمل أو المتمم على النفط الأوبك بالشكل التالي:

[1]- حسين عبد الله ، "النفط العربي خلال المستقبل المنظور " ،مرجع سبق ذكره ص23.

[2]- داود سعد الله "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010" مرجع سبق ذكره ص17.

الشكل رقم(01-04): الطلب على نفط الأوبك

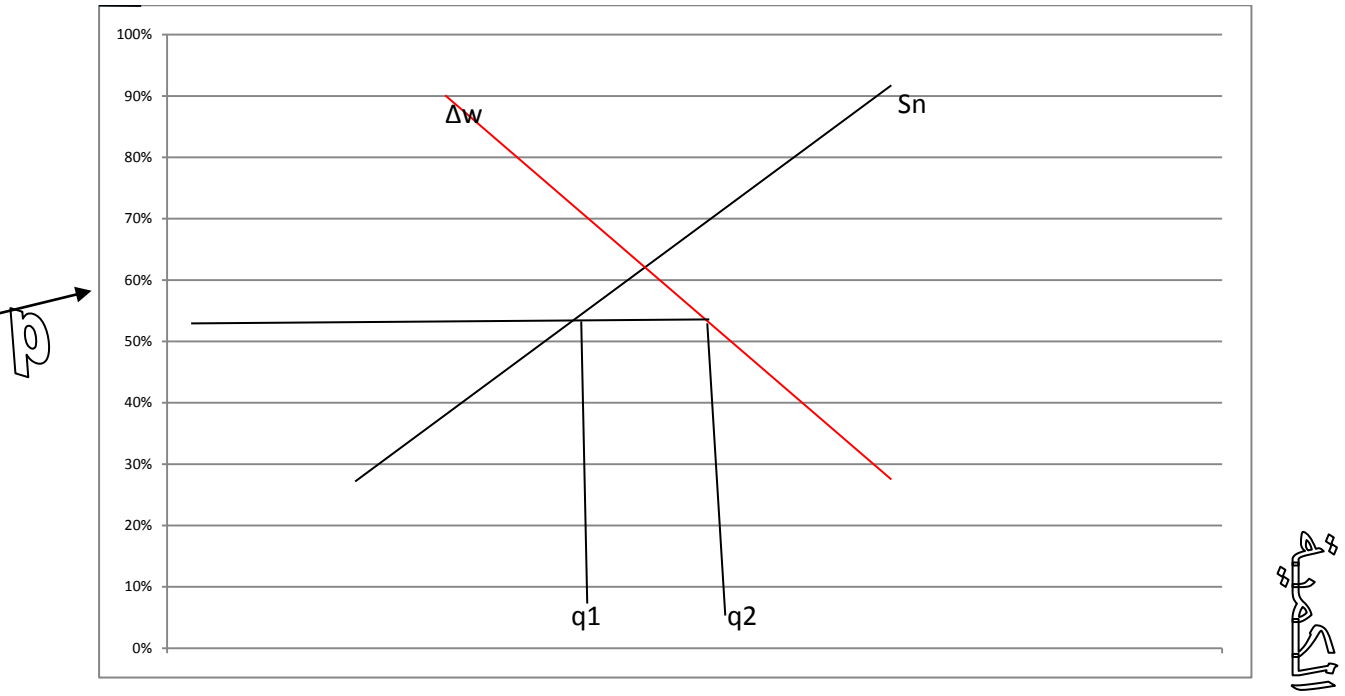

المصدر: محمد أحمد الدوري " محاضرات في الإقتصاد البترولي" مرجع سبق ذكره ،ص28.

حيث يمثل الطلب العالمي على النفط في الشكل بالمنحنى "pw" فالعرض من غير دول الأوبك بالمنحنى "Sn"إن المنتجين من غير الأوبك يبيعون الكمية"Q1" وأعضاء الأوبك يبعثون الكمية المكملة و هي المسافة بين"Q1" و "Q2" فالطلب المكمل على نفط الأوبك هو المسافة الأفقية بين"Dw" و "Sn" حيث يتوقف على مرونة كل من الطلب العالمي و عرض النفط من خارج الأوبك.

فالأوبك تواجه بدلا مكملا للطلبة العالمي بإفتراض أن الأوبك تزيد الحفاظ على سعر محدد، فللحفاظ على مستوى سعر معين يفترض بالمنتجين تعطيل جزء من طاقتهم الإنتاجية لضمان عدم زيادة العرض العالمي، و إلا إنخفض السعر التوازني في السوق والعكس صحيح في حالة الإرتفاع المفاجيء في الطلب العالمي، ومن ثم فإنه يمكن الجزم بأنه فقط أعضاء الأوبك الوحيدون القادرون على القيام بهذه الآلية لأنهم يمتلكون فائضا كبيرا من الطاقة الإنتاجية[1].

[1]- داود سعد الله، "الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر "، مرجع سبق ذكره ،ص30.

الجدول رقم(01-01): تغيرات الطلب والعرض العالمي خلال عام 2014:

	الربع 1 لسنة 2014	الربع 2 لسنة 2014	الربع 3 لسنة 2014	الربع 4 لسنة 2014
الإستهلاك مليون برميل/يوميا	90,26	90,64	92,07	92,57
العرض مليون برميل/ يوميا	91,05	91,84	92,91	92,88
متوسط السعر دولار للبرميل	98,75	103,35	97,78	73,18

المصدر: قضايا راهنة < www.dohainstituta.org

المبحث الثالث: الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي

يشكل النمط الإقتصادي لأي مجتمع مفتاحا هاما لفهم الكثير من الظواهر الثقافية والسلوكية لذلك المجتمع، و لذلك فإن التعرف على نمط الإقتصاد السائد في بلد ما يساعد في التغلب بعض المشاكل التي تعيق عملية التنمية.

المطلب الأول: الإقتصاد الريعي

1- **مفهوم الإقتصاد الريعي**: إختلف الكتاب في تعريف معنى كلمة إقتصاد ريعي لكنهم إتفقوا على معنى واحد و هو إعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل "الريع"، و يكون هذا المصدر يعتمد على الثروات الطبيعية كالبترول و الغاز أو رخص النقل أو رخص العيد.

و الريع هو دخل مضمون لمدة طويلة من الزمن، وفي النظرية الإقتصادية الريع هو الدخل المتأتي عن كامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل، ويعرفه البعض على أنه كل دخل دوري ناتج عن العمل.

الاقتصاد الريعي هو بطبعه اقتصاد ساكن غير منتج إلا في حدود قليلة، فهو يعتمد فقط على الريع من إستخراج أو بيع أو تصدير سلعة، على عكس الاقتصاد المنتج الذي يقوم على عمليات إنتاج متسلسلة فإن الاقتصاديات الريعية تتسم بوتيرة نمو تعتمد كليا على حاجة الغير إلى تلك السلعة، و عندما تم الإستغناء عنها إنهار ذلك الإقتصاد، فالإقتصاد الريعي متعدد الجوانب تطور عبر الزمن لكنه بقي محافظا على جوهره[1].

قسم الباحثون الإقتصاديون الإقتصاد الريعي إلى نوعين:

1-1- **إقتصاد ريعي خارجي**: يكون بإعتماد الدولة على مادة مستخرجة كالنفط أو الغاز أو المعادن أو الإعتماد على ممر تجاري يمر عبرها، أو منطقة سياحية مهمة موجودة عندها.

[1] www.univ.ecostif.com/seminars/durable/20-pdf أطلع عليه يوم 2015/03/16

1-2- **الإقتصاد ريعي داخلي**: هو الريع الذي يعتمد على الخدمات التي تقدمها الدولة لخدمة القطاعات الأخرى، أو هو ريع السيادة و الخدمات التابعة لأنشطة الدولة، و يتميز ريع هذا النوع من سوء إستخدام المال العام وريع المضاربات المالية.

أما الدولة الريعية هي الدولة التي تعيش أو يعيش مجتمعها في تبعية لمداخيل ناتجة عن صادرات المصادر الطبيعية مثل النفط والتي تلعب دورا بارزا في كل مداخيلها.

2- التبعيات السياسية والإقتصادية أهمية الريع:

2-1- التبعيات السياسية: إن التنمية الدولة على الريع الذي مصدره أصل خارجي، تعني أن الدولة ليست معتمدة كثيرا على دخلها على الشعب، بمعنى أن من يوفر معظم الموارد المالية التي تسمح للدولة بالإستمرار فئتان هما منتجو مادة الريع"عمال النفط أو الآبار النفطية" و مشتروا النفط "الدول الأجنبية" و هنا يتضح أن محاولة السيطرة على الدولة لا يكون بدافع السيطرة على السلطة، بل أن الدول الريعية تمثل منطقة صراع لكونها تمثل المصدر الأساسي للسيطرة على ثروة المجتمع مباشرة عبر التحكم في الريع.

2-2- التبعيات الإقتصادية: تتمثل التبعية الإقتصادية في الميل بإتجاه الإهتمام بالقطاعات الإستهلاكية و الإستيراد أكثر من القطاعات الصناعية، و السبب هو أن الريع يوفر مصدرا ميسرًا إلى حد ما للدخل مقارنة مع الصناعة، و خصوصا التصنيع الثقيل، و بالتالي لا يبدو التركيز على تطوير الصناعة خيرا طبيعيا للدولة.

و هناك رافد آخر للميل تحول إهمال الصناعة و الإعتماد على الإستيراد، و هو يتعلق بظاهرة إقتصادية تسمى المرض الهولندي أو العلة الهولندية نسبة لإكتشافها في هولندا، و هي تعتبر إلى السلبية الناتجة عن إرتفاع الطلب على عملة دولة ما، ما يؤدي إلى إرتفاع سعرها، وبالتالي غلاء صادرتها[1].

3- خصائص الإقتصاد الريعي: إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدول، و أضافت صفة الدولة الريعية عليها، يتميز الإقتصاد الريعي بوجود موارد

[1]- www.startimes.com/f.aspx=32582732 إطلع عليه يوم 2015/03/16.

مالية مهمة خارجية غير مرتبطة بالإنتاج تؤدي إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي و الإقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق[1] فعالية الإنتاجية ولكن التحكم في رقابة الريع و في كيفية توزيعه، حيث يتم فيه تحليل ليس فقط التوازنات و الاختلالات الماكرو اقتصادية و لكن أيضا التحولات في الهياكل و في الوظائف المؤسساتية للدولة و أثر سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي و الإقتصادي و على تراكم رأس مال في قطاع الخاص.

4- يعود السبب في فشل مخططات تنويع الإقتصاد المعلن عنها كهدف إستراتجي في البلدان النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي إلى ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في هذه البلدان، فرغم الإستثمارات الكبيرة التي قامت بها بعض الدول "الجزائر مثلا" في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دول ريعية تعتمد إعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية، إن خاصية تشويه الهياكل الإجتماعية و الإنتاجية يعيق نمو الإستثمار المنتج، و يعتبر التحول إلى مرحلة ما بعد الإقتصاد الريعي تحديا إقتصاديا يفرض تغييرا جذريا و حقيقيا للسلوكيات في المجتمع.

لا يمثل الإعتماد على الموارد البترولية في حقيقة الأمر تدفقا للموارد الداخلية في المستقبل، لكنها تمثل القيمة النقدية لمخزون معطى من رأس المال المحول من حالة "إحتياطات بترولية" إلى حالة "أصول مالية"، فالتنمية لا يمكن ضمانها إلا في حالة تحويل هذه الأصول إلى قاعدة مداخيل دائمة.

إن العنصر المفتاحي لدوام نمو القطاع المحلي هو قدرة الإقتصاد على خلق إدخاره الخاص و تطوره التقني، فالخطر الناجم عن الريع يتمثل في كونه سيرورة النمو تنتج فقط عن تحويل رأس المال المالي إلى رأس مال مادي، مع إنتاج محلي يتوقف بقاؤه على إستمرار قيام الدولة بفرض رسوم جمركية مرتفعة لحمايته من المنافسة الأجنبية، فالإقتصاد البترولي عاجز عن الإنتاج بكيفية مستغلة نظرا لتبعية للواردات الأجنبية و للمتغيرات الخارجية التي يتحكم فيها[2].

كما تعاني جل الإقتصاديات النفطية و من بينها الجزائر من عدة إختلالات على مستوى المتعاملين الإقتصاديين و على مستوى المؤسسات و التي تضاف إلى الإنفاقات التقليدية للأسواق وبعدم كفاءة

[1]- عبد السلام أديبي،تاريخ، إقتصاد ريعي، في المغرب، أطلع عليه يوم 2015/03/16.

[2]- عبد السلام أديبي، تاريخ، إقتصاد الريع، مرجع سبق ذكره.

القطاع الخاص في تحقيق النمو و القيام بالتصنيع في الإقتصاديات الريعية، فبرامج التعديل الهيكلي و التحرير الإقتصادي لا تغير في أي شيء عن هذه الوضعية الإقتصادية القاعدية، فمرحلة التحرر أو الإنفتاح الجارية تخلق إطارها الخاص للبحث عن الريع، فمع زوال المزايا المرتبطة بتقليد التجارة الخارجية و مراقبة الأسعار تظهر أدوات أخرى تخلق هي الأخرى ريوع جديدة ناتجة عن دعم الصادرات و عمليات الخوصصة الدعم الموجه لقطاعات إقتصادية جديدة، و الأمثلة عديدة على قدرة السوق على خلق و حداثة الخاصة للبحث عن الريع، وهذا رغم وجود نظام تجاري ليبرالي، فلا يوجد ضمان بأن تبني إستراتجية ترقية الصادرات أقل توجها نحو الأنشطة الريعية من نظام أموال الواردات، و لذلك فإن البحث عن الريع ليس فقط نتيجة الضوابط الحكومية و تدخلاتها، بل يمكن أن ينجم عن تحرير السوق، و الخوصصة كما تشهده في العالم النامي و في البلدان الإقتصاد الإنتقالي حيث يبدو الفساد في تزايد مطرد، و هكذا فإن البحث عن الريع بطريقة غير منتجة أو مدمرة لا يعتبر فقط نتيجة الأسواق المقيدة[1].

يرى الاقتصاديون أن المجتمعات التي تعتمد على الإقتصادي الريعي هي مجرد نظام إقتصادي إستثنائي لا يدوم طويلا لأنه في حال نفاذ الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها هذه الدول تقف السلطات أمام إقتصاد مشلول لا يتحرك حيث لا إنتاج ولا إستثمار ولا كوادر بشرية فكرية تكرر ما يسبب تطور البلاد[2].

المطلب الثاني: خصائص الإقتصاد الجزائري

الإقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد تصدير كميات متزايدة من المحروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل و رأس المال فأهميتها محدودة و هامشية، فهو إذن إقتصاد توسعي يبحث عن زيادة الصادرات، و يمثل قطاع المحروقات حتى اليوم أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بأكثر من 6% كما يمثل نسبة تتراوح بين95% إلى 98% من عائدات الدولة من العملة الصعبة، و ما بين 60%-70% من موارد ميزانية الدولة تأتي من الجباية النفطية، فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد على عاملي تطور الكميات من المحروقات وعلى إرتفاع أسعارها دوليا.

هذا يقضي إلى حقيقة لا مهرب منها هي أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي و هذا ما يبين فيما يلي:

[1]- عبد السلام أديبي، تاريخ، إقتصاد الريع، مرجع سبق ذكره.

[2]-إقتصاد/الجزائر-إقتصاد/إقت/www.dzaimaneus.com أطلع عليه يوم 2015/03/17.

1- تراكم الفوائض البترولية: لقد واكب تطور أسعار المحروقات في فترات معينة تدفقات مالية ضخمة لدى مجموع الدول المصدرة للنفط و منها الجزائر، شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الإقتصادية و الإجتماعية لهذه البلدان، و بالرغم من النواحي الإيجابية الواضحة لتلك العائدات في تحسين مستوى معيشي للافراد الا ان هذه الفوائض ايضا لتظل تكلفة اقتصادية و اجتماعية

2- تطور العائدات المالية في الجزائر: لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا بعد الصدمة النفطية الأولى 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية و إستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج و تقرر سياسة الأسعار المعلنة، ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979[1] التي كانت نتيجة للأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العائدات النقدية للدولة المصدرة للنفط، وأفقت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها، ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار البترول إبتداءا من سنة 2000 و تطورها بشكل غير مسبوق، أعادت من جديد تراكم الفوائض النفطية، بعد أن كانت في تراجع حاد منذ منتصف الثمانينات وخلال عشرية التسعينيات.

3- تدوير الفوائض النفط: إذا كان ضعف الإدخار و موارد العملة الصعبة هي مشكلة الدولة المتخلفة و إحدى النقاط التي تتأثر عندما يتعلق الأمر بدراسة أسباب التخلف، فإن توفر التمويل لا يشكل عائدا للدول النفطية من أجل أن تسيطر على برامجها التنموية بسبب توفر العائدات المالية من النفط كما أشرنا تفوق أحيانا الحاجات الإستثمارية المخططة، هذه الفوائض المتراكمة تطرح التساؤل حول ما إذا كانت عبئا للدول النفطية بسبب محدودية قدراتها توظيف بعض الأموال في برامج تنموية قادرة على خلق ثروة حقيقة، لأن وجود إحتياطات كبيرة من العرف المتأنية من تصدير المحروقات لدى الدول المنتجة للبترول تصبح هدفا للدول الصناعية، تعمل على إستقطابها بأساليب مختلفة لإستعادة التدفقات المالية التي دفعتها في فاتورة إستيراد الطاقة و هي الآلية المعروفة بعملية تدوير العائدات النفطية[2].

4- تآكل الريع البترولي: إن ما تحصل عليه الدول النفطية من عائدات مقابل تقديرها لسلعة بترولية في الأسواق الدولية الذي يمثل الريع البترولي، ما فتى يتناقص بشكل مستمر بسبب عاملي التضخم و

[1]- قطاع- المحروقات -الجزائري/.../http:www .scribd.com/doc أطلع عليه يوم 2015/03/17.

[2]- قطاع- المحروقات -الجزائري/.../http:www .scribd.com/doc أطلع عليه يوم 2015/03/17.

إنخفاض أسعار العرف للدول الأمريكي المعتمد في تجارة النفط، و إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الريع يمثل الفرق بيم التكلفة الكلية و بين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، فإذا ما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول من هذا الريع يعد ضئيلا جدا بسبب سيطرة الشركات العالمية على أسواق الإستهلاك النهائية، وهذا التآكل في العادات يبرر[1]، مطالبة الدول المنتجة للبترول بنصيب عادل من هذا الريع، كما أن سلعة النفط بإعتبارها ثروة طبيعية ناضبة يجب أن يكون لها سعر مستقل لا يرتبط بتكلفة الإنتاج التي يعتمد بها في التسعير المواد الناضبة[2].

و يمكن تحديد بعض مظاهر تغطية الإقتصاد الجزائري و الإعتماد الكلي على المحروقات في النقاط التالية:

- إن تدفق العائدات المالية أدى إلى زيادة الإستهلاك الإستيرادي، و إلى الجري وراء زيادة إنتاج المحروقات و رفع العائدات لزيادة المداخيل، مما قلب الهيكل الإقتصادي من إقتصاد يقوم على أنشطة متنوعة إلى إقتصادي أحادي التصدير و يكاد يكون أحادي المنتوج، يعتمد حصريا على نمو قطاع المحروقات و الجباية البترولية، وقلل في المقابل الإعتماد على نمو القطاعات الإقتصادية الأخرى والجباية العادية من مختلف المصادر.
- نمو الثروة و توزيعها أفقد العمل المنتج قيمته من حيث الإنضباط و رفع القدرات الإنتاجية، و اهبط عزيمة النشاط الخلاق في القطاعات الإقتصادية مما جعل الأجور التي ينالها العمال في مؤسسات الدولة تفقد العلاقة الكلاسيكية القائمة بين الأجر و إنتاجية العمل.
- رغم وفرة مناصب العمل التي تحققت في القطاع الصناعي بسبب إنشاء شركات وطنية متعددة فإن منتجاتها غير تنافسية ول م تعمد أمام مثيلاتها من السلع الأجنبية المستوردة بعد تحرير التجارة الخارجية، ولم تشهد الجزائر خلال فترة التنمية حصيلة تراكم نقل التكنولوجيا، و أصبحت صناعاتها بعد فترة من الزمن باكرة.
- تحولت الدولة إلى دولة معتنية أو حارسة على توزيع الريع البترولي على فئات المجتمع حيث أصبحت مسؤولة عن توفير حاجيات المواطنين من السكن و السلع الإستهلاكية المستوردة و بأسعار مدعمة في

[1]-قطاع- المحروقات -الجزائري/.../http:www .scribd.com/doc أطلع عليه يوم 2015/03/17.

[2]- economic.net الريع الإقتصادي :Ibisomoline.net أطلع عليه يوم 2015/03/17.

غالب الأحيان، و لا تعكس سعرها الحقيقي، و هي إحدى المظاهر الإقتصاد الريعي التوزيعي، و تحولت الأسس الجزائرية التي كانت تنتج معظم إحتياجاتها الغذائية إلى أسس تعيش على ما توفره الدولة من السلع المستوردة المعروضة في "أسواق الفلاح"[1].

[1]- بحوث باللغة العربية<...<www.23oloum.org مرجع سبق ذكره.

خلاصة:

مر قطاع المحروقات في الجزائر بعدة مراحل إستعرضنا من خلالها أهم الإنجازات التي شهدها القطاع فالبداية كانت بإسترجاع السيادة الوطنية للمحروقات التي إنطلقت بتأسيس شركة سونطراك وقررت الحكومة الجزائرية منحها كل السلطة للتحكم في النشاطات البترولية.

حققت الجزائر تطورا كبيرا في مجال الصناعة البترولية بفضل الشراكة التي أعطت نتائج إيجابية في مجال الإكتشافات و زيادة الطاقة و الإنتاجية التعديلية للجزائر.

تتميز صناعة البترول بخصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات الأخرى و أهم هذه الخصائص أنها صناعة متكاملة في مجالات النشاط المختلفة حيث تبدأ بعمليات البحث، التخزين، التكرير، التصنيع ثم النقل إلى أن تحصل إلى المستهلك.

إن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي و هذا ما شهدناه في دراستنا من خلال إعتماد الناتج المحلي الخام على عوائد تصدير المحروقات، و هذا لما يجعله بمثل أهم العناصر المساهمة في تنمية الإقتصاد الجزائري و التأثير عليه و هيكلته.

لأن أسعار البترول أحد المؤثرات الأساسية على الإقتصاد الجزائري ستتطرق إلى التطور التاريخي لأسعار البترول في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

التطور التاريخي لأسعار البترول

تمهيد:

بعد التطرق إلى أهم المحطات التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر كان لابد من تسليط الضوء على الأسواق العالمية للنفط و التي تعتبر من أهم المتغيرات الإقتصادية و التي تتأثر بعدة عوامل.

و بحكم أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل البترول كما أشرنا سابقا في الفصل الأول عن أهمية البترول في الإقتصاد الوطني لذا وجب علينا إعطاء تحليل إقتصادي لإنعكاسات الصدمات البترولية على الإقتصاد الجزائري و كذا أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المؤشرات الإقتصادية لإبراز هذه الجوانب و أخرى قمنا بتقسيم هذا الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الصدمات التي تعرض لها سوق النفط.

المبحث الثاني: مفهوم الأزمات السعرية و أثرها على توازن سوق النفط.

المبحث الثالث: إجراءات الشركات النفطية لتحكم في أسعار النفط.

المبحث الأول: الصدمات التي تعرض لها سوق النفط

أصبحت أسواق الطاقة تشكل هاجس بالنسبة للدول المنتجة للنفط، في ظل هذه الأوضاع يتواصل الجدل في الدوائر الإقتصادية حول سعر البترول و قضية التسعير إذ يتعرض سوق النفط إلى إضطربات أقل ما يقال عنها أنها غير مستقرة و يصعب التنبؤ بها.

المطلب الأول: تعريف السوق النفطية، خصائصها و أنواعها

1) مفهوم السوق النفطية: تعرف السوق النفطية على أنها: "هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة و هو النفط يحرك هذه السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تتحكم في السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية و العسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية[1].

2) **الخصائص العامة للسوق البترولية:** تتميز السوق البترولية بخصائص التالية:

2-1 -سوق إحتكار القلة: حيث يحتكر سوق البترول عدد قليل من الشركات و هو ما يمكن أن يطلق عليه كذلك: منافسة القلة و هو نوع من الإحتكار الجزئي و تعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بدورها بصورة مباشرة على العرض الكلي، فكل من السيطرة على نقل البترول أو عامل تكرير البترول الكبرى المتقدمة تؤثر على العرض بل و في تحديد الثمن، ول ابد أن يكون هناك نوع من الإتفاقات بين هذه الشركات القليلة التي تحتكر كل من إنتاج البترول الخام ونقله و تكريره و توزيعه لتفادي التضارب بينها على الأسعار وضمان أكبر قسط من الأرباح و على ذلك فسوق البترول يعد سوق الإحتكار القلة و تسيطر الشركات هي (أكسرن، بريتش، بترولبوم، تكساكو، سوكال، حلف أوبل، موبيل الشركة الفرنسية) على 87% من حملة إنتاج بترول الشرق الأوسط، 50% من حملة إنتاج بترول إفريقية، 39% من حملة إنتاج بترول أمريكا الشمالية 65% من حصيلة إنتاج بترول أمريكا

[1]- www-fuit-org/warking papers/payers/…/FREIF293.P…. اطلع عليه في 2014/12/26

الجنوبية، و54% من جملة إنتاج أوروبا بل أن خمس شركات الأولى منها فقط (على ترتيب) يبلغ نصيبها نحو 64% من حصيلة أرباح النفط في الولايات المتحدة[1].

2-2- **الإتجاه نحو التكتل**: على الرغم من عدم وجود إرتباطات مكتوبة كارتلية بين شركات القلة التي تعمل في الإنتاج أو النقل أو التكرير أو التسويق، إلا أنه يتضح بأن حركة هذه الشركات في أفرغ مجالاتها المختلفة بدل على الإتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي يتبعها كل منها حتى وصول سلعة البترول و مشتقاته إلى الأسواق مما بدل على أنها تتجه نحو التكامل الكامل[2].

2-3) الإتجاه نحو التكامل الرأسي: حيث أن منتجي القلة هم الذين يتحكمون في مصادر إنتاج البترول الخام و نقله و تكريره و تسويقه، فإن سوق البترول يتميز أيضا بالتكامل الرأسي فكل من هذه العمليات السابقة اللازمة للإنتاج في شكله النهائي لابد أن يرتبط بينهما نوع من التكامل الرأسي من بداية إستخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة[3].

3)**خصائص السوق التغطية العالمية**: وتتمثل فيما يلي:

3-1 إرتفاع نسبة التركيز الإحتكاري: أي أن هناك عدد قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها 85% من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من حلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في الجانب الاخر فيرتكز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإجماع الإقتصادي"OECD" حيث إستوردت ما يقارب من 22,8 من حجم الواردات الكلية للنفط سنة 2000.

[1]- د. عرفات إبراهيم الفياض-الإقتصاد السكاني-دار البداية .عمان ,2012 ،ص- ص: 210 -211.

[2]- د.عرفات إبراهيم فياض، المرجع نفسه ،ص 211.

[3]- د.عرفات إبراهيم فياض، المرجع نفسه، ص211.

3-2 سوق التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسها في مرحلة النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع، أين سيتوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة(كمرحلة البحث وإستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية وغيرها تلها مرحلة الحفر والتنقيب، الإستخراج والإنتاج ليضمن إنتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الإستهلاك.

3-3 سوق التكتل: (الكارتل والمنظمات والهيئات)، تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الإتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينيات، ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية(كمنطقة الأوبك، الأوبك، الوكالة الدولية للطاقة) التي من مهامها التدخل في إستقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول أعضاء الهيئة أو المنظمة التابعة لها.

3-4 عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في الأجل القصير لأن الصناعات السيئة على أساس (إستخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية بل أن عملية التكبير تقتصى بعض الوقت أي بمعنى اخر أن سنة المعدات والالات التي تعتمد على النفط في رصيد أي مجتمع إلى رأس مال المستخدم للطاقة يتوقف على الأسعار السنة للمصادر المختلفة للطاقة، فإذا إعتمدت رصيد مجتمع على هذا[1]، من المعدات فإن المجتمع سوف يحتمل إرتفاعا كبيرا في الأسعار بدلا من الإستغناء عن تلك المعدات، لذلك يوصف بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير كما حصل في فترة السبعينات(سنوات1973 و1974) وفترة القرن الحالي(2008-2011) ولكن بمرور الوقت يمنك تكييف المعدات والتحول إلى مصادر البديلة أو رفع كفاءة إستخدام الألات نفسها من أجل ترشيد إستخدام الطاقة.

[1]- dspace univ ouragla.dz/fspui/…/12/9/chapitre2.doc page20 أطلع عليه 2014/12/26.

3-5 **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة سوق الناقلات وتكاليف الشحن حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى إعتبار الأسعار الفورية الناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة، شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها أثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي للنفط كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقى النفط من الكبريتية[1].

4- أنواع الأسواق النفطية:

إن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات التغطية الكبرى والدول المنتجة للبترول، أدى إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق النفط الخام مما أنتج سوقين مختلفين مما الأسواق الفورية والأسواق الاجلة.

4-1 الأسواق الفورية:

إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد في برميل النفط في إنظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات وفي حالة إذا لم يكن من الضروري الالتقاء لابرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال وهذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة.

إن المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة فهي تمتاز بالخصائص التالية:

-تعامل بترولي مكثف.

إضافة إلى المنتجين المستهلكين ينشط نوعان هم التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق، تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوربا(لندن) الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك) اسيا(سنغافورة)، أما الخامات المرجعية في أوربا وخامات غرب تكساس(الو .م .أ) ودبي(اسيا)، وتستعمل

[1]- dspace univ ouregla .dz/f3pui/000/12/9/chapitre2.doc page20 أطلع عليه 2014/12/26.

الاوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلى أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

إن متعاملي السوق الفورية للبترول الخام هم المكررون والمنتجون أما المنتجات التامة الصنع فإن المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين، أما البائعون فهم المكررون يرتبط التوازن العام لأسعار الخام والمنتوجات النفطية في هذه السوق بالوضع المحلي للعرض والطلب، إلا أنه يمكن لمنتوج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين تكلفة النقل من سوق لاخر، وفي هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق وذلك بإعادة البيع في السوق المربحة شحنات أشتريت من سوق متدهورة هذا من جهة، تساهم في إشاعة تقلبات سوق على سوق أخرى وكذا[1]، الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة من جهة أخرى

أما فيما يخص االتعاملات فهي تتشابه من سوق لأخرى فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة، وتتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة مابين المتعاملين يتم الدفع غالبا 30 يوم بعد عملية الشحن بينما تقل الآجال بالنسبة للمنتوجات النفطية[2].

4-2 الأسواق الآجلة (أو الأسواق المستقبلية)

تعد الأسواق الاجلة من الأسواق المالية (البورصات)، ويتمثل دورها في القيام بعمليات الحماية من أخطار تذبذب الأسعار وتحسين الأداء في تسيير المخزونات وتسهيل عمليات التبادل فهي توفر الحماية ضد التقلبات اليومية لأسعار البترول ويتم التعامل فيها عن طريق عقود اجلة في شكل أسهم مالية فيتم تسليم السلعة البترولية عند سعر ثابت بتاريخ محدود ومكان معين وبكمية معطاة ويتم التعامل اليومي في البراميل الورقية بما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في البراميل الحقيقية ومن أهم الأسواق الاجلة في العالم سوق نيويورك للتبادل التجاري ، وسوق المبادلات البترولية العالمية بانجلترا، وسوق سنغافورة النقدي العالمي ولا يتم

[1]- dspace univ-ouregla.dz/fspui/…/12/9/chapitre2.doc page21 أطلع عليه 2014/12/26.

[2]- المرجع نفسه.

التعامل في هاتة الأسواق فالبترول الخام فقط، بل يتم أيضا تداول المشتقات البترولية، وهي عبارة عن عقود بالمشتقات أو منتجات البترول، ويتم تداولها في البورصات الرسمية أو خارجها، وقد جرى إستخدام هذا الأسلوب بإقتباسه مباشرة من الأسواق المالية، وتحتل بورصة نيويورك مركز الصدارة في التعامل بالعقود الاجلة للبترول الخام وللمشتقات البترولية في العالم خاصة في البترول الخام الخفيف، حيث تعتمد بعض حقوقه إلى4 أو 5 سنوات..[1].

المطلب الثاني: طرق تسعير البترول ومراحل تطوره

منذ إكتشاف أول حقل بترولي في ولاية بنسلفانيا الأمريكية عام 1860 إرتبط نمو صناعة البترول بنشاط وصراعات الشركات البترولية العملاقة وذلك نتيجة لخصائص البترول، فقد إعتمدت الشركات البترولية إلى حد كبير على الموارد البترولية حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

بحيث تنامي الإنتاج البترولي الأمريكي من 1397 برميل يومي عام 1860 حتى بلغ 4,7 مليون برميل يومي عام 1945 والتي مثلت 63٪ من إنتاج البترول العالمي لعام 1945 وبالتالي أعتمد العالم خلال تلك المرحلة في سد حاجاته البترولية على الإمدادات البترولية الأمريكية بشكل كامل[2].

وقد إزدادت الأهمية النفطية للمنطقة العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما إتضح أن موارد الطاقة المتاحة في أوروبا واليابان صارت تقتصر عن الوفاء بإحتياجات إعادة البناء فيهما، فقد كان الفحم حتى ذلك الوقت يمثل 85% من إحتياجات المنطقتين من الطاقة ولم يعد الإنتاج المحلي منه يعني بتلك الإحتياجات، كما تحولت الولايات المتحدة منذ1948 إلى مستورد صافي للنفط في المنطقة العربية أن الشركات العالمية للنفط التي كانت ولا تزال تتبع الدول الصناعية الغربية كانت تسيطر سيطرة مطلقة على إنتاج الزيت الخام وتسعيره، ما مكانها من تخفيض أسعاره المرة تلو الأخرى كما تبين فيما بعد وهكذا جاء

[1]- زيتوني هوارية-أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الإقتصاد الجزائري نموذجا – مذكرة ماجستير- غير منشورة -جامعة إبن خلدون- تيارت, 2011, ص35.

[2]- خالد بن منصور العقيل ,قضايا بترولية دولية-ص18.

تزويد الإقتصادات الغربية بالنفط الرخيص من الشرق الأوسط مكملا ومساندا لمشروع مارشال الأمريكي لإعادة بناء إقتصاد أوروبا وهي أهم شريك إقتصادي للولايات المتحدة.

وقد وقعت أول أزمة نفطية في المنطقة العربية عندما تفاجئ العالم بانغلاق قناة السويس أثناء حرب السويس تعتمد على الإستيراد لمواجهة نحو30% من إحتياجاتها النفطية، وكان نحو75% من وارداتها النفطية يأتيها من الشرق الأوسط شرقي قناة السويس، فلما نشبت الأزمة تمثلت المشكلة الرئيسية في عجز إمكانيات النقل إلى أوروبا[1].

لا يمكن دراسة تطور أسعار البترول دون أخذ المحتوى السياسي للعلاقات الدولية ومصالح الدول الكبرى في الإعتبار، فتسعير البترول موضوع سياسي، يخرج عن إطار الصناعة والتجارة، ولتحليل سعر البترول لابد، أيضا من تحديد تكاليف الإنتاج التي تمثل في:

1- أجور اليد العاملة
2- مصاريف الإستخراج، وترتبط تكلفة الإستخراج بعمق النفط في باطن الأرض وبظروف الضغط الجيولوجي والمكمن النفطي، والمنصات البحرية(أن وجدت)..إلخ.
3- نفقات النقل إلى المحطات التجميع: سواء بالصهاريج أو بالناقلات البحرية أو النقل عبر الخطوط(أنابيب نقل النفط)، وتدخل هنا تكاليف الكيلومتر الواحد من الخط النقال، لأن الخطوط تحتاج إلى وضع مضخات على طول الخط بتبعدات قصيرة نسبيا من أجل التغلب على معوقات التدفق عبر انبوب الناتجة عن ترسب الأوساخ والجزيئات الصلبة، وعن تشكل المياه الملحية، وضغط الغاز المحصور في الأنبوب، وعدم إستواء سطح الأرض في المناطق التي يمر الخط عبرها، والضغوط التي قد يعاني منها الأنبوب وتزويد المضخات على الدوام بالطاقة الكهربائية.
4- نفقات الصيانة: الإشراف الدائم على الخط، ومعالجة صدأ المضخات وتوقفاتها، ومراقبة التسربات النفطية المحتملة في الأجزاء المهمة من الخط.

[1]-د حسين عبد الله – مستقبل النفط العربي ,ط1, بيروت لبنان,2000,ص- ص:15-16.

5- نفقات أمنية (العلاوة الأمنية) هناك نسبة معينة يمكن أن تصل من 6-8 دولار على الأقل في سعر برميل النفط فيما يسمى بسبب الظروف الأمنية.

6- علاوة سياسية نتيجة الأحداث السياسية على الصعيد الدولي، في العراق وإيران وفنزويلا ونيجيريا...[1].

1)تطور أسعار البترول قبل نشأةopec (منظمة الدول المصدرة البترول)

يمكن القول إجمالا أن أسعار البترول الخام خلال الفترة قد تطورت على النحو التالي:

1-1) **التسعير على أساس تساوي أسعار البترول عالميا في موانيء التسليم(CIF)** : قبل الحرب العالمية الثانية وضعه الشركات البترولية ومعظمها أمريكية، التي بدأت في إستثمار البترول في الولايات المتحدة والمكسيك نظاما خاصا للتسعير يسمى "gulf plus" أو "الخليج الزائد" وبموجب هذا النظام كان يتم تسعير البترول الخام المنتج في أي منطقة في العالم كما لو كان منتجا في منطقة خليج المكسيك ثم تضاف إليه تكلفة الشحن من الخليج المكسيك إلى منطقة الإستيراد، أما السبب في إختيار سعر بترول خليج المكسيك كسعر تأشيري فذلك يرجع إلى أن هذا الخليج وقتها كان يعد المكان الوحيد في العالم الذي يصل فيه عدد الصفقات إلى قدر من الأهمية يكفي لتشكيل سوق حقيقية[2] ، ويمكن توضيح نظام"gulf plus" القائم على مساواة أسعار البترول الخام عالميا في موانيء التسليم (CIF) من خلال العلاقة التالية:

$P_{gh}/PV=C2+Pm=Pgm+C1$ سعر البترول في خليج المكسيك.

C1: تكلفة النقل من خليج المكسيك إلى ميناء الدولة المستوردة.

Pm: سعر البترول في منطقة الشرق الأوسط تسليم ظهر الناقلة FOB

C2: تكلفة النقل من الشرق الأوسط إلى ميناء الدول المستوردة.

[1]- محدث العراقي -إرتفاع أسعار النفط الأسباب. التدعيات .التوقعات .دراسات إقتصادية، العدد الثامن-جامعة تيارت،2006-ص15.

[2]- كامل بكري واخرون-الموارد وإقتصادياتها - دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان،1986،ص-ص :185 -186.

PV: سعر البترول تسليم ميناء وصول الدولة للمستوردة CIF

وفقا للنظام تتحصل الشركات الإحتكارية على أرباح عالية منها:

فرق تكلفة النقل: تحصل على الأجور الوهمية للمسافة غير الحقيقية للبترول الأجنبي غير الأمريكي المصدر إلى مناطق العالم المختلفة.

فرق تكلفة الإنتاج البترولي: تحصل على أرباح عالية نتيجة لفرق تكلفة الإنتاج البترولي في المناطق البترولية غير الأمريكية.

فروقات الأسعار: الفرق العالي بين سعر البترول وبين أسعار المنتجات البترولية[1].

1-2) التسعير على أساس تساوي أسعار البترول(CIF) في ميناء نابولي بإيطاليا:

خلال الحرب العالمية الثانية تعذر وصول البترول الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط بسبب العمليات العسكرية، وإزاء هذا الموقف إضطرت الحكومتين الأمريكية والبريطانية إلى الإتفاق مع شركات البترول العاملة في منطقة الشرق الأوسط على تزويد جيوشها بالإمدادات البترولية اللازمة، إلا أن الحكومة البريطانية أعترضت في ذلك الوقت على نظام التسعيرgulf plus، وطالبت أن يكون سعر البترول الخام الذي يتم تسليمه في مكان معين لا يرتكز على سعر تأشيري واحد وإنما يقوم على مساواة الأسعار(F.O.B) في مكانين هما : خليج المكسيك والشرق الأوسط وبمعنى اخر يكون هذا السعر مساويا للسعر المعلن في الشرق الأوسط مضافا إليه تكاليف النقل الحقيقية من الشرق الأوسط حتى مكان التسليم، وبالفعل تم تحديد أسعار البترول العربي في الأسواق المختلفة على أساس نفس أسعار خليج المكسيك مضافا إليها تكلفة الشحن الحقيقية حتى هذه الأسواق، ولقد إعتبر ميناء نابولي في إيطاليا نقطة تتعادل عندها أسعار بترول الشرق الأوسط في الأسواق المختلفة تسليم موانئ الوصول(CIF) مع أسعار بترول خليج المكسيك(CIF) وذلك من منطلق تساوي بين كل من هاتين المنطقتين وميناء نابولي، ووفقا

1--مشدن وهيبة .أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003-مذكرة ماجستير , غير منشورة, جامعة الجزائر- ، 2005، ص12.

لهذا النظام وافقت شركة أرامكو على أن يصبح سعر البرميل من الخام العربي الخفيف الذي كثافته 34 درجة حسب مقياس معهد النفط الأمريكي API تسليم ظهر الناقلة في رأس تنوره(السعودية) مساويا 1,05 دولار، وبهذا فهو يتساوي مع سعر البرميل الأمريكي من نوع "وست تكساس سور west texase sour الذي كثافته 34 درجة (حسبAPI) تسليم ظهر الناقلة في خليج المكسيك، ولقد ترتب على هذا النظام زيادة القدرة التنافسية لبترول منطقة الشرق الأوسط تجاه البترول الأمريكي إلى أن تكلفة نقل البترول العربي إلى مناطق عديدة في العالم، خاصة القريبة من منطقة الخليج العربي أصبحت أقل من تكاليف نقل البترول الأمريكي إلى ذات المناطق وذلك على عكس الحال من نظام gulf plus الذي ترتب عليه تحمل البترول الخام الذي ينقل من منطقة الشرق الاوسط إلى أمريكا وأوروبا بزيادة وهمية في تكاليف النقل وعلى وجه العموم فلقد أدى نظام تسعير المزدوج الأساس إلى التحفيز على زيادة إنتاج البترول من منطقة الشرق الأوسط[1].

3-1)**التسعير على أساس تساوي البترول(CIF) في ساوثمبتون في إنجلترا:** بعد الحرب العالمية الثانية اشتد الطلب على النفط الخام بشكل لم يسبق له مثيل وخصوصا من جانب الدول الأوروبية التي كانت قد شرعت، وفقا لمشروع مارشال في إعادة بناء ما دمرته الحرب، في الوقت الذي لم يعد فيه البترول الأمريكي يكفى لسد الإحتياجات المحلية ومن ثم فقدت الولايات المتحدة أهميتها كمصدر رئيسي للبترول إلى دول العالم المختلفة وبدءا من عام 1947 أصبحت واردات أوروبا من البترول الأمريكي الخام عبر ذات شأن، بل وتحولت الولايات المتحدة ذاتها إلى مستورد كبير للبترول وإرتفعت وارداتها من حوالي10000 برميل في اليوم عام 1947 إلى حوالي100000 برميل في اليوم عام1949، ومن ناحية اخرى زادت واردات أوروبا البترولية من منطقة الشرق الأوسط خلال ذات الفترة من 80000 برميل/يوم (عام1947) إلى أكثر من 400000 برميل يوم عام 1949، ولقد واكب هذا التطور إرتفاع تدريجي في أسعار البترول الأمريكي الخام في تكساس، فأرتفع السعر المعلن للبرميل من نوع (وست تكساس سور) تسليم ظهر الناقلة في خليج المكسيك من 1,05 دولار في عام 1944 إلى 2,75 دولار في عام 1947. وفي الجانب المقابل إرتفع سعر

[1]- كامل بكري و آخرون – موارد و اقتصادياتها، مرجع سبق ذكره، ص –ص:186 -187.

برميل البترول العربي الحقيق تسليم ظهر الناقلة في رأس تنورة من 1,05 دولار في عام 1944 إلى 2,22 في عام 1947.

وكما هو واضح فقد أختلف التساوي وفي بين السعرين على ظهر الناقلة(FOB) بين النفطتين التأشيرتين (خليج المكسيك، ورأس تنورة)، فبالنسبة للبترول العربي الخفيف(الذي كثافته 34 درجة، إرتفع السعر خلال القترة من 1944 إلى 1947 بمقدار 1,18(2,22-1,05) أما بالنسبة للبترول الأمريكي فقد إرتفع السعر خلال ذات الفترة بمقدار 1,7 دولار(2,75-1,05) ومعنى هذان بترول الشرق الأوسط له قدرة أفضل على منافسة البترول الأمريكي في أوربا الغربية وبإختلاف الأسعار المعلنة حل ميناء ساوثمبتون في إنجلترا محل ميناء نابولي كنقطة تتعادل فيها أسعار بترول خليج المكسيك CIF مع أسعار بترول منطقة الشرق الأوسط بالرغم من أن المسافة بين هذه المنطقة وساوثمبتون أقصر بكثير منها بين ساوثمبتون وخليج المكسيك[1]، ولقد أصبح سعر البرميل من البترول العربي الخفيف، وفق هذا النظام 3,77 دولار(السعر CIF في ساوثمبتون ، ولما كان السعر المعلنFOB في ساوثمبتون هو 2,22 دولار للبرميل وهذا يعني أن هناك تكلفة نقل قدرها 1,55 دولار لكل برميل، أما بالنسبة للنفط من نوع (وست تكساس سور) فإن سعره(CIF) في ساوثمبتون هو 3,77 دولار للبرميل ولكن سعره المعلن (FOB) هو 2,75 دولار ومعنى ذلك أن تكلفة نقل البرميل هو 1.02 دولار، وواضح بالطبع أن تكلفة نقل البترول العربي هو أكثر إرتفاعا من تكلفة نقل البترول الأمريكي، الأمر الذي يعني كما ذكرنا إنخفاض أسعار البترول العربي المعلنة[2].

1-4)التسعير على أساس تساوي أسعار البترول CIF في نيويورك

توقف تصدير النفط الأمريكي إلى أوروبا، بل وزادت الواردات الأمريكية من البترول على نحو ما سبق وذكرنا، وبدأت الشركات البترولية تمارس سياسة تخفيض الأسعار سواء في خليج المكسيك أو في الشرق الأوسط في حين بقيت الأسعار تكساس ثابتة وعليه فقد طبقت صبغة جديدة للتسعير تتخذ من البترول الخام الفنزويلي الذي تصدره شركات البترول الأمريكية إلى أوروبا مقياسا تأشيريا، بمعنى أن هذه الشركات

[1]- كامل بكرى وآخرون، موارد و اقتصادياتها ، مرجع سبق ذكره ،ص – ص:187-189.

[2]- كامل بكري واخرون ،المرجع نفسه ،ص189.

كانت تعتبر البترول الفنزويلي الخام كما لوانه قد تم شحنه من الولايات المتحدة وفي مرحلة أولى تم معادلة أسعار البترول الفنزويلي الخام مع أسعار البترول الخام في "وست تكساس سور" على الساحل الشرقي في نيويورك على أساس أن السعر CIF هو 3,13 دولار للبرميل، وفي مرحلة اللاحقة عدل هذا النظام وأصبحت نقطة تساوي أسعار البترول الفنزويلي الخام والبترول العربي الخفيف هي ميناء ساوثمبتون مرة ثانية، إلا أنه سرعان ما عدلت الشركات البترولية عن ذلك واعتبرا نيويورك هي النقطة التي نتعادل فيها أسعار بترول منطقة الشرق الأوسط مع أسعار البترول الأمريكية والفنزويلية وذلك بسبب الزيادة المستمرة في الواردات الأمريكية من البترول وحدد سعر التعادل CIF بمقدار 3 دولارات لكل برميل في حين أن السعر المعلن FOB للبترول الأمريكي كان 2,75 دولار، والفنزويلي 2,65 دولار العربي الخفيف المصدر من دولار رأس تنورة (السعودية)1,75 دولار [1]، وخلاصة ما نقدم أن تحديد أسعار البترول خلال هذه الحقبة لم يكن يخضع لعوامل العرض والطلب حيث أن السوق تحتكرها قلة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الجزء الأكبر من إمدادات أوروبا النفطية كان يأتي عن طريق إدارة التعاون الأوروبي في إطار مشروع مارشال لمساعدة أوروبا والحكومة الأمريكية تبغي تخفيض أعبائها عن طريق تخفيض أسعار البترول الخام في منطقة الشرق الأوسط ومن أجل ذلك كانت تمارس بعض الضغوط على الشركات النفطية.

ولعل ذلك هو السبب الرئيسي الذي من أجله جمدت الشركات الأمريكية سعر البترول العربي الخفيف عند 1,85 دولار للبرميل حيث تحققت المساواة عند هذا السعر وظلت تحول دون انخفاضه لأنها لم تكن بعد قد أهتدت إلى وسيلة تستطيع بها عزل السوق الأمريكية الداخلية عن بقية العالم، وما أن تحقق لها ذلك في عام 1959 بفرضها نظام الحصص على وارداتها من البترول، حتى عادت واستأنفت تخفيض، وكان ذلك ميلاد منظمة الأقطار المصدرة للبترول(OPEC). [2]

2)تطور أسعار البترول الخام منذ قيام الأوبك:

[1] – د. كامل بكري وآخرون ، الموارد و اقتصادياتها ، مرجع سبق ذكره ص189.

[2] – د. كامل بكري وآخرون، المرجع نفسه ، ص189.

2-1)**نشأة منظمة الأوبك**: تعود أول محاولة جدية لإنشاء الأوبك إلى مؤتمر النفط العربي الأول في القاهرة أفريل 1959 للجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية، فقد جرت في كواليس هذا المؤتمر محادثات بين ممثلي فنويلا والمملكة العربية السعودية والعراق وإيران والكويت تناولت تأمين هيئة استشارية تجتمع مرة واحدة سنويا على الأقل لمناقشة بعض النقاط أهمها:

1-تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار.

2-معالجة أوضاع صناعة البترول من وجهة نظر جماعية موحدة.

3-زيادة قدرة المصافي البترول في البلاد المنتجة.

4-تأسيس قدرة المصافي البترول في البلاد المنتجة.

5-التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب الموارد البترولية.

وجرى الاتفاق على صياغة ميثاق أو عهد شرف وقع عليه في نهاية الاجتماعات وعرفت هذه الوثيقة باسم الاتفاق المعادي[1].

2-1-1)**ولادة الأوبك**: كان إنشاء أوبك في سبتمبر 1960 من قبل خمسة أقطار رئيسية مصدرة للنفط(فنزويلا، السعودية، إيران، العراق والكويت) بهدف بصورة أساسية إلى تنظيم وتعزيز موقف الأقطار العربية المصدرة للنفط في علاقاتها مع الشركات صاحبة الإمتياز، ولم تكن في المدى المنظور في ذلك الوقت مسألة إقامة أو تطوير علاقات إقتصادية مع البلدان المستوردة للنفط، سواء الصناعية منها أو النامية، ولم يكن من الممكن أثارتها طالما طالت ملكية إمتيازات النفط وإدارتها تحت السيطرة الكاملة لشركات النفط الأجنبية، ومع أن مجرد إنشاء أوبك لم يغير هذا الوضع، فقد ساعد الأقطار المصدرة للنفط في جهودها لمنع مزيد من الخفض الرسمي في السعر الأسمي للنفط، وفي النهاية رفع حصتها بالنسبة إلى كل برميل من النفط المصدر[2].

[1]- مصلح الطراونة -ليلى لعبيدي ما مين ,منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك- دار وائل للنشر ,عمان - طبعة الأولى 2013، ص275.

[2]- علي احمد عتيقة ، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان،1991، ص82.

ومع إنحازات منظمة الأوبك خلال الفترة 1960-1970 تعتبر متواضعة نظرا لعدم تمكنها من إعادة الأسعار الحقيقة إلى سابق مستوياتها قبل تخفيضها عام 1959 حيث استمر السعر المعلن لزيت القياس "العربي الخفيف" ثابتا عند 1,80 دولار البرميل، أي أن أسعار البترول الأوبك الحقيقية خلال الفترة1960-1970 شهدت تآكلا في قيمتها الحقيقية وبالتالي نجحت المنظمة في إيقاف تدهور الأسعار المعلنة أن قرارها بعدم السماع لشركات البترول بإجراء أي تخفيض في الأسعار المعلنة أو تعديلها إلا رعد الرجوع إلى حكومتها يعتبر التحول الأساسي في صناعة البترول العالمية وبداية عهد مشاركته الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بالتأثير في إتجاهات سوق الطاقة العالمية، وبالرغم من أن الأوبك حققت بعض الزيادات الطفيفة الناجمة عن إتفاقيات تنفيق الربع، والإلغاء التدريجي للحسومات خلال الستينات ولكنها في الواقع كانت مرحلة تنامي القوى الكامنة للمنظمة نتيجة لزيادة إعتماد العالم على بترول الأوبك حيث تنامي إنتاج الأوبك من 8,7 مليون ب/ي عام 1960 إلى 23,7 مليون ب/ي عام 1970 وبالتالي تنامت حصة إنتاج الأوبك من الإنتاج العالمي من 40 في المائة عام 1960 إلى 49 في المائة عام 1970 مما مكن الأوبك في بداية السبعينات من تقوية موقفها التفاوضي وإستطاعت إبرام إتفاقية طهران في 15 فبراير 1971 وإتفاقية طرابلس في سبتمبر 1970 وأهم أحكام إتفاقية طهران مايلي:[1]

1-إجراءات زيادة عامة في الأسعار بمقدار 35 سنتا للبرميل.

2-زيادة أسعار البترول سنويا بمقدار 2,5 بالمائة تعويضا عن التضخم العالمي و 5سنتات إضافية للبرميل تعويضا عن أية زيادة قد تحدث في أسعار المنتجات المكررة في المناطق الإستهلاكية.

3-زيادة نسبة ضريبة الدخل في الدول المصدرة من 50 إلى55 بالمائة.

4-إلغاء كافة السمحات والحسومات التي كانت تتمتع بها الشركات كحسومات تنفيق الربع وحسم التسويق وغيرها.

[1] -السعيد رويج- التطور التاريخي لأسعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري 2009.1970 ، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، منشورة .2013 ، ص 14

5-إعادة تقييم فروقات الكثافة بمعدل 1,5 سنت لكل درجة وذلك لكافة الخدمات ذات الكثافة دون 40 درجة، ومن ناحية أخرى فإن نظام التسعير قد راعى تقلبات أسعار الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى عند تعديل أسعار البترول، وذلك بموجب اتفاقية جنيف الأولى التي وقعت في يناير 1972 ثم إتفاقية جنيف الثانية التي وقعت في جويلية 1973على إثر تخفيض الدولار نظرا لأن أسعار البترول تعلن بالدولار، وبموجب هاتين الإتفاقيتين، تم الإتفاق على زيادة أسعار البترول كلما تدهور الدولار إزاء سلة من العملات الرئيسية أو تخفيضها كلما تحسنت قيمة الدولار وإزاء نفس تلك السلة[1].

وبالرغم من زيادة إعتماد العالم على إصدارات البترولية من دول الأوبك فقد شهدت بداية السبعينات في الفترة من 1970-1973 تطور إستراتجي هام تمثل في إختفاء الطاقات الإنتاجية الفائضة ولم يعد بإمكان شركات البترول العالمية في منوأة دول الأوبك وبالتالي عندما انفجرت الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973 إرتفعت أسعار البترول بشكل كبير نتيجة طبيعية لاختفاء الطاقات الإنتاجية الفائضة والاعتماد الكبير على نفط الأوبك بالإضافة إلى تحديد الدول العرضية الرئيسية لكميات الإصدادات البترولية المتاحة للدول الدعامة لإسرائيل.

المطلب الثالث: أهم الصدمات التي تعرض لها سوق النفط.

[1]- السعيد رويج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الإقتصاد الوطني الجزائري 2009.1970 ، مرجح سبق ذكره. ص 14

الشكل رقم(2-1): أسعار النفط 1970-2005

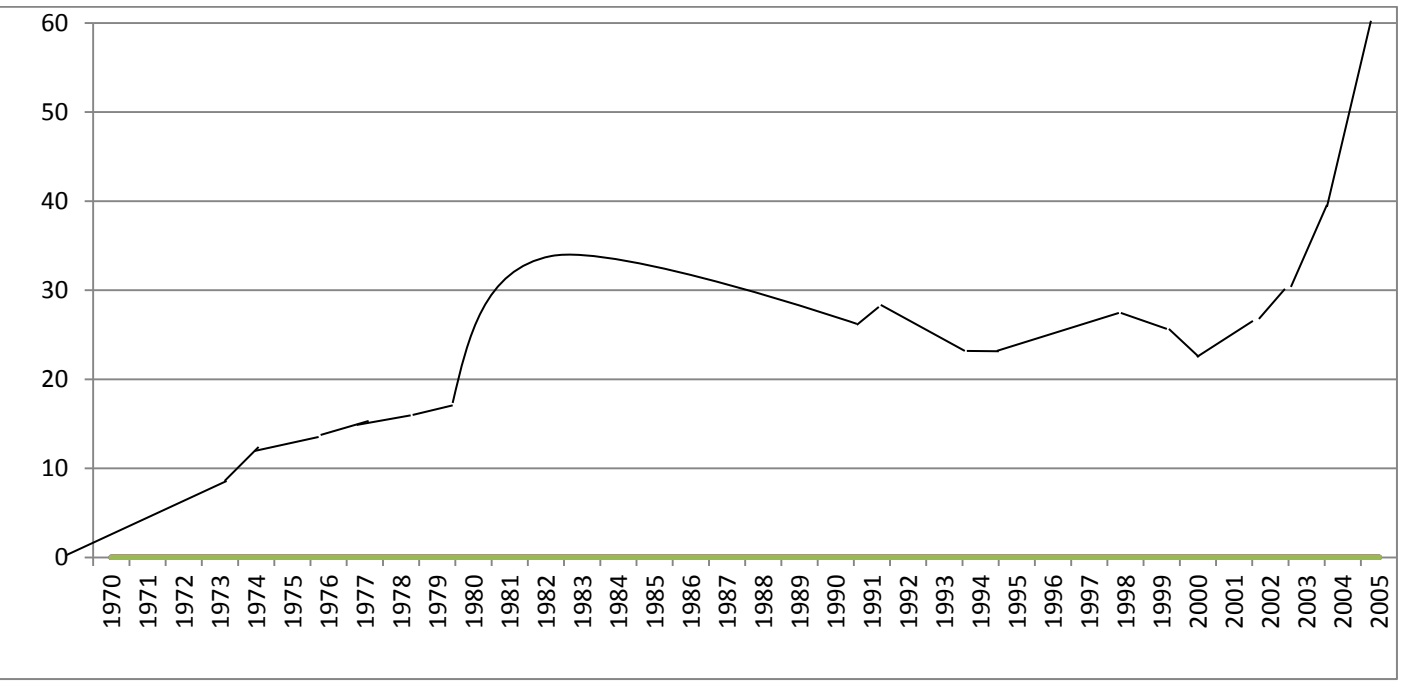

المصدر: من إعداد الأستاذ مصطفى بودرامة إعتمادا على إعداد متفرقة من التقرير الإقتصادي العربي.

من خلال المنحنى يتضح أن هناك أربعة صدمات نفطية هي على النحو التالي:

1)**الصدمة النفطية الأولى**: بدأت في سنة 1973 حيث شهدت نوعية في أسعار البترول في الأسواق العالمية بدأت مع حرب أكتوبر حيث وصل سعر برميل البترول لأول مرة إلى 12,5 دولارا.

بعد أزمة النفط عام 1973 استطاعت دور للأسف الدول العظمي أن توجد لنفسها موقعها هاما في سوق النفط العالمي بفعل كفاءتها وتماسكها وتنظيمها وتخليطها السليم للمستقبل، وإتبعت لتحقيق ذلك مجموعة من القواعد والسياسات معتمدة على مقومات أساسية وهامة تورد بعضها فيما يلي:[1]

[1]-مصطفى بودرامة المداخلة بعنوان "التحديات التي توجه مستقبل النفط في الجزائر"- المؤتمر العلمي الدولي، عدد 63، جامعة فرحات عباس سطيف ،ص 6.

1- تبني سياسة التأثير المباشر وغير المباشر على العرض والطلب على النقط كأداة لإدارة السوق، بدلا من الإقتصاد على الشركات النفطية العالمية.

2- وضع العديد من الحواجز الجمركية والقيود الكمية على إستيراد النفط، بهدف الضغط على الطلب على النفط بإتجاه تخفيضه، وخاصة النفط العربي وفرضت لذلك الضرائب على إستهلاك النفط ومشتقاته، ودعمت القوانين والإجراءات الإقتصادية أو البيئة المؤدية إلى الحد من إستخدام النفط وإستهلاكه.

3- زيادة إنتاج النفط الخام خارج أوبك بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وذلك يدعم وزيادة الإستثمار في مجال البحث عن النفط في الدول الغربية وخارجها.

4- زيادة الإعتماد على إستخدام البدائل من خلال دعم وزيادة البحوث في مجال تطوير إستخدام البدائل لتحل محل النفط كمصدر للطاقة أو هدف تنويع مصادر الطاقة ومحاولة تخسير النفط موقعه كمصدر رئيس للطاقة.

5- إنشاء وكالة دولية للطاقة تضم الدول الغربية الصناعية فقط من أجل رسم السياسات والإستراتجيات الهادفة إلى الحوض إستهلاك النفط، وزيادة إنتاجه خارج أوبك وداخل دولهم.

6- بناء مخزون إستراتيجي وتجاري من النفط لتأمين الإمدادات والحد من إرتفاع أسعاره.

7- توجيه السياسات الإقتصادية والمالية للمنظمات المعينة بالشؤون الإقتصادية العالمية، ككبريات المؤسسات المالية والعالمية الإستثمار في مجال البحث عن مصادر جديدة للنفط في دول العالم الثالث بهدف تقليل أهمية النفط داخل أوبك وخاصة النفط العربي[1].

2)الصدمة النفطية الثانية: مع إندلاع الثروة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة 1979 إرتفعت أسعار البترول مرة أخرى، ووصل البرميل إلى 36 دولارا للبرميل في سنة 1980، ثم يعد ذلك ثابت الأسعار أغدارها حتى وصلت إلى 27,5 دولارا سنة 1985.

[1]- أ.مصطفى بودرامة- مرجع سبق ذكره، ص 7.

3)الصدمة النفطية الثالثة: منذ بداية شهر ماي 1986 بدأت بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط من غير الأعضاء في الأوبك تظهر إستعداداتها للتفاوض مع منظمة الأوبك من أجل الوصول إلى إستقرار أسعار النفط وتجنب الكساد الذي يسود سوق النفط العالمية مع أن هذه السوق أخذت تنتعش قليلا في هذا الشهر، إلا أن ذلك يعود إلى طلب شركات النفط لتعزيز مخزونها من النفط فقد صرح وزير النفط النرويجي من أن حكومته مستعدة للتعاون مع منظمة الأوبك من أجل تحقيق إستقرار في أسعار نفطها الممتاز المستخرج من بحر الشمال والبالغ مليون برميل يوميا، كما صرح الشيخ علي خليفة وزير النفط الكويتي من أن عددا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط من غير الأوبك على إستعداد للتعاون مع كارتل الأوبك وهذه الدول هي مصر عمان المكسيك، ماليزيا وأنغولا، وبالفعل قامت كل من مصر والمكسيك بتخفيض حجم إنتاجها، فقد خفضت مصر إنتاجها بنسبة 23% ليصل الى670000 برميل يومي سعها منها للتعاون مع منظمة الأوبك.

ولكن قد لا تحصل الأوبك على إستعداد دول أخرى للتفاوض معها مثل وبريطانيا، فأمريكا قد لا تكون مستعدة للتعاون من الأوبك لإلتزامها سوق النفط الحرة. ومع ذلك قد تضطر أمريكا إلى التفاوض مع منظمة الأوبك وقد إستهدفت زيارة نائب الرئيسي الأمريكي جورج بوش إلى السعودية تحقيق إستقرار في أسعار النفط، إيمانا منه بأن إنخفاض أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى إنهيار صناعة النفط الأمريكية التي بدأت أصلا تعاني من الكساد إلى أن الإنجليز لا يبيدون أي إستعداد للتعاون مع منظمة الأوبك وأن رئيس الوزراء البريطانية السيدة مارغريت تاتشر تصر على رأيها في عدم الموافقة على تقليل حجم الإنتاج البريطاني، إذ لم يتأثر الإقتصاد البريطاني نتيجة إنخفاض أسعار النفط ولذلك مع ذلك قد تتراجع عن رأسها المتصلب هذا إذا أبدت أمريكا إستعدادها التعاون مع الأوبك نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط مصالح البلدين ويبدو لي عدم صحة النظرية القائلة بأن إنخفاض أسعار النفط من شأنه أن يؤدي إلى إنتعاش الإقتصاد العالمي لسببين

1-تفاقم الديون العالمية من خلال تفاقم ديون بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط وخاصة المكسيك فنزويلا.

2-الركود المحتمل في التجارة الدولية إذا إضطرت الدول المنتجة والمصدرة للنفط الى تدني إستيرادها نتيجة إنخفاض إراداتها من النفط[1].

4)الصدمة النفطية الرابعة:

بعد أكثر من عشر سنوات من الثبات النسبي لأسعار النفط عند نحو 20 دولار للبرميل خلال الثمانينات واوائل التسعينات من القرن العشرين إنهارت الأسعار إلى نحو 10 دولار للبرميل في عام 1998 لترتفع ثانية بعد عجج من السنوات أي في عام 2004 إلى أكثر من 55 دولار للبرميل بل وصل إلى 60 دولار وقد أدى هذا الإرتفاع الحاد إلى أزمة سياسية حول أسعار البنزين وتقصد في ولايات الغرب الأوسط الأمريكية[2].

وبقيت أسعار النفط في إرتفاع مستمر إلى غاية اليوم الذي قاربت 100 دولار للبرميل في بداية سنة 2008، والصدمة الرابعة هي نتيجة للوجود الأمريكي في منابع النفط وسيطرتهما على أكبر إحتياطي في العالم وبدخول الشركات الأمريكية إلى إستثمار النفط العرقي المتزامن مع تغيرات سياسة لخريطة المنطقة[3].

[1]- ضياء مجيد الموسوي ،الأزمة الإقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر-الجزائر- 1990 ص –ص :45-46.

[2]- أ-د-صبري فارس الهيتي- التنمية السكانية و الإقتصادية في الوطن العربي ،دار المناهج للنشر والتوزيع- الأردن ط 1، 2014-ص221.

[3]- إبراهيم بلقلة -تطور أسعار النفط و إنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة(2000-2008) ،مجلة الباحث ،عدد 12 – 2013-ص -ص :9-10.

الشكل رقم (2-2): المحطات الأساسية في تاريخ سعر النفط

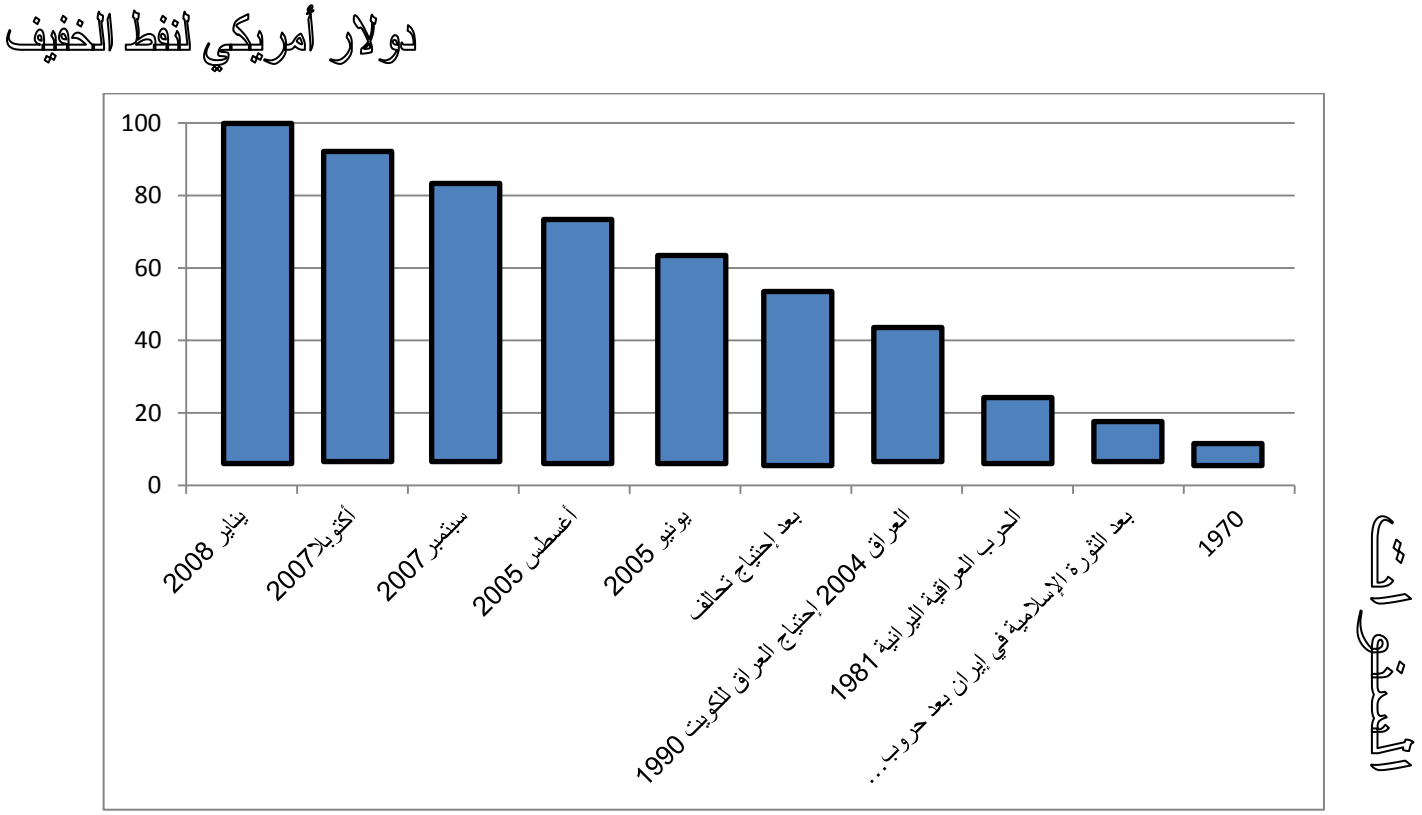

المصدر: من إعداد الأستاذ مصطفى بودرامة.

المبحث الثاني: أثار الإقتصادية للأزمات السعرية في صناعة البترول

لقد شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط في 50 سنة التي سبقت 2010 كمثل أزمة الطاقة الأولى والصدمة العكسية[1] وأزمة الأسعار عام 1991 وأزمة 1998 واخرها أزمة 2008 التي كان مرجعها تغيرات هيكلية مرت بها صناعة البترول خلال تلك الفترة إن دراستنا للتطور التاريخي لصناعة البترول في ظل الأزمات السعرية يتطلب منا البحث في المفهوم الاقتصادي للأزمات السعرية والاثار الاقتصادية التي تركها هذه الأزمات.

على الاقتصاديات بمختلف أصنافه المتقدمة والنامية و المتخلفة .لذلك سوف نستخدم النتائج الاقتصادية التي ترتبت على أزمة الطاقة الأولى في حالة ارتفاع الأسعار، والاثار الاقتصادية للأزمة العكسية في حالة انخفاض الأسعار لتكون المادة العلمية في دراستنا لأثار أزمة.2008 وفي نفس الإطار ومما أننا سوف نبحث في اثار أزمة 2008 فإننا ستركز على العمليات المرتبطة بالمديونية وحركة رؤوس الأموال التي من المحتمل أن تكون الدول النامية عرضة لها.

المطلب الأول: الاثار الاقتصادية للأزمات السعرية عند ارتفاع سعر البترول

قبل البحث في الاثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط تطلب الأمر أولا توضيح مفهوم الأزمات السعرية في صناعة البترول.

1-مفهوم الأزمات السعرية في صناعة البترول:

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة. حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في ان واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في 1979 إلى السوق أو انهيار التجمعات الصناعة

[1]-الصدمة العكسية: هي الصدمة التي تلت الصدمة الأولى 1973 الثانية 1979 والتي أدت إلى انخفاض أسعار البترول بصفة مفاجئة.

مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1970 الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات سياسية[1].

2-الاثار الإقتصادية لأزمات السعرية عند الإرتفاع:

سوف نقوم بالكشف على أهم الاثار الإقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط، وبما أن معظم الاثار الإقتصادية التي تقع على الإقتصاد العالمي هي نفسها تتكرر في كل مرة يرتفع فيها سعر النفط في السوق، فسوف نعتمد في كشفنا على هذه الاثار على تحليل موجز لأهم الاحداث التي أعقبت أزمة الطاقة الأولى، لأن لها ميزات خاصة أهمها إمتداد الفترة التي بقيت فيها أسعار النفط مرتفعة بما يمكننا من ملاحظة هذه الاثار ومتابعتها بوضوح، لقد أحدثت أزمة الطاقة الأولى التي عقبت رفع أسعار النفط[2]. إضطربات في الإقتصاد العالمي تجاوزت المخاطر المترتبة عن العجز في عرض النفط في الأسواق في تلك الفترة، وقد شملت الأزمة كل من الإقتصاديات الغربية والنامية على حد سواء في النقاط التالية:

-الفوائض المالية للدول المصدرة للبترول

-التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي

-موازنين المدفوعات في كل من الدول المتقدمة والناصية والدين العام الخارجي.

-الإجراءات التي إتخذتها الدول المستهلكة تجاه الأزمة.

2-1-الفوائض المالية للدول المصدرة للبترول:

بظهور الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط شهد العالم تحولا جذريا في نمط المدفوعات الدولية جعل من الدول الصناعية مركزا أساسيا للعجز المقابل لهذه للفوائض.وقد إرتفعت هذه الفوائض بسرعة حتى بلغت

[1]- أ .بن زيدان الحاج ،أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية ،2000-2010 ،مجلة استراتجية والتنمية، عدد 12 ،2013، ص16.

[2]- داود سعد الله ،أثر التقلبات أسعار النفط على السياسة المالية ،ص24.

حوالي 65 مليار دولار هام 1974، وكان الأثر المباشر لظاهرة الفوائض هو تغير جذري في هيكل المدفوعات الدولية فقبل بروز المشكلة كان هناك عجز في الولايات المتحدة وفائض في اليابان وأوروبا الغربية، كما كانت البلدان المتقدمة تحقق فوائض في مقابل عجز لدى الدول الناصية. وقد بلغ حجم هذا الفائض قبل إرتفاع سعر البترول 12 مليار دولار، وبظهور الفوائض البترولية تغير هذا البنيان كليا، إذا إنتقل العجز إلى موازني المدفوعات الأوروبية وأصبحت الدول الصناعية تعاني من اثار العجز في مقابل الدول المصدرة للبترول، حيث بلغ مقدار العجز حوالي 35 مليار دولار في 1974 كما عرفت الدول النامية غير مصدرة للبترول عجزا قدره 20 مليار دولار في الفترة نفسها، مقابل ذلك عرفت الدول المنتجة والمصدرة للنفط فائضا صافي قدر ب65 مليار دولار.

في سياق متصل بالفوائض المالية، كان من الطبيعي أن تعارض الدول الرأسمالية هذا الإتجاه ومن هنا بدأت تلقي بتنبيهات الأزمة التي تعانيها العلاقات الدولية النقدية على هذه الفوائض. كما بدأت تبين المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام النقدي العالمي من حيث إمكانية تأثير الفوائض على حركة رؤوس الأموال الساخنة[1]، وعلى المضاربة قيم العملات وعلى الإتجاهات التضخمية في الدول الرأسمالية[2]، حيث ظهرت فكرة إعادة تدوير الفوائض أي ضرورة عودة هذه الفوائض مرة أخرى إلى البلدان الصناعية المستهلكة للبترول وقد إستطاعت هذه الالية (نظام إعادة تدوير الفوائض) فعلا أن يقيم ويطور أنظمة داخلية تسمح له بالإحتياط لهذه الإحتمالات مثل شبكة المقايضة التي يتم في ظلها تبادل الإئتمان قصير الأجل بين البنوك المركزية لحماية أسعار الصرف من التقلبات المفاجئة من جهة أخرى، كانت الأرصدة البترولية رغم حجمها لا تمثل سوى نسبة ضعيفة من العملات المتداولة في أسواق المال في الولايات المتحدة وأوروبا، فحجم الأموال البترولية العائمة في الأسواق العالمية للبحث من منافذ إستثمارية قد قدرت ب55 مليون

[1]- داود سعد الله "أثر تقلبات أسعار السياسة المالية في الجزائر"2000-2010' ، مرجع سبق ذكره ،ص –ص : 24-25.

[2]- الأموال الساخنة: هي التي تعمل في أسواق النقدية بحيث يمكن إحداث إنهيار في النظام المالي والنقدي للدولة ما في حالة المستثمرين على تحويل جماعي لأموالهم كما حدث في أزمة مالية لدول جنوب شرق اسيا عام 1997.

دولار عام 1974 بحيث إذ قدرت ب250 مليار دولار يكون واضحا أن تدفق الفوائض البترولية لا يمكنها أن تلعب دورا النقود الساخنة التي تعمل في الأسواق النقدية[1].

2-2-التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي:

يرجع الإقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان ظاهرة الركود التضخمي إلى الحالة التي يكون فيها نعدل تضخم مرتفع ومعدل بطالة مرتفع ومن ثم ستتحول نسبة من السلع والخدمات من المنتجين إلى غير المنتجين من خلال الإتفاق الحكومي المباشر مثل المساعدات والدعم المباشر والأمن.

فإلى جانب مخاطر الأرصدة البترولية لدول الأوبك حاولت الدول الرأسمالية إبراز الاثار السلبية التي نتجت عن زيادة أسعار البترول وأهمها التضخم والركود التضخمي.

فبالنسبة للتضخم عادة ما يربط مباشرة بإرتفاع سعر البترول بإعتباره المسؤول الأساسي عن التضخم وما يلحقه من ضررا بالنسبة للدول الصناعية[2].

2-3-**العجز في موازين المدفوعات**: ترتبت على زيادة أسعار البترول زيادة العجز في موازني المدفوعات كل من الدول المتقدمة والدول النامية غير المنتجة البترول وتزيد مشكلة الدين الخارجي أثرها على الدول غير المنتجة، هناك أثرين مالي وحقيقي حيث يقصد بالأثر الحقيقي الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تدفع للدول المنتجة للبترول بسبب إرتفاع أسعاره، أما الأثر المالي فهو المدفوعات النقدية بحيث تعيد الدول البترولية جزء من المدفوعات النقدية إلى الدول الرأسمالية من خلال الإستثمار المباشر، أما الباقي فيتم الإحتفاظ به في بنوك دول أخرى أي أن مشتريات الأوبك من الدول الصناعية أخذت في التزايد متجهة إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة.

[1]- داود سعد الله ،"أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000-2010 -،مرجع سبق ذكره ،ص25.

[2]- داود سعد الله ، ، المرجع نفسه ، ص 26.

أما الأثر المالي على موازني المدفوعات الدول الرأسمالية هو الإحتياطات التي يحتفظ بها في تلك الدول فمعظم الأرصدة البترولية لدول الأوبك قد تم الإحتفاظ بها في الدول الصناعية (بنوك وإستثمارات قصيرة الأجل)

2-4-مشكلة المديونية الخارجية: لجأت الدول النامية غير منتجة للبترول إلى الإقتراض الخارجي بشكل مزايد لتغطية العجز في موازني مدفوعاتها، حيث كانت الظروف تسمح بتلبية حاجة هذه الدول من خلال الأرصدة التي تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في الدول الرأسمالية، وكان السبب وراء هذه الزيادة في السيولة نمو وتضخم ما يعرف بسوق الأورو ودولار وإنخفاض طلب الدول الرأسمالية على ذلك الموارد النقدية نتيجة لموجة الركود التضخمي حيث إرتبط سوق الاورو ودولار عاملين رئيسين هما:

-زيادة العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة خاصة بعد حرب الفيتنام، الأمر الذي أدى إلى ضخ كميات من الدولار وبقائها تحت سيطرة البنوك التجترية في أوروبا.

-ظهور ما يسمى بالأورو والدولار وهي عبارة عن الموارد النقدية الضخمة التي نتجت من إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمي وثم لاحقا إعادة تدويرها والتي تدفقت إلى بنوك الغربية تحت تأثير أسعار الفائدة في نفس الوقت إزدادت أزمة الديون الخارجية لباقي الدول، حيث إرتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الإجمالي القومي للدول النامية غير مصدرة للبترول[1].

إن الدول الصناعية كانت قادرة على مواجهة المدفوعات المتزايدة للبترول من الناحية الحقيقية، حيث تمكنت من الحفاظ على أوضاعها المالية بسبب تزايد مشتريات دول الأوبك منها من إستثمارات وإحتفاظها بأرصدة نقدية في البنوك الغربية.

3)اثار إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الكلي:

[1]-.وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي وإستراتجية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر ،مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد بترولي ،جامعة بسكرة، 2013 ص :21.

سوف نقوم بالكشف على أهام الاثار الإقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط، وبما أن معظم الاثار الإقتصادية التي تقع على الإقتصاد العالمي هي نفسها تتكرر في كل مرة ينخفض فيها سعر النفط في السوق، فسوف تعتمد في كشفنا على هذه الاثار على تحليل موجز لأهم الاثار التي أعقبت الأزمة العسكرية، لأنها بدورها تتميز بخاصة أهمها إمتداد الفترة التي بقيت فيها أسعار النفط في مستويات منخفضة هما يمكننا من ملاحظة ومتابعة هذه الاثار بوضوح.

3-1سوق النفط والنظام المالي الدولي:

لقد إستطاع الإقتصاد العالمي الخروج من الكساد الذي أعقب الأزمة النفطية الأولى ودخل مرحلة الإنتعاش مجددا، وقد ساعده إنخفاض أسعار البترول الذي أسهم مع السياسات المالية والنقدية في هذا النمو إلى خفض التضخم بدرجة ملحوظة، بالنسبة لاثار السلبية على إقتصاديات الدول الغربية تمثلت أساسا في توقف مشروعات الطاقة البديلة مثل مشروعات الغاز الصناعي والطاقة المتجددة. حيث أصبحت أسعار هذه الأخيرة غير تنافسية مع انخفاض أسعار البترول*.

بالنسبة لمخاوف الدول الصناعية من إنهيار النظام المالي والنقدي العالمي التي أثبرت بسبب النمو المشاريع للفوائض المالية فلم تتحقق حيث نتجت عنها مخاوف أخرى لدى البنوك الغربية من إحتمال سحب الدول البترولية لفوائضها بعد إنخفاض عائداتها البترولية في حين كانت هذه الأخيرة قد قامت بفرضها للدول النامية، وقد ضاعف من المشكلة أن الدول النامية غير قادرة على دفع ديونها في مواعيد إستحقاقها، مما كان يهدد البنوك بالإفلاس ديونها ويهدد النظام المالي العالمي. لكن هذه الإحتمالات لم يتحقق لأن الدول البترولية لم نقم بسحب ودائعها من ناحية. كما تدخل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمنع إنفجار أزمة المديونية وحماية رؤوس أموال دول الأوبك من خلال إفراض الدول[1]، المدنية وإعادة هيكلية ديونها المستحقة بالإضافة إلى توجه البنوك الغربية إلى إفراض الدول التي تعاني من صعوبات مالية.

*- أصبحت أسعار البترول دون مستويات نفقات الإستثمارية التقديرية لمشاريع الطاقة البديلة.

[1]- داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار السياسة المالية"، مرجع سبق ذكره ص 30.

3-2)اثار إنخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير مصدرة للنفط:

تسببت أزمة إنخفاض أسعار النفط ضررا بالغا بإقتصاديات الدول النامية غير مصدرة للبترول حيث لم يمكنها إنخفاض البترول من تحقيق النمو.

-أدى إنخفاض سعر البترول إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك [1] وفي نفس الوقت إرتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الإقتصاديات النامية على الإعتماد على الإقراض من الخارج لتمويل التنمية، أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله إذ أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الإستهلاك أو الإستثمار*.

-أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وإراداتها ذاتيا الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى إستنزاف إحتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات **، الأمر الذي ترتب عليه إنكماشا داخليا كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وإنهيار معدلات النمو الإقتصادي بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي(التمويل التضخمي)

-تضررت الدول النامية غير مصدرة للبترول من إنخفاض عائدات شركتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول البترولية قبل ظهور الأزمة، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول البترولية[2].

3-3) اثار إنخفاض أسعار النفط للدول المصدرة للبترول:

[1]- وحيد خير الدين ،أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي، ص:115.

*- الإقراض التطوعي: تلك القروض التي كانت دول الأعضاء في المنظمة تقدمه للدول النامية بمعدلات فائدة منخفضة وفي بعض الأحيان الإعفاء التام من دفع الفوائد على القروض.

** - لجأت الدول إلى تخفيض الاستثمارات التنموية بدلا من تخفيض الاستعمالات.

[2]- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي ،ص-ص:115-116.

أثرت الإنخفاضات المتتالية في أسعار البترول على إقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى إنخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:

-إنخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.

-تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية[1].

ومع ذلك كان المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة إنخفاض الايرادات العامة، بسبب إرتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الإقتصادية وبالضغوط التضخمية في الإقتصاد.

أدى إنخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الإستثماري والإنمائي[2].

لقد إستخدمت الدول النفطية أموالها أي عائدات البترول في عدة مجالات فإستخدمت جزءا من هذه الإيرادات في عمليات الأعمار والتنمية الإقتصادية وإستخدمت جزء لمساعدة الدول الفقيرة وجزءا للتسلح فالدول العربية لم تستطيع خلق تنمية حقيقية فقامت بدعم الغذاء والصحة والتعليم والإتصالات وقدمت الدعم للصناعيين والزراعيين وهذا لتشجيع المبادرات الفردية وبناء الإنسان المنتج والفعال ولهذا لم تجد بديلات النشاطات الإقتصادية.

[1]- وحيد خير الدين ،أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي، ص 116.

[2]- ينقسم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق إستثماري وإنفاق إستهلاكي وبسبب تراجع العائدات النفطية قامت دول الأوبك تقليص الإنفاق الإستثماري على حسب الإنفاق الإستهلاكي.

إن الدول النفطية وبمجرد إنخفاض الأسعار نجد أن القائمين على الشؤون الإقتصادية والسياسية يسارعون إلى المطالبة بترشيد الإنفاق والتصدير من دخول عجز بالميزانية ويطالبون بوضع خطة طارئة لمواجهة الإنخفاضات الكبيرة في أسعار النفط[1].

وعند إرتفاع الأسعار نجد أن بعض السلوكيات غير المنطقية كالجمعيات للمطالبة بإعادة توزيع الثروة البترولية وهذا دون الأخذ بعين الإعتبار أن هذا الإرتفاع هو مؤقت لا غير.

[1]- وحيد خير الدين، أهمية الثروة في الإقتصاد الدولي، ص-ص:118-119.

المبحث الثالث: إجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط

مرت صناعة النفط بتغيرات مستمرة منها ما يمكن تصنيفه في خانة التغيرات الهيكلية كإنشاء الأوبك والوكالة الدولية للطاقة، ونها ما يمكن ضمه إلى خانة التغيرات الثانوية أو غير المباشرة مثل الأزمة المالية العالمية 2008 التي تحولت إلى أزمة إقتصادية والتغيرات الجيوسياسية كحرب الخليج الأولى والثانية، من المفترض أن تقوم الدول المستهلكة والشركات العاملة المتضررة من الوضع غير المستقر في السوق النفطية، بالعمل على إستغال هذه الفرص لصلاحها بهدف تحقيق مصالحها والحد من الأثار السلبية المترتبة عن عدم إستقرار أسعار الطاقة، سواء في شكل منفرد عن طريق تكتلات وإتفاقيات بهدف توحيد سياساتها للتحكم في السوق، وفي هذا الإطار سوف نقوم بالبحث في الإستراتجيات العالية التي تنتجها الشركات البترولية للسيطرة على الصناعة، كما سوف نقوم بالكشف على نظام الكارتل الذي مرت به صناعة البترول لفترات طويلة والذي بسبب تغيرات هيكلية في الصناعة وأخيرا الإتفاقيات الودية بين الشركات.

المطلب الأول: إستراتجية الشركات النفطية في توجيه السوق (التحكم في السوق)

بعد تقلص درجة التكامل الرأسي[1] ، الذي كانت الشركات البترولية تتمتع به بسبب إنفصال عمليات الإنتاج إلى الدول المنتجة، ورغم ذلك لم تتراجع الشركات عن هدفها وهو السيطرة على صناعة البترول مما دفعها إلى بناء إستراتجيتين على المدى الطويل والقصير كالتالي:

1-**الإستراتجيات الحالية للشركات:** تهدف الإستراتجية الحالية إلى ملائمة الهياكل الإنتاجية لتقلبات السوق النفطية، حيث تتجه الشركات العالمية عقب كل أزمة سعرية إلى إجراء تعديلات أساسية في هياكلها بحيث تلائم التغيرات الجديدة في السوق النفطية، خاصة بعد فقدانها السيطرة على مرحلة الإنتاج وإنخفاض درجة تكاملها الرأسي للتمكن من الإستمرار سيطرتها على الأسواق كالتالي:[2]

[1]-في صناعة النفط يعبر عن تقسيم المهام من الشركات العاملة بدرجة متكاملة فالبعض يركز على عمليات الإستكشاف والبحث والبعض الاخر يقوم بعمليات الإنتاج الإستغلال و أخر على عمليات التكرير والنقل والتسويق.

[2]- أ. سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص47.

1-1إستراتجية توسيع البحث عن البترول في المناطق الامنة سياسيا:

كانت الشركات الكبرى تسيطر قبل أزمنة الطاقة الأولى على معظم الإنتاج العالمي للبترول في الشرق الأوسط، غير أن إعتبارا من تلك المرحلة حتى 2010، بدأت الدول المنتجة تسعى إلى تأميم أو تقليص نفوذ الشركات الكبرى في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكرد فعل لهذه الأعمال إنتهجت الشركات إستراتجية تهدف إلى البحث عن توفير إمداداتها من المناطق التي تعتبر مأمونة سياسيا أي الولايات المتحدة وعند بحر الشمال

1-2إستراتجية توسيع البحث عن البترول في المناطق خارج دول الأوبك:

يهدف هذا النوع من الإستراتجيات إلى البحث والكشف عن البترول في مناطق خارج دول الرئيسية المصدرة للبترول والتي تضم بالأساس أعضاء منظمة الأوبك[1].

1-3إستراتجية التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وإزدياد أهمية السوق الفورية: لقد إنخفض دور الشركات الكبرى في عمليات تكرير بسبب تأميم مصافي التكرير في كل من شرق الأوسط وإفريقيا بالإضافة إلى إنخفاض الطلب على المنتجات البترولية في كل مرة تظهر فيها أزمة في أسعرا البترول لذلك كان على الشركات الكبرى أن تصنع مصافي التكرير في الدول غبر المنتجة للبترول، حيث أقامت عددا من هذه المصافي فب بلدها الأم وقامت بتوزيع الجزء الباقي في المياه الدولة لتكون غريبة من الأسواق المحلية وبالإضافة إلى إنخفاض درجة التكامل الرأسي بسبب سيطرة الدول المنتجة على عمليات الإنتاج أخذت سوق الطاقة شكل جديد، سوق الخامات أي سوق للعقود الطويلة وسوق للمنتجات المكررة أو سوق عقود قصيرة، وكانت تلك المنصات تمثل بداية تطور السوق الفورية للمنتجات المكررة، بحيث تقوم السوق الفورية بضمان التوازن بين العرض والطلب من مختلف المصادر حيث تخضع أسعارها لتقلبات يومية تعكس وضع الفائض والعجز فإذا كان سعر الخام أعلى من قيمته التجارية الحقيقية لا تقوم الشركات بالتكرير حيث يكون بيع الخام أكثر ردجا من المنتجات المكررة والعكس إذا كان سعر الخام أقل من قيمته التجارية الحقيقية تقوم الشركات بتكرير الخام الذي لديها بالإضافة إلى مكانة شرائها من السوق الفوري.

[1]- أ. سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص48.

حيث تلجأ الشركات العالمية إلى أسلوب المساومة، فهي تستطيع في أي وقت معرفة المكان الأمثل لتقييم كل نوعية من الخام ومن المنتجات المكررة لذلك قامت بالتركيز على الأنشطة التكريرية والعمل على أن تكون المنصات موزعة في مناطق مختلفة من العالم حتى يمكنها من تنفيذ إستراتجيتها لتسمح لها بالتدخل بفعالية في مختلف الأسواق الفورية[1]

4-1 إستراتجية السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج البترول: تشير التغيرات الهيكلية إلى تخفيض في درجة التكامل الرأسي لصناعة البترول العالمية، فقد حلت الدول ذات الفائض الإنتاجي الكبير محل الشركات في مرحلة الإنتاج وبدأ بعضها يدخل مرحلة التكرير وبالرغم من ذلك لم تستطيع الأوبك أن تحل تماما محل الشركات في الأسواق وإنما كانت تحاول تنظيم العرض عن طريق تحديد حصص الإنتاج لم تتقبل الشركات فكرة إقصائها من السوق عن طريق تخفيض نشاطها في مرحلة الإنتاج، لذا عمدت إلى بناء إستراتجيات من أجل إستعادة مكانتها في السوق عن طريق محورين أساين هما: التطوير للإنتاج خارج مناطق الأوبك ونقل سيطرتها من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التكرير والتوزيع وذلك عن طريق تغيير هيكل أنشطتها التكريرية و الإعتماد على المنصات البحرية العالمية التي لها القدرة على التلاؤم السريع مع تغير الطلب على المنتجات المكررة والعمل على تنمية السوق الفورية للمنتجات المكررة وتطوير أنشطة المساومة التي تسمح لها بالتدخل بفعالية في هذه الأسواق أدت إستراتجيات الشركات العالمية في النهاية إلى تقليص السيطرة المحتملة للدول المنتجة سواء من ناحية إنتاج الزيت الخام ومن ناحية المنتجات المكررة كما نتج عنها تغير جذري في هيكل الإمدادات وفي الجهاز الإنتاجي للشركات العالمية كما أدت الأزمات السعرية المتكررة في صناعة البترول إلى تجديد الكارتل من قوته ولمواجهة إنخفاض درجة التكامل الرأسي وعمليات التأميم ودور الأوبك ووكالة الطاقة الدولية[2].

2)**الإستراتجيات طويلة الأجل:** تهدف معظمها إلى السيطرة على السوق العالمية للطاقة وتتلخص في التحكم في تطوير السوق العالمية للطاقة ولتحقيق هذا الهدف عملت الشركات على تركيز الإستثمارات

[1]- داود سعد الله "أثر تقلبات أسعار السياسة المالية في الجزائر"2000-2010' مرجع سبق ذكره، ص-ص:32-33.

[2]- داود سعد الله،" أثر تقلبات أسعار السياسة المالية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ،ص -ص:48-49.

بصفة أساسية كل من البترول والفحم والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أنها تحاول أن تضمن السيطرة[1]، على التكنلوجيا المستقبل التي ستكون أساس تحقيق في السوق البترولية في المدى الطويل يمكن تقسيم الإستراتجيات التي إتبعتها الشركات العالمية في صناعة البترول إلى إستراتجيات التنمية الدينامكية لأنواع الطاقة الأساسية، وذلك بتنويع مصادر الطاقة البديلة، وإستراتجيات السيطرة على التكنلوجيا في الأجل الطويل والضغط على الأسعار، بحيث يعتبر التحكم في تكنلوجيا الطاقة ذا أولوية مطلقة من بين إستراتجيات الشركات وفي حالة البترول تتحكم هذه الشركات تماما في أكثر أنواع التكنلوجيا الحديثة تعقيدا وتكلفة بالنسبة لكل من إستخراج والإنتاج والتكرير.

إن شركات الطاقة العالمية هي الوحيدة القادرة على تطوير بدائل للبترول كما يعطيها ذلك ميزة تنافسية في مواجهة الدول المنتجة فيما يتعلق بالضغط على أسعار البترول[2].

المطلب الثاني: نظام الكارتل والياته

مرت صناعة البترول في مرحلة معينة بدرجة عالية من التنظيم الإحتكاري إلى نظام الكارتل بين الشركات العاملة ,و ماتزال حتى 2010 سارية المفعول لكن شكل أقل حدة.

1)مفهوم نظام الكارتل في صناعة البترول:

يقصد بالكارتل في صناعة النفط "هو إتفاق الشركات الكبرى على السيطرة على العمليات اللاحقة والسوق الفورية من خلال الإشتراك في توسيع السيطرة على الإحتياطات خاصة منها الشرق الأوسط وذلك بهدف إستبعاد المنافسة السعرية والسيطرة على السوق"[3]

2)أدوات الكارتل: يتحكم الكارتل في السوق العالمي للبترول وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يلجأ لأدوات جديدة أهمها:

[1]- أ.سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص- ص: 49-50.

[2]- داود سعد الله ،مرجع سبق ذكره ،ص50.

[3]- سعد الله داود، المرجع نفسه ، ص52.

2-1- إنشاء الإحتكارات الوطنية حيث تسيطر عليها منظمات غير مرئية بحيث تخضع لتوجيهه من الناحية الواقعية.

2-2- تشابك مصالح الكارتل ينتهي دائما إلى أن يكون حاضرا أو مسموعا في أي شركة من شركات الإستغلال البترولي.

2-3- الدعاية على تأكيد أن الكارتل أداة أساسية للدفاع عن الحضارة الغربية[1].

3)أهداف الكارتل:

3-1-تفادي حدوث نوع من الحصار الإقتصادي أو إنقطاع الإمدادات البترولية كما حدث عام 1973 حيث اعيد في هذه الحالة تسيير منابعها البترولية إلى طاقتها العادية وبذلك تستطيع مواجهة أي إحتمال من الخطر فترة طويلة دون تأثير على الإقتصاد الأمريكي.

3-2-تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق الإستغلال الوظيفي للبترول العربي فالحكومات المنتجة للبترول لا تستطيع أن تطالب بربح إلا عند العمليات التي تتم بأرضها ويقتصر هذه العمليات على الإستخراج أما المراحل اللاحقة لإنتاج البترول وهو إنتاجيته التكرير والتصنيع فأغلبها يتم في الخارج وبهذا الشكل فإن ما تحصل عليه الحكومات المصدرة للبترول حتى ولو كان 50% لا يمثل ذلك إلا عن مرحلة واحدة فقط وهي الإنتاج الخام أما بقية المراحل تستفيد بها الدول المستوردة[2]

3-3)-إنخفاض تكاليف إنتاج البترول وسيطرة الإمتيازات الأجنبية بالإضافة إلى إرتفاع تكلفة البترول الأجنبي يدفع بالشركات الأجنبية إلى الحصول على البترول لتحقيق الربح نتيجة الفروق الضخمة بين إنتاج البترول العربي والأجنبي.

3-4-شراء البترول العربي حيث أكثر المناطق بالعالم إنتاجا للبترول يزيد من سيطرة شركات الإحتكار وبالتالي تحقق أهدافها في التحكم بعرض البترول أو الطلب مما ينتج عنه التحكم في الأسعار هذا ماحدث

[1]-د.يسرى محمد أبو العلا- نظرية البترول-دار الفكر الجامعي ط1, الاسكندرية,2008-ص296.

[2]- المرجع السابق ص -ص:297 -298.

بالفعل عام 1983 حيث تمكنت شركات الكارتل من تخزين كمية ضخمة من البترول يكفي لسد الإحتياجات الفعلية لفترة زمنية طويلة وبالتالي من حجم الطلب الفعلي وطالب في نفس الوقت بتخفيض سعر البترول وأمام معادلة صعبة تعتمد على وجود البترول كمصدر أساسي للدخل القومي للبلدان المنتجة و إنخفاض حجم الطلب مع زيادة العرض البترولي شكل ضغطا هائلا على البلدان المنتجة وتعارضت الأراء وكادت أن نفشل منظمة الأوبيك في تحديد السعر وأخيرا إضطرت إلى تخفيض سعر البترول أمام سياسة الإحتكار الدولي[1].

المطلب الثالث: أدوات إحتكار السوق النفطية

من المعلوم أن سوق النفط تختلف عن كثير من أسواق المواد الأولية الأخرى من حيث خصائص العرض والطلب التي تميزها، لذلك قد تكون أدوات الإحتكار في هذه السوق مختلفة عن غيرها من أسواق المواد الأولية الأخرى.

1)أدوات إحتكار السوق النفطية:

1-1 **إحتكار القلة:** تختلف سوق النفط على أسواق الكثير من السلع الأولوية الأخرى حيث أن هذه السوق لإحتكار القلة وتسمى أيضا سوق منافسة القلة أي أن قلة من المنتجين يتنافسون في الإنتاج بحيث يكون لكل مشروع دور في تحديد الإنتاج الكلي وبالتالي في تحديد الثمن، فلقد سبق القول أنه قد سيطرت على السوق عدد من الشركات الكبرى وفقا لنظام الكارتل على عمليات الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق، أي أنها سوق لإحتكار القلة، من جهة أخرى فإن البترول هو سلعة متجانسة بصفة عامة, الأمر الذي يسهل على المنتجين لإنفاق فيما بينهم على اليات الإنتاج والتسويق.

إن تحديد السعر والإنتاج بناء على إتفاق المنتجين سوف يؤدي إلى حالة إحتكار بحيث يتم الإنتاج لصالح تعظيم أرباح المشروعات، مما يعني إرتفاع الأثمان ووجود الطاقات العاطلة[2].

[1]- د،يسرى محمد أبو العلا, نظرية البترول-مرجع سبق ذكره ص 298.

[2]- حسين عبد الله- مستقبل النفط العربي, مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت لبنان, 2002, ص18.

2-1)العوامل التي أثرت على العرض للوصول إلى حالة إحتكار القلة:

من الطبيعي أنه هناك عوامل أثرت على التوازن في سوق النفط من أجل الوصول إلى إحتكار القلة في المرحلة التي سبقت إنشاء الأوبك أهمها:

1-2-1)ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لصناعة النفط: عما يترتب عليها عدد قليل من الشركات بحيث تتطلب إقامة أي مشروع بترولي رؤوس أموال ضخمة بالإضافة إلى المخاطر التي تحيط بهذا الإستثمار، خاصة مرحلة البحث و الاستخراج إلى جانب هذا يتطلب رؤوس أموال ضخمة نسبيا سبب عدم توفر المستلزمات الأساسية اللازمة لقيام المشروعات ولقد أدى العامل إلى ضخامة رؤوس الأموال إلى الحد من دخول منافسين جدد إلى الصناعة[1].

2-2-1)أهمية التكاليف الثابتة مقارنة بالتكاليف المتغيرة: عكس الأسواق الاخرى تتميز صناعة النفط في جميع مراحلها بإرتفاع التكاليف الثابتة بالنسبة للمتغيرة، حيث تؤدي الى تخفيض درجة مرونة منحنى العرض اي عدم استجابة الكمية المعروضة للتغيير في السعر، وتؤثر هذه الخاصية على المنافسة في هذه الصناعة من الناحية النظرية فإن المشروع يتحمل التكاليف الثابتة سواء انتج أم لم تنتج وأيا كان مستوى الإنتاج ففي ظل تكاليف ثابتة ضخمة بالنسبة لنظيرتها للمتغيرة فإن المنافسة على الأسعار سوف تؤدي إلى إفلاس جميع الشركات المتنافسة بسبب صغر حجم التكاليف المتغيرة, يؤدي ارتفاع التكاليف الثابتة في صناعة النفط إلى إتجاه المشروعات لتنظيم الصناعة وفقا للأسس إحتكارية بهدف الإبتعاد عن المنافسة السعرية[2].

3-1)العوامل التي أثرت على الطلب للوصول إلى حالة إحتكار القلة: من الطبيعي أيضا أن هناك عوامل أثرت على التوازن في سوق النفط والتي ساعدت على قيام الأوبك أهمها.

[1]- سعد الله داود, الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر- مرجع سبق ذكره ص60

[2]- سعد الله داود، المرجع نفسه ، ص61.

1)**ضعف مرونة الطلب على البترول السعرية:** تتوقف درجة مرونة الطلب على أي سلعة بالنسبة لتغيرات الأثمان على إمكانية إحلال سلعة بديلة محلها للإستخدام حيث يمكن القول أن الطلب على البترول بصفة عامة طلب ضعيف المرونة في الفترة القصيرة بسبب عدم وجوده مصدر طاقة أرخص من النفط ويترتب على إنخفاض مرونة الطلب السعرية للبترول في المدى القصير تقلبات حادة في سعر البترول بحيث يتطلب توازن السوق تغيرات كبيرة في الثمن، الأمر الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى حدوث أزمات سعرية مثل التي حدثت في 2008.

2)**إتجاه الطلب البترولي نحو التزايد:** يتجه الطلب العالمي على البترول بصورة مستمرة إلى الزيادة، ويمكن نفسير ذلك بالنمو السكاني وإرتفاع الدخل القومي في الدول المتقدمة والتوسع في نشطات الإقتصادية مما يترتب عليه زيادة مستمرة في إستهلاك المنتجات البترولية، أن وجود عدد قليل من المشروعات في صناعة البترول تجعل كل مشروع يحاول الإحتفاظ بقوته النسبة في السوق، بمعنى أنه يزيد الطاقة الإنتاجية بشكل الذي يضمن بقاء قوته النسبية على ما هي عليه أمام النمو في الطلب أو التقدم إلى مركز أكثر تقدما في السوق.

4)**التركيز والتكامل الرأسي وأثره على سوق البترول:**

نلخص أهم هذه الاثار كالتالي:

-إن عمليات الإستثمار في البحث والإستخراج كانت مرتبطة إرتباطا وثيقا بالإستثمارات والعمليات اللاحقة كالتكرير والنقل والتسويق.

-إن وجود المشاريع المشتركة في كل مناطق الإنتاج أعطى للشركات المنتجة ميزة عدم إحترام سيادة الدولة عند إتخاذ قرارات الإستثمار، أي أن قرارات الإستثمارات التي كانت تتخذها الشركات لا تعتمد على إحتياجات الدول بل على متطلبات الشلركات في السوق العالمية.

-وجود المشاريع المشتركة في جميع مناطق الإنتاج جعل الشركات تتحمل نفس نسبة المخاطر بحيث أن فشل الإستثمار في منطقة ما يعوضه النجاح في منطقة أخرى مما يؤدي إلى زيادة الأرباح[1] .

5)**الإتفاقيات الإحتكارية**: شهدت المرحلة التي عقبت إنهيار الكارتل إستمرار الشركات في التعاون والتنسيق فيما بينها كما لو كان الكارتل مطبقا حيث إستخدمت الشركات أدوات التنظيم الإحتكاري للتأثير على السوق وفقا لمصالحها على الشكل التالي:

5-1)**الملكية المشتركة لعناصر الإنتاج أو الإنتاج المشترك**: يقصد بالمشروع المشترك أن يكون رأسمالية المشروعات ذات ملكية مشتركة، حيث قامت هذه المشروعات المشتركة من أجل تحقيق هدفين أساسين هما وضع حد للمنافسة بين الشركات والرقابة على إنتاج البترول بغية تحديد الإنتاج العالمي عند مستوى لا يعرض أسعار التقلبات.

5-2)**عقود الشراء والبيع طويلة الأجل**: من المعروف في صناعة البترول العالمية أن بعض الشركات الكبرى تمتلك تسهيلات تكرير وشبكات توزيع تزيد عن طاقتها الإنتاجية طاقة معطلة لذلك تحاول بيع هذا الفائض إلى الشركات التي تحترم مسؤولياتها الكارتلية في السوق بحيث لا تستخدمه بشكل يؤدي إلى التقلبات الأسعار.

5-3)**تعاون الشركات في العمليات اللاحقة**: بحيث كان التعاون في السابق يقتصر على مرحلة الإنتاج لذلك إمتد أيضا إلى التعاون في العمليات اللاحقة كالنقل والتكرير والتسويق[2].

5-4)**التكامل الرأسي**: أي أن الشركات كانت تمتلك تجهيزات جميع مراحل الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق، حيث تتميز صناعة البترول بطبيعتها المتكاملة بمعنى أنه لا يمكن وصول البترول إلى المستهلك النهائي دون المرور بعدة مراحل، لقد أدى التكامل الرأسي لشركات إلى تقوية قبضتها على الأسواق ومكنها من تحويل المنافسة من عمليات الإنتاج إلى عمليات التسويق، ويرجع ذلك إلى أن أنواع البترول

[1]- سعد الله داود, لأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر- مرجع سبق ذكره ص 62.

[2]- نفس المرجع السابق ص –ص: 63 -65.

الخام متجانسة لذلك من الصعب المنافسة على أساس النوعية والجودة كما أنهم لا يريدون الإتجاه إلى منافسة تستهدف الأسعار أي إبقاء المنافسة منحصرة في مجال الدعاية والخدمة[1].

[1]- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر- مرجع سبق ذكره، ص 65.

خلاصة:

يتداول النفط في الأسواق النفطية والتي تمثل مكان الذي يتم فيه التعامل بمصادر الطاقة المختلفة وعلى رأسها النفط، حيث يحتكر سوق النفط عدد قليل من الشركات تؤثر على العرض بصفة مباشرة كما تتأثر الأسواق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة لتعلقها المباشر بتكاليف النقل والإستكشاف وعمليات التنقيب، تباع المنتجات النفطية في سوقين مختلفين هم: السوق الفورية والاجلة لكل منها خصائص معينة كما سبق وأشرنا في المبحث الأول.

تختلف طرق تسعير البترول باختلاف الحقبات الزمنية، تعرضت السوق البترولية لعدة أزمات نفطية كان لها تأثير مباشر على الإقتصاد العالمي والجزائري على حد الخصوص.

وضعت الشركات النفطية عدة إجراءات للتحكم في أسعار النفط من خلال بناء إستراتجيات لتوجيه السوق حيث تضمن المبحث التعريف بنظام الكارتل والياته وأدوات إحتكار السوق النفطية.

الفصل الثالث:

أفاق المشاريع التنموية في ظل إنخفاض أسعار البترول

2019-2014

تمهيد:

إن تراجع أسعار النفط أصبح الحدث الأهم والأكثر تأثيرا خلال الفترة الماضية، ونجد أنفسنا أمام سلعة لها تأثير واضح وقوي على النطاقين المحلي والدولي، حيث أن تغيير أسعار البترول بالارتفاع أو الانخفاض يحدث اثار سلبية على مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط كالجزائر مثلا، حيث أثار تساؤلات العديد من الإقتصاديين إلى اثار هذه المقدمة على إقتصاديات هذه الدول، وأدى إلى طرح التساؤلات التالية:

ماهي أسباب إنخفاض أسعار البترول؟

ماهي الإجراءات الواجب إتخاذها للتأقلم مع الأوضاع الراهنة؟

ما اثار إنخفاض الأسعار البترول على المشاريع التنموية؟

ما أثر ذلك على ميزان المدفوعات الجزائري؟

هل الغاز الصخري هو الحل أو البديل لهذه الأزمة؟

وللإجابة على هذه التساؤل قمنا بتقييم الفصل الثالث إلى 3 مباحث:

المبحث الأول: مضمون المخطط الخماسي 2014-2019.

المبحث الثاني: تطورات سوق النفط خلال الفترة 2014-2015.

المبحث الثالث: إجراءات الحكومة الجزائرية في ظل إنخفاض أسعار البترول

المبحث الأول: مضمون المخطط الخماسي 2014-2019

إن المخطط الخماسي 2014-2019 وقانون المالية 2015 يدرسان لمواصلة جهد التنمية الوطنية الذي شرع فيه منذ سنة 2000، وإن الميزانية تتم وفق وصول سعر النفط إلى 60 دولار للبرميل [1]

المطلب الأول: قانون المالية لسنة 2015

الجدول رقم (3-1) : توزيع النفقات ذات طابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات

القطاع	رخص البرنامج	إعتمادات الدفع (الاف دج)	القطاع	رخص البرنامج	إعتمادات الدفع
الصناعة	5195000	5541000	مواضيع مختلفة	800000000	500000000
الفلاحة والري	209437700	3159570	المجموع الفرعي الإستثمار	3615071130	2802093730
دعم الخدمات المنتجة	32657500	49802200	البرنامج التحصيلي لفائدة الولايات	1000000000	70000000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854278110	1078715730	دعم النشاط الإقتصادي	--------	741891200
التربية	227829040	250809500	إحتياطي	364600000	271800000

[1]- سلال الحكومة ستبقى على المشاريع -www.aps.d2/.../11762 أطلع عيه يوم 18 أفريل 2015.

والتكوين			النفقات غير المتوقعة		
المنشات القاعدية الإجتماعية والثقافية	151366500	207589800	مجموع الفرعي لعمليات برأس مال	464600000	1083961200
دعم الحصول على سكن	234307880	293678000			
مجموع ميزانية التجهيز		رخص البرنامج: 407967173		إعتمادات الدفع: 3885784930	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد78.

إعتمد قانون المالية 2015 على:

ميزانية تجهيز بمبلغ 4.079.7 مليار دينار، أي نمو بنسبة 48,7% مقارنة ب2014.

نسبة نمو إقتصادي قدرها 4,25% خارج المحروقات نسبة تضخم قدرها3%.

ناتج داخلي خام بمبلغ 18.896.41 مليار دولار، أي إرتفاع بنسبة 7% مقارنة بنسبة 2014[1].

يتوقع قانون المالية 2015 مداخيل بقيمة 4.684.6 مليار دج ونفقات بقيمة 8.858.1 مليار دج ليسجل عجزا بقيمة 4.173.3 ويلاحظ أن مبلغ 8.855.1 مليار دج كحجم للإنفاق العمومي مرتفع بنسبة15,7% مقارنة بالموارد المنفقة لينة 2014 متأثر بشكل خاص بنمو قوي في نفقات التجهيز بنسبة 32,1%.

[1]-www.djazairess.com/akhersaa/108172 أطلع عليه يوم القيامة 18 أفريل 2015.

يرجع إنفاق الدولة الذي تضمنه قانون المالية 2015 إلى نمو الإنفاق في مجال التسيير ب5,5% وتتوقع نفقات التجهيز تراخيص بقيمة 4.079.7 مليار دج وقروض دفع بقيمة 388.58 مليار دج وبرامج جديد بقيمة 111.78 مليار دج.

بالنسبة لنفقات التسيير العمومية فإنها قدرت ب4.972.3 مليار دج في سنة 2015 مقابل 4.714.5 مليار دج في سنة 2014 (+5,5%) بالأخص تحت تأثير زيادات النفقات العلاوة الخاصة بموظفي الإدرات المركزية وغير المركزية التي إرتفعت بنسبة 64,5% مقارنة بقانون المالية 2014[1].

كما تضم الميزانية 2015 للتسيير مبلغ 310.5 مليار دج كتموينات مجمعة تغطي تلك الموجه إلى النفقات المحتملة ، و إلى أثر مواجهة الأجر الوطني الأدنى المضمون ونفقات أخرى مرتبطة بحماية الأشخاص المسنين وأثر المحتمل بتقلبات أسعار القمح في السوق العالمي.

كما تضمن قانون المالية لسنة 2015 مايلي:

-عودة القروض الإستهلاكية وحماية الإنتاج الوطني وترقية حيث يدعو إلى تنفيذ الترتيبات التنظيمية التي تحكم القرض الإستهلاكي في مصطلح 2015.

-إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل وكيفية إحتساب الأجر الوطني الأدنى فإن إلغاء هذه المادة يعني إستفادة 4 ملايين موظف من الزيادة في الأجور من بينهم 2 مليون في قطاع الوظيف العمومي و 800 الف من القطاع الخاص ومليون و200 ألف من القطاع الإقتصادي العمومي وتتراوح نسبة الزيادة مابين ألف و9الاف دينار.

-رفع دمغة جواز السفر البيوميتري إلى10 الاف دينار.

-جملة من المشاريع أو الإجراءات التحفيزية لفائدة الخواص، أرباب العمل و 40ألف مستورد[2].

[1]- www.medafco.org/ar/taxomomy/torm/11843 أطلع عليه يوم 08 أفريل 2015.

[2]- http://ar-ar :facebook.com/…/1652141838345… أطلع عليه يوم 07 أفريل 2015.

المطلب الثاني: المشاريع التنموية المبرمجة خلال الخماسي 2014-2019

بعد الإنجازات التي حققتها الجزائر من خلال المخطط الخماسي السابق 2009-2014، باشرت في تبني مشاريع أخرى ومن شأنها دفع عجلة التنمية الإقتصادية من أجل إنعاش الإقتصاد الجزائري والسعي إلى التنمية إقتصادية مستدامة.

1-التنمية الإجتماعية والإقتصادية للجنوب والهضاب العليا:

من أهم الأهداف المسطرة في البرنامج الخماسي بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا يتعلق الأمر خاصة بتحسين ظروف المعيشة للسكان وإنجاز برامج تنموية بلدية هامة وكذا توسيع شبكات الطرقات والطرقات السريعة وسكك الحديدية حسب ما أكد بيان رئاسة الجمهورية، كما ترمي هذه الجهود إلى تحسين ظروف الدراسة لا سيما من خلال تطوير تكوين المعلمين على المستوى المحلي، وتعزيز التغطية في المجال الصحي وتكثيف الإستجابة لطلبات السكن من خلال دعم البناء الذاتي للسكانات الإجتماعية الريفية، ومن جهة أخرى سوف تستفيد ولايات الجنوب والهضاب العليا من الدعم التنمية قدرتها الإقتصادية وتنويعها وزيادة عروض التشغيل على المستوى المحلي، وبهذا العدد سيتم تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الإقتصاد المحلي لاسيما في قطاعات المحروقات والمناجم والسياحة، وسوف يتم انجاز عدد معتبر من المناطق الصناعية و عصرنة الوحدات الصناعية العمومية ،و سوف يتم كذلك استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا وتعزيز الري مع إبلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب وفي هذا المضمار سوف يتم خلال السداسي الجاري إنشاء ولايات منتدبة بوسائل معززة و صلاحيات موسعة عبر ولايات الجنوب، سوف يتم توسيع هذا المسار سنة 2016 عبر الهضاب العليا[1] .

2- ضمان بروز إقتصاد متنوع:

إن المخطط الخماسي من شأنه ضمان بروز إقتصاد متنوع وهذا من خلال دفع الصناعات الوطنية من أجل وضع حد لمنطق فتح الباب على مصراعيه للواردات، وهذا بإيجاد ذلك إستراتجية بديلة للواردات

[1]- المخطط الخماسي 2014-2015/www.alg360.com أطلع عليه يوم 8أفريل 2015.

وهذه الأخيرة يمنك تطبيقها بالتشاور مع المجموعات العمومية الكبرى بالتعاون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي نفس السياق يمكن تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية من خلال إكتساب التكنولوجيا من أوروبا[1].

3-الأولوية للقطاعات المنتجة وللتنمية الإجتماعية:

إن البرنامج الخماسي من شأنه الإسهام في إنعاش عديد القطاعات المنتجة على غرار الصناعة والسياحة وكذلك التنمية الإجتماعية، ويجب أن يتمحور حول مواصلة الإستثمارات في المنشات بالتوازي مع إنعاش قطاعات أخرى خلاقة للثروة ومناصب الشغل والتي من شأنها أن تنوع الإقتصاد وقد خصصت مسودة لمشروع البرنامج الخماسي لإستثمارات العمومية قدرت ب21000 مليار دج.

4-إعطاء الأولوية للإستثمار و التكوين في السياحة:

إن المخطط يشجع ويحفز على الإستثمار من أجل إنجاز مشاريع سياحية جديدة بهدف الزيادة في عدد الأسرة للإستقبال السياح الوطنيين منهم الأجانب، وإنشاء تنافسية وتحسين نوعية الخدمات بما يسمح بإستجابتها للمقاييس العالمية، وإن السياحة الصحراوية تعجز واحدة من أهم روافد السياحة الوطنية ويتجلى ذلك من خلال الإهتمام الذي توليه الدولة لترقية الإستثمار بمناطق الجنوب[2].

5-إطلاق 600 مشروع في قطاع الصيد البحري:

ستسمح هذه المشاريع في تحقيق إنتاج 100000 طن من الأسماك سيتم تطويرها سواء على المستوى الفضاءات البحرية أو في الأحواض وفي الحواجز المائية والمسطحات المائية للسدود، تطلب هذه المنجزات الجديدة التي تأتي لتدعيم شعبة تربية وإنتاج مختلف أنواع الأسماك إستثمار قطاعيا بقيمة 120 مليون دج.

[1]- المخطط الخماسي www.alg360.com/2015-2014 أطلع عليه يوم 8أفريل 2015.

[2]- المخطط الخماسي من-www.aps.dz/.../3980 أطلع عليه يوم 07 أفريل 2015.

6-إطلاق مخطط جديد الإرشاد الفلاحي :

سوف يتضمن المخطط نظام جديد للإستشارة و الإتصال الفلاحي والريفي سيكون بديلا للنظام الحالي للإرشاد الفلاحي، وهذا النظام سيمكن من تأسيس نظام جديد للإرشاد يرتكز أساسا على تنوع مقدمي الخدمات في القطاع الفلاحي.

7-إعطاء الأولوية للبنة التقنية:

تخصيص 60 مليار دولار للمشاريع العمومية ويتعلق الأمر بالطريق السريع لمنطقة الهضاب العليا الذي يمتد على مسافة تتجاوز 1200 كيلومتر من مدينة تبسة على الحدود التونسية إلى ولاية تلمسان على الحدود المغربية، فضلا عن توسعة 10 الاف كيلومتر من الطرق المنجزة إل طرق سريعة مزدوجة إضافة إلى تأهيل 4الاف كيلومتر من الطرق القديمة، وإنجاز الطريق السريع الرابع المحيط بالعاصمة الذي يبلغ طوله 265 كيلومتر لتصبح الجزئر بذلك أول بلد في القارة الإفريقية من حيث حجم شبكة الطرق البرية، وكذلك تعتزم الجزائر على إنجاز مواقف إستراتجية منها 500 جسر ونفق توسيعية، 3مطارات، وتأهيل وعصرنة 12 مطار اخر بالمناطق الداخلية والصحراوية[1].

*الأهداف المحددة للمخطط الخماسي 2014-2019 هي كالتالي:

-برنامج إستثمارات عمومية مبلغ 22.100 مليار أي مايعادل 280 مليار دولار.

-منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان: قطع السكن-التكوين-الصحة-ربط البيوت بالكهرباء والماء والغز.

-نمو قوي للناتج الداخلي الخام

-تنويع الإقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات

-إستحداث مناصب الشغل

[1]-www.mowadaf-dz.com/147202-topic- أطلع عليه يوم 07 أفريل 2015.

-بذل كل ما من شأنه أن يسمح مع حلول سنة 2019 تحقيق نسبة 7% من النمو الإقتصادي طبقا للأهداف والتوقعات التي تتخذها الحكومة[1].

[1]-www.djazairess.com/echoab/35593 أطلع عليه يوم 07 أفريل 2015.

المبحث الثاني: الإنخفاض المفاجيء لأسعار البترول

المطلب الأول: أسعار النفط خلال فترة 2014-2015.

تراجعت أسعار النفط بأكثر من 50% من قيمتها المسجلة فب يونيو 2014 قبل 6 أشهر يصل سعر برميل خام برنت إلى أدنى مستوى منذ الأزمة عام 2009 و جاء الإنهيار الحاد في الأسعار خلال الفترة الأخيرة على أعقاب تراجع الطلب العالمي على البترول بسبب تدهور أوضاع الإقتصاد الكلي حول العالم، لذا قررت منظمة الأوبك الإبقاء على مستويات الإنتاج عند مستوياتها العالية عند 30مليون برميل يوميا على من مستويات الطلب ب2 مليون برميل يوميا، على الرغم من تراجع أسعار القوي حيث تراجعت أسعار البترول بما يقارب 40% منذ يونيو بتراجع 11% خلال شهر نوفمبر الشهر الخامس على التوالي أدنى مستوياته خلال خمس سنوات في أطول سلسلة تراجع منذ الأزمة المالية 2008[1].

الجدول رقم 3-2) تطور أسعار النفط خلال عام 2014 برميل(دولار):

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
سعر برنت	108,12	108,2	107,48	107,76	109,54	111,8	106,77	101,61	97,09	87,43	79,44	62,54
سعر تكلس	94,62	100,82	100,08	102,07	102,18	105,79	103,59	96,54	93,21	84,4	75,79	59,31

المصدر:www.mubasher.info

بغض النظر الى الأسباب التي أدت الأوبك لإتخاذها هذا القرار والذي تسبب بدفع أسعار البترول لمزيد من الإنهيار، وهل الدافع هو حرب البترول الصخري الأمريكي من جانب الأوبك للحفاظ على حصتها السوقية ام اننا أمام حرب سياسية من نوع جديد، فإننا نجد أنفسنا أمام مجموعة من التأثيرات لتراجع

[1]- أسواق www.alarabiya.net أطلع عليه يوم 05 أفريل 2015.

أسعار البترول والذي من المتوقع أن يتراجع إلى مستويات 40 إلى 50 دولار وستظهر تأثيرات إنخفاض أسعار البترول العالمية بمتوسط 40% 60% خلال النصف الثاني من العام المالي 2014-2015[1] .

1-الأوبك تكشف تقديرها السنوي: 2014 عام سيء للجزائر:

كشفت منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك عن اخر تقرير سنوي لها لسنة 2014 ويبين التقرير العديد من الحقائق الرقمية الإحصائية المرتبطة بواقع سوق النفط وتقلبات الأسعار، وأبات التقرير عن إنخفاض متوسط سعر البترول الجزائري "صحاري بلند" دون 100 دولار للبرميل وهو أقل مستوى منذ سنة 2014، وأشار التقرير السنوي المنظمة الذي حمل عنوان"السياسات النقدية وأثرها على السوق النفطي" إلى إستقرار المعدل السنوي للنفط الجزائري عام 2014 في 99,68 دولار للبرميل، وهو بالتالي أقل من مستوى سنة 2013 بحوالي 10 دولارات، حيث قدر معدل سعر البترول الجزائري ب109,38 دولار، كما أنه أقل من معدل سنة 2012 بقرابة 12 دولار، إذ بلغ المتوسط السعري للنفط الجزائري 111,51 دولار للبرميل وبحوالي 13 دولار بمعدل عام 2012، أين بلغ المعدل 112,92 دولار للبرميل.

وبالتالي فإن سنة 2014 تسجل بالنسبة للبترول الجزائري عودته إلى ما دون نقطة التوازن المحددة في قانون المالية وهو 100 دولار مما يعني أن تقديرات العجز في الموازنة ستكون أكبر، وتكشف تقديرات المنظمة إلى أن سنة 2014 كانت سيئة في نهاية المطاف، حيث تأثرت أسعار كثيرا خلال الثلاثي الأخير بالخصوص وهو ما ساهم في تاكل معدل سنوي بسرعة، فقد بلغ متوسط سعر النفط [2]، الجزائري في نوفمبر 2014 ما قيمته 79,60 دولار للبرميل بينها إنخفض المتوسط في ديسبمر إلى 62,93 دولار للبرميل وهو أدنى معدل شهري على الإطلاق خلال السنة، فقد بلغت معدلات سعر البترول الجزائري في ديسمبر 2013 ما نسبة 109,96 دولار البرميل، كما قدرت ب112,66 دولار في جانفي 2014، وهو ما يبين حجم الإنخفاض الذي عرفته أسعار النفط خلال فترة قصيرة، ومن جانفي 2014 إلى ديسمبر فقدت أسعار النفط الجزائري

[1]- www.dostor.org/746677 أطلع يوم 05 أفريل 2015.

[2]- www.facebook.com/.../838345486221539 أطلع يوم 05 أفريل 2015.

12,68 دولار، وأبان التقرير عن نسبة تراجع بلغت 16,67% بين نوفمبر وديسمبر حيث إنخفضت الأسعار من 79,60 دولار في نوفمبر إلى 62,93 دولار في ديسمبر[1].

وأفادت الإحصائيات إلى أن متوسط سعر النفط الجزائري بلغ خلال الثلاثي الأول من السنة الحالية 2015 55دولار للبرميل، وهو من أضعف المعدلات منذ خمس سنوات ويساهم هذا في تقليص الإيرادات الجزائرية[2].

الشكل رقم 3-01: مؤشر أسعار النفط

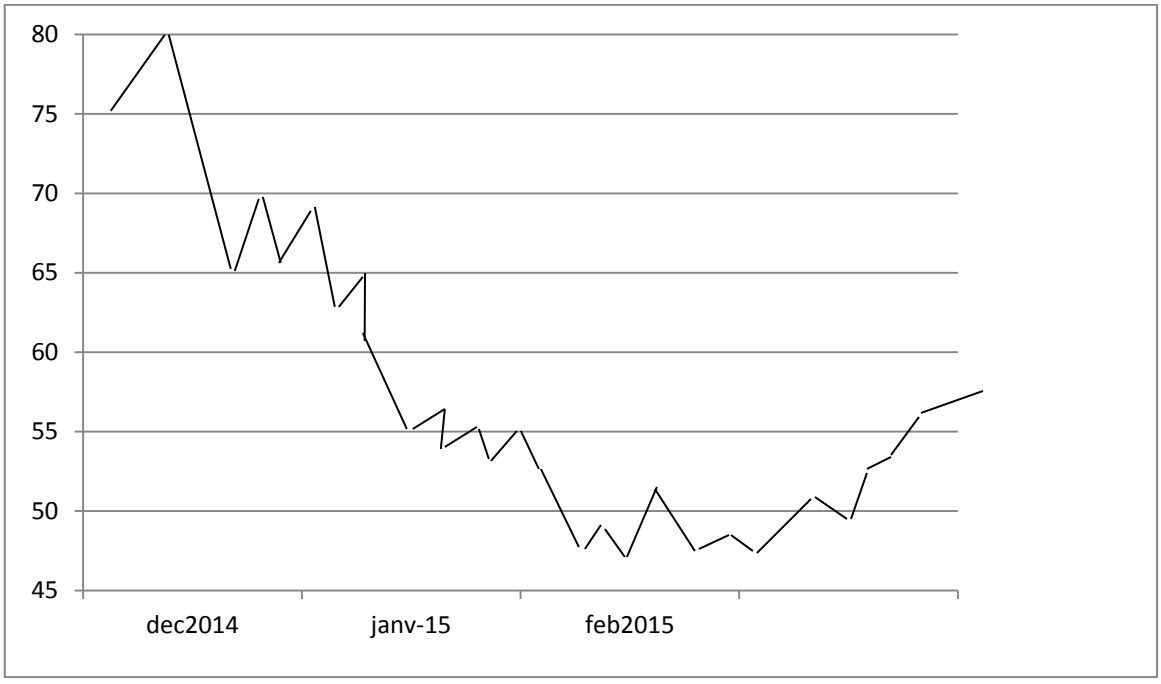

المصدر: **www.rawabetcenter.com**

المطلب الثاني: أسباب إنخفاض أسعار البترول:

تشهد أسعار النفط خلال الأشهر الماضية معدلات غير مسبوقة من الإنخفاض خلال السنوات الأربع الماضية تحديد منذ يونيو 2010, ويعود بسبب هذا الإنخفاض إلى الأسباب التالية:

[1]- ذروة-النفط art.wikipedia.org/wiki/ أطلع عليه يوم 05 أفريل 2015.

[2]- www.alfagr.org/761612 أطلع عليه يوم 05 أفريل 2015.

1-إرتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري:

تعد الولايات المتحدة المستهلك الأكبر للنفط في العالم، تشهد الولايات المتحدة طفرة كبيرة في إنتاجها النفطي من النفط الصخري في الاونة الأخيرة لتبلغ معدل 4 مليون برميل يوميا، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض واردات الولايات المتحدة من الأوبك إلى النصف تقريبا لأول مرة منذ 30 عاما، كما أوقفت الولايات المتحدة إستيرادها للنفط الخام من نيجيريا، يأتي هذا الإنتعاش النفطي في السوق الامريكية متزامنا مع تباطئ نسبي في معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، الأمر الذي إنعكس بالضرورة على الطلب الأمريكي على النفط الذي يشهد تراجعا يلقى بظلاله على الأسواق العالمية[1].

2-إنتظام الإنتاج في حقول النفط الليبية والإستقرار النسبي في الإمداد العراقي:

بسبب الإضطرابات التي تشهدها ليبيا بقوة في الاونة الأخيرة توقع خبراء أن يتراوح الإنتاج اليومي للنفط الليبي ما بين 150 ألف – 250 ألف برميل يوميا بحد أقصى، وهي التوقعات تثبت خطؤها، فبرغم إحتدام الصراع في ليبيا إلا أن البلاد تعطي إنتاجا نفطيا أكثر استقرارا من كل التوقعات بقدرة تعدت 810 ألف برميل يوميا في سبتمبر، كما نقلت صحيفة "زول ستريت جورنال" عن مسؤولين ليبيين توقعاتهم أن يتخطى الإنتاج حاجز المليون برميل يوميا مع نهاية شهر أكتوبر 2014 إلى أن يبلغ معدل 1,2 مليون برميل يوميا مع بداية 2015.

3-إستعمال المنافسة في "الأوبك":

تعددت التقارير في الأونة الأخيرة التي تشير إلى خلافات بين بلدان منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط"الأوبك" حيث فشلت الدول المنظمة إلى الان في إنتهاج سياسة موحدة تعمد إلى تخفيض الإنتاج من أجل مواجهة إنخفاض الأسعار، فرغم إنخفاض الأسعار[2]، قامت المملكة العربية السعودية "المصدر الأول للنفط عالميا" بزيادة إمداداتها للنفط في سبتمبر الماضي بواقع 50 ألف برميل يوميا لتصل إلى 93 مليون برميل يوميا وبحسب التقارير فإن الرياض ترغب في الحفاظ على حصتها في السوق الأسبوعية قامت شركة "أرامكو" بخفض أسعارها الرسمية، ووفقا لتصريحات المسؤولين السعوديين فإن بلادهم على إستعداد

[1]-إنخفاض أسعار النفط أسباب/www.jadidpresse.com أطلع عليه يوم 06 أفريل 2015.

[2]- www.akhbarelyoum.dz/ar/200241/118180 أطلع عليه يوم 06 أفريل 2015.

لتحمل إنخفاض أسعار النفط إلى مستوى 80 دولار للبرميل دون خفض الإنتاج، تبدو الكويت تنتهج السياسة ذاتها الأمر الذي يثمر عن تواصل سياسة حرق الأسعار بين دول المنظمة، حيث ترغب كل دولة في الحفاظ على حصتها في السوق في ظل إنخفاض الطلب العالمي، ومن جهته يؤكد أحد المحللين وعالة لطاقة الدولية "أنطولن هاف" أن الأوبك قد تفشل خلال الفترة القادمة في لعب دور المنتج المرن الذي يحقق التوازن في سوق النفط"بسبب إرتفاع الإنتاج من الدول الغير أعضاء في المنظمة من ناحي، وبسبب إحتمال غياب التوافق داخل الأوبك من ناحية أخرى"، مشيرا إلى أنه قد يتعين خفض الإنتاج من مشروعات مرتفعة ومن المياه العميقة في البرازيل، لتحقيق التوازن في السوق حين يهبط الأسعار البترول[1].

4-إنخفاض الطلب العالمي بسبب إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي:

تصيب البيانات الصادرة حول البنك المركزي الأوروبي المستثمرين بقلق كبير إزاء معدلات النمو في القارة، فعلى سبيل المثال شهدت الصادرات الألمانية إنخفاضا بنسبة5,6% خلال أوت الماضي، الأمر الذي أثار مخاوف المستثمرين من أن أكبر إقتصاديات أوربا في طريقة إلى الركود خلال الربع الأخير من 2014.

في ذات العدد قام صندوق النقد الدولي بخفض التوقعات لنمو داخل القارة بنسبة0,8% في سنة 2014 وبنسبة1,3% سنة 2015 الأمر الذي ألقى بظلاله على مناخ الإستثمار في القارة وأدى إلى تراجع نسبي في معدلات الطلب على النفط[2].

5-تناقص الطلب الأسيوي:

متأثر بدوره بإنخفاض معدلات النمو وإنخفاض قيمة العملة، الأمر الذي دفع بعض الدول الى خفض دعم الطاقة، مما ادى الى ارتفاع تكاليف الوقود على الرغم من انخفاض اسعار النفط، شمل الانخفاض على الطاقة العديد من الدول كاندونيسيا 3/، تايلند 2.6/، فيتنام2.5/، ماليزيا و الهند2.3/

[1]- old.dotnsr.com/ar/1102/1/102089 أطلع عليه يوم 06 أفريل 2015.

[2]- مقالة-د-أنور أبو العلا"جريدة الرياض الإقتصادي"العدد16897.

6-هل تعاقب الولايات المتحدة روسيا عن طريق خفض اسعار النفط؟

يبقى هذا السبب احد السيناريوهات الاكثر جدلا في تفسير الانخفاض الحالي، حيت يزعم البعض ان الولايات المتحدة عمدت الى زيادة انتاجها النقطي والضغط على حلفائها قي الشرق الاوسط و بخاصة مملكة الغربية السعودية للحفاظ على معدلات انتاجها برغم انخفاض الاسعار، وهو الطريق الذي تسلكه المملكة فعليا، حيث تحتاج روسيا التي تعتمد بدورها على النفط الى معدلات اسعار تتجاوز 100 دولار للبرميل من اجل الحفاظ على استقرارها الاقتصادي.

7-ارتفاع سعر صرف الدولار.

يتوقع بعض الخبراء استمرار سعر النفط في الهبوط اذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث يشهد سعر صرف الدولار ارتفاعا نسبيا بداية من عام 2014 وارتفاع متسارع بشكل ما في الاسابيع الاخيرة، الامر الذي دفع بعض الخبراء الى تفسير انخفاض اسعار النفط يتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار، تزامنا مع قيام بعض دول الاوبيك بزيادة انتاجها لتعويض انخفاض انتاج بعض اعضائها الاخرين بسبب الاضطرابات، من غير ان تحسب حسابا بالانخفاض الطلب بسبب ارتفاع سعر دولار مما ادى الى حدوث فائض في السوق.

بالنظر الى المستقبل القريب هناك عدة عوامل قد تؤثر في استمرار اسعار النفط في الانخفاض اهمها تمسك دول اوبيك بحصتها الانتاجية اضافة الى الزيادة المتوقعة في الانتاج من ليبيا و العراق و اضافة الى الدول غير الاعضاء في الاوبيك، بينما توجد عوامل اخرى تؤثر في انخفاض اسعار النفط على راسها الارتفاع المتوقع للطلب نتيجة دخول فصل الشتاء .

المطلب الثالث: تطور السوق النفطي وأثره على ميزان مدفوعات الإقتصاد الجزائري

1)تطور مداخيل البترول قبل وبعد الإنخفاض المفاجيء لأسعار البترول:

تراوحت مداخيل البترول لسنة 2009 بين 30 و40 مليار دولار حيث بلغت شهري جانفي و فيفري الماضيين 6,7 مليار دولار، حيث بلغت مداخيل المحروقات 77,3 مليار دولار بزيادة قدرها 30% مقارنة

مع 2007 بينما بلغت مداخيل الجبائية البترولية 4000 دينار جزائري أما في فيفيري 2013 بلغت الجباية البترولية عائدات قدرها 627,65 مليار دينار جزائري.

وقد سجلت الجباية البترولية نهاية سبتمبر 2012 3,166 مليار دج.

سجلت للمداخيل النفطية خلال السداسي الأول من سنة 2014 إنخفاض 10% إذ بلغ 1,870 مليار دج ما يعادل 23,5 مليار دولار مقابل 2,886 مليار دج خلال نفس الفترة 2013 (حسب حصيلة نشر نفقا وزارة المالية).

فيما يتعلق بأسعار النفط الجزائري إفاد نفس المصدرات أن متوسطها قدر ب109,28 دولار ما بين جانفي وجويلية 2014 مقابل 107,68 دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013، وبإحتساب الجباية العادية التي بلغت 1,273 مليار دولار نهاية جوان الماضي نقدر الفائدات الجبائية الإجمالية المحصلة خلال السداسي الأول من السنة 2.985.3 مليار دينار بعد تذبذب الأسعار الذي تشهده الجزائر حيث وصل سعد البرميل 55 دولار للبرميل من المرتقب أن تتراجع المداخيل نسبة 45% لسونطراك أي أن العائدات لن تتجاوز قيمة 35 مليار دولار بإحتساب سعر المتوسط للبرميل الواحد عند 85 دولار خلال السداسي الأول والثاني من سنة 2015[1].

2)تطور السوق النفطي وأثره على ميزان مدفوعات الإقتصاد الجزائري:

إن المعاملات الإقتصادية بين دول العالم يترتب عليها إستحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويقها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي وإلتزامتها نحوه ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها وإلتزامهاتها هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان إختلال العلاقات الإقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للإقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثيؤا المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

[1]- إنخفاض الجباية – النفطية – خلال -/(www.aps.dz/.../8539 تاريخ إطلاع 2014/04/16.

1)**مفهوم ميزان المدفوعات:** يعرف ميزان المدفوعات بأنه"بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الإقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية وهو ذو جانبين لتلك المعاملات كما أنه أسلوب لتنظيم الإستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة .[1]

أما المعنى المصطلحي لميزان مدفوعات فيشير إلى سجل إحصائي للمعاملات الإقتصادية الدولية(سواء إستبعدت دفع النقود أم"لا") لإقتصاد معين في فترة زمنية فائتة هي سنة عادة[2].

ومن هذا التعريف يتبين أن ميزان المدفوعات يعني تسجيل كافة العمليات الإقتصادية التي تقوم بها أي دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي وتسجيل كافة العمليات التي تقتضي دفع مبالغ مالية من قبل الدولة أو مؤسساتها إلى العالم الخارجي في الجانب المدين، في ما نسجل كافة العمليات التي تستدعي إستلام الدولة لمبالغ من العالم الخارجي في الجانب الدائن منه.

ومن الناحية المحاسبية يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن بمقتضى إتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل القيود ولاتي يتم بموجبها تسجيل كل عملية تجري مع العالم الخارجي مرتين، مرة في جانب الدائن ومرة في الجانب المدين، الأمر الذي يفسر التوازن المحاسبي وميزان المدفوعات، وذلك بمقتضى تحركات الحساب الرأسمالي والمالي لتسوية مدفوعات الخارجية[3].

غير أن هذا التوازن محاسبي لميزان المدفوعات بموجب طريقة القيد المزدوج يخفي وراءه حقيقة الوضع الإقتصادي لهذا الميزان والذي يتطلب الوقوف عليه التمييز بين الموازين الفرعية في ميزان الإجمالي وملاحظة أرصدتها[4].

2)**أهمية ميزان المدفوعات:** تبرز أهميته في كونه يعكس هيكل وتركيبة الإقتصاد القومي و يمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة

[1]- د.سمير فخري نعمة ،علاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات- اليازوري ،طبعة عربية 2011 عمان الأردن، ص70.

[2]-د.محمد دويرار ، مباديء الإقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة ،الأسكندرية، 2007- ص42.

[3]- د. سمير فخري نعمة – المرجع نفسه ، ص 70-71.

[4]- د. سمير الفخري نعمة ،المرجع نفسه ، ص 71.

والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشرا لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة لتعديل متى ما حدث إختلال خارجي[1].

3)**العناصر الأساسية في ميزان المدفوعات**: يتكون العناصر الأساسية لميزان المدفوعات من مجموعتين رئيسين من الحسابات.

3-1)**الحساب الجاري**: وهو ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بإنتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين(وتقيد قيمتها في عمود (دائن)) وكذلك العمليات الخاصة بإنتقال هذه السلع والخدمات المتطورة وغير متطورة من ملكية غير المقيمين(وتفيد قيمتها في عمود(مدين)) سواء كان ذلك بمقابل أم بغير مقابل وعليه فإن الحساب الجاري سيصبح ثلاث بنود رئيسية مني (السلع والخدمات الدخل، التحويلات الخارجية بدون مقابل) وتسجل بالقيم الإجمالية.

3-2)**الحساب الرأسمالي والمالي**: وهو بيان بالكيفية التي يؤثر بها التعامل مع العالم الخارجي على الثروة بالدين ويشمل المعاملات في الأصول والخصوم المالية ويتكون الحساب الرأسمالية والمالي من بندين رئيسين هما:

1)الحساب الرأسمال: و يشمل التحويلات الرأسمالية للحكومة و تحويلات المهاجرين بدون مقابل.

2)الحساب المال: ويشمل الإستثمار المباشر والسندات بكل أنواعها والقروض والإئتمانات وكل أنواع الأصول الإحتياطية[2].

ويوضح الجدول موجز عن تبويب العناصر الأساسية لميزان المدفوعات:

[1]- د .سمير فخري نعمة ،علاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات ، مرجع سبق ذكره ، ص 71-72.
[2]- نفس المرجع السابق ص72-73.

الجدول رقم (3-3): تصميم موجز يوضح كيفية تبويب العناصر الأساسية بميزان المدفوعات

العناصر الأساسية	دائن	مدين
أولا: الحساب الجاري:		
أ)السلع والخدمات		
1-السلع		
- بضاعة عامة		
- سلع للتجهيز		
- سلع أخرى		
2-الخدمات		
- النقل		
- السفر		
- خدمات(إتصالات-تأمين-مالية...)		
- رسوم الإمتياز وتراخيص		
ب)-الدخل		
- تعويضات عاملين		
- دخل الإستثمارات		
ج)تحويلات جارية		
-1) الحكومة العامة:		
- ضرائب جارية على الدخل والثروة		
- ضرائب أخرى على الإنتاج		
- إعانات أخرى لإنتاج		
- إسهامات إجتماعية		
- مزايا إجتماعية		
- مزايا إجتماعية		

تحولات جارية أخرى للحكومة العامة 2)القاطاعات الأخرى: - تحويلات العاملين للخارج -تحويلات أخرى ثانيا: الحساب الرأسمالي والمالي أ)الحساب الرأس مالي: 1-تحويلات رأسمالية: 1-1الحكومة العامة 1-1-1:الإعفاء من الدين 1-1-2:إعفاءات أخرى 1-2 القطاعات أخرى 1-2-1:تحويلات المهاجرين 1-2-2: الإعفاء من الدين 1-2-3: أخرى 2- حيازة الأصول غير المنتجة أو التصرف فيها ب)الحساب المالي 1-الإستثمار المباشر: 1-1.في الخارج 1-2: في الإقتصاد القائم بإعداد البيان 2-الإستثمارات الحافظة: 2-1)سندات ملكية (سلطات نقدية، حكومة عامة، مصاريف، قطاعات أخرى) 2-2)سندات الدين(سلطات نقدية، حكومة عامة، مصاريف قطاعات أخرى)		

3)-إستثمارات أخرى:		
3-1)إئتمانات تجارية(حكومة عامة قطاعات أخرى)		
3-2) قروض(طويلة الأجل، قصيرة الأجل)		
3-3) العملة والودائع		
3-4) أخرى		
4)-الأصول الإحتياطية		
4-1 الذهب النقدي		
4-2 حقوق السحب الخاصة		
4-3 وضع الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي		
4-4 النقد الأجنبي		
4-4-1:العملة والودائع		
4-4-2:أوراق مالية		
4-5)إستحقاقات أخرى		

المصدر:د.سمير فخري نعمة- العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات مرجع سبق ذكره ص-ص:74-75.

4)تطور السوق النفطي وأثره على ميزان المدفوعات:

كشف اخر تقرير صادر من بنك الجزائر عن الوضع الهش لميزان المدفوعات الجزائري الذي تأثر بتراجع صادرات المحروقات، حيث أشار التقرير إلى أن تطور ميزان المدفوعات يكشف عن هشاشة متصلة لأي نمو سلبي لصادرات المحروقات الجزائرية[1].

أكد خبراء أن إحتياطي العملة يكفي ل3 سنوات من الواردات، حيث بلغت مداخيل عمليات توظيف إحتياطي الصرف الجزائري تجاوزت 3,1 مليار لعام 2013 برغم من الظرف المالي الدولي الصعب، سجل

[1] googl.dz/ar/article-1749.html أطلع عليه يوم في 16 أفريل 2015.

ميزان المدفوعات عجزا في السداسي الأول 2014 ب1,32 مليار دولار مقابل فائض ب0,82 مليار دولار من نفس الفترة من سنة 2013 نتيجة لذلك تقلصت الإحتياطات الرسمية لصرف إلى 193.269 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد الإرتفاع المسجل في نهاية 2013 إلى 194 مليار دولار، من جهة نواب البرلمان أبدو فهم من إرتباط مداخيل بعائدات البترول التي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم وفي ذات السياق بلغ إحتياطي الصرف الجزائري193,3 مليار دولار في نهاية جوان 2014 مقابل دين خارجي أقل من 0.5 مليار دولار.

إستنزفت الحكومة ما قيمته 15 مليار دولار من إحتياطي الصرف الأجنبي منذ بدأ أزمة تهاوي أسعار البترول شهر جوان 2014 والذي بلغ حاليا 176 دولار وحال نزول أسعار ستعمد الحكومة إلى صرف ما يقارب 40 مليار دولار من إحتياطي الصرف[1].

[1]- montada .echourouk online.com/showthread-php?t أطلع عليه في 16 أفريل 2015.

المبحث الثالث: إجراءات الحكومة الجزائرية في ظل إنخفاض أسعار البترول:

إن الإنهيار المفاجيء لأسعار البترول أدى بالحكومة الجزائرية إلى وضع خطط وحلول سريعة وفورية وسياسات تقشفية وهذا للنهوض بالإقتصاد الوطني والخروج من الأزمة.

المطلب الأول: التقشف بتجميد المشاريع الكبرى ووقف التوظيف:

تحصلت البلاد على التعليمة 348 المؤرخ في 25 ديسمبر 2014 الذي دعا فيها الوزير الأول إلى تبني"مسعى إنضباط حكومي إستشرافي حذر" بغية إتقاء المزيد من التدهور المحتمل للمحيط المالي وذلك دون المساس ببرامج التنمية المدعمة للسياسة الإجتماعية للحكومة في ميادين التربية، الصحة، السكن، التعليم العالي والمهني، وذلك بالتحلي بسلوك صارم في مجال النفقات العمومية لمواجهة مخاطر تدهور أسعار النفط يترتب عنها"تراجع كبير الإيرادات الميزانية والتأثير على التوازنات الخارجية والداخلية، ولذلك فإن هناك تدابير حكومية قد إتخذت وهي كالتالي:[1]

1-في مجال نفقات التسيير:

1-1-التحكم في عمليات التوظيف من خلال:

تعليق كل توظيف جديد ماعدا في حدود المناصب المالية المتوفرة من خلال اللجوء، وبعد الموافقة الوزير الأول إلى تنظيم المسابقات والإختبارات المتعلقة بذلك.

اللجوء كلما كان ذلك ممكنا إلى إعادة نشر مناصب المالية الموجودة.

1-2-التحكم في نفقات التسيير المرتبطة بالمناصب الأخرى ولاسيما من خلال:

-الحد من التنقلات الرسمية إلى الخارج بما يجعلها تقتصر على ضرورة التمثيل القصوى

-تقليص التكلف بالوفود الأجنبية التي تزور البلاد في إطار المبادلات الثنائية أو بمناسبة التظاهرات المختلفة.

[1]-التقشف-بتجميد-المشاريع/.../www :aljeria dammel.net أطلع عليه يوم 07 أفريل 2015.

-ضرورة إخضاع تنظيم اللقاءات والندوات وغيرها من تظاهرات إلى قواعد صارمة لمدى جدواها[1].

-الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بما يجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية، مع ترشيد تنظيمها وتسييرها

-ضرورة إجراء تقييم لمدى حدود وديمومة الهيئات والمؤسسات تحت الوصايا

2-في مجال نفقات التجهيز:

يجب أن تمنح الأولوية الإتمام المشاريع التي إنطلقت في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة

بالنسبة لمشاريع البرنامج الجاري 2015-2019 التي لم يتم الإنطلاق فيها يجب أن تتم جدولة تسلسلها قصد القيام إعادة الهيكلة الضرورية وفق الأولوية وحسب الحاجيات المحددة الحقيقية واللازمة، ونضج المشاريع وتوفير الشروط المسبقة للانطلاق الفصلي فيها على أن يتم خصوصا تأجيل المشاريع غير ضرورية(الترامواي- النقل الحديدي لا تؤخذ طابع إستغلالي)

يجب أن لا يتم تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع ذات الطابع الإجتماعي في حالة إذا توفرت هده المشاريع الشروط للإنطلاق فيها "وفرة الوعاء وتحريره من كل العوائق وإتمام الدراسات والموافقة عليها، فضلا عن نتائج الإعلان عن المنقصات"

يتعيين أن تستخرج من مجال ميزانية المشاريع ذات الطابع التجاري التي لم يتم الإنطلاق فيها أو المقرر تسجيلها، وتوجيهها نحو تمويلها الجزئي أو كليا من السوق المالية وفق حصة تبعية الخدمة العمومية المرتبطة بالدولة

يجب أن يكتسب اللجوء إلى صيغة التراظي البسيط طابعا إستثنائيا طبقا لأحكام قانون الصفقات العمومية

-ينبغي على أصحاب المشاريع اللجوء تلقائيا وإجباريا في إطار النفقات العمومية، إلى المواد المصنعة وطنيا، على أن تدرج في دفاتر شروط البنود والمعايير ذات صلة

[1]- التقشف-بتجميد-المشاريع/.../aljeria dammel.net: www أطلع عليه يوم 07 أفريل 2015.

-يجب على أصحاب المشاريع أن يشركو المؤسسات العمومية والخاصة الوطنية في إنجاز المشاريع إلى جانب المؤسسات الخارجية عندما يتبين أن اللجوء إلى هذه الأخيرة ضروري[1].

3-في مجال تحسين الموارد:

-تضافر كل الجهود بغرض تحسين نسبة تحصيل الجباية العادية ومردودها من خلال التوسيع التدريجي لقاعدة الوعاء الضريبي

-مضاعفة التدابير الرامية إلى إدماج النشاط الموازي في النشاط الرسمي

-تحسين مستوى تحصيل الإيجار والأعباء وغيرها من الإتاوات(كهرباء..ماء)

-زيادة البحث عن المحروقات وإستغلالها بما فيها غير التقليدية[2].

4-في مجال تمويل الإقتصاد:

-تجنيد البنوك والمؤسسات المالية المساهمة أكثر فأكثر في الإقتصاد وتنفيذ التدابير الضرورية للمزيد من إشتراك البنوك والمؤسسات المالية الخاصة في هذا المسعى

-العمل تدريجيا على تطوير سوق رأس الأموال تحسبا لجعلها بديلا لميزانية الدولة في تمويل الإقتصاد

-تطوير الشبكات البنكية بهدف المزيد من جمع الإدخار وتحسين معرفية الإقتصاد

-التعجيل بوتيرة إصلاح القطاع المالي بغية تفعيل تطوير المؤسسة وتعبئة الإدخار المحلي وتمويل الإستثمار الإقتصادي.

5-في مجال تنويع الإقتصاد خارج المحروقات:

-التعجيل في الإصلاحات في مجال تشجيع على الإستثمار في القطاعات والفروع البديلة للإستيراد وتثمين الموارد الطبيعية

[1]-www-al-fadjr.com/ar/economie/292279.html أطلع عليه يوم 07 أفريل 2015.

[2]-الجزائر-التقشف-أرز-www.france24.com/.../20141225 أطلع عليه يوم 07 أفريل 2015.

-توجيه جهود التحفيز والتمويل نحو القطاعات ذات الأولوية: الفلاحة، السياحة، الطاقة البديلة، الصناعة.

-جعل المساعي التحفيزية في القطاع الصناعي مشروط بأهداف تحسين الإنتاج وتقليص الإستيراد وترقية التصدير

-إستخراج الغاز الصخري وعمليات التنقيب

6-**في مجال المراقبة**: السهر على التنفيذ الصارم لأحكام الميزانية المالية من الحتمي أن يتم تعزيز أدوات الوقاية الدولة ولا سيما في المجال المالي، والضريبي والتجاري والصناعي(مراقبة جودة) وكذا في مجال التجارة الخارجية(مراقبة الجمركية- تحويل العملة الصعبة...إلخ)[1].

المطلب الثاني: الغاز الصخري ودوره في المنافسة

الغاز الصخري هو أحد مصادر الطاقة الحديثة التي أحدثت ثورة في أسعار المحروقات بصفة عامة والغاز الطبيعي بصفة خاصة حيث أصبح مصدر الطاقة البديلة خصوصا في الولايات المتحدة وأروبا، كما أن إكتشافه هو السبب الرئيسي في إنخفاض أسعار البترول حيث أن أمريكا إستطاعت إستغلال هذا الإكتشاف في دعم إقتصادها حتى وصل إنتاج الغاز الصخري في عام 2008 نسبة 10 %من مجوعة كمية الغاز المنتجة.

1- تعريف الغاز الصخري:

الغاز الصخري هو الغاز يتشكل من أحجار تسمى الأردواز يكون محبوسا بين طبقاتها ويتطلب إستخراجه تقنيات معقدة للغاية كما يمكن أن يصل مجال الحفر عند التنقيب عليه إلى أكثر من ألف متر وطريقة الحفر تكون عمودية ثم تنحرف إلى أفقية كما يستخدم في تكسير الصخور التي يتواجد فيها الغاز الصخري مزيج من الماء والرمل ومواد كيميائية مع الضغط العالي ليتم تحرير الغاز و إستغلاله[2].

[1]- الجزائر-التقشف-أرز-www.france24.com/.../20141225 أطلع عليه يوم 07 أفريل 2015.

[2]-www.sidielhajaissa.com/article-123841166.html أطلع عليه يوم 06 أفريل 2015.

2- ثروات أحواض الصحراء الجزائرية:

أشارت نتائج الدراسات التقيمية التي تم خوضها في إطار مخطط العمل هذا إلى أن الصخور الفرانسية والسيلوزية لأحواض الصحراء الجزائرية تصنف كصخور أصلية تحتوي على نسبة عالية من الفحم العضوي الكامل، وحسب نفس الدراسات فإن الصخور الفرانسية لهاته الأحواض تحتل المرتبة الأولى عالميا، من حيث ثرائها بالمادة العضوية ونضجها(تحتوي على غاز جاف وغاز رطب) ومساهمتها الجيوميكانكية التي أجريت على هذه الصخور أنه ليس هناك إختلاف كبير بالمقارنة مع تشكيل صخرية أخرى بالولايات المتحدة[1].

3- الجزائر الرابعة عالميا في إحتياطات الغاز الصخري:

مازال الجدل قائما بخصوص إستغلال الغاز الصخري في الجزائر حيث تتوفر على 4.940 تريليون قدم مكعب من إحتياطته، 740 تريليون قابلة للإستخراج بنسبة 15% حسب تقديرات أنجزتها الشركة الوطنية للمحروقات سونطراك مع شركات نفطية دولية على خمس أحواض صحراوية وهذه الإحتياطات القابلة للإستخراج في أحواض: أحسنات- تيميمون- إيليزي- بركين- مريدير بالنسبة ل15% من قابلة للإستخراج تحتل المرتبة الرابعة عالميا بعد الولايات المتحدة، الصين، الأرجنتين.

تم وضع هذه التقديرات الخاصة بالمحروقات الغير تقديرية بفضل مخطط عمل لتقييم الغاز الصخري شرع فيه سنة 2009 ويمتد إلى غاية 2020، وأكد المسؤول الأول عن قطاع الطاقة في الجزائر أن الغاز الصخري الذي يرفع من قدرات الجزائر من الطاقة بنحوه40% يعد خيار حتميا لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

في سنة 2013 إنتقل المجمع إلى مرحلة حفر الابار النموذجية لتعرف على قدرات الإنتاج ونمط القدر الذي ينبغي القيام به وإعداد التقييم الإقتصادي للمشروع، إن سونطراك أبقت خلال هذه المرحلة على إنجاز علاقة عمليات حفر أفقية في حوض أضاف بالتعاون مع ثلاثة شركات خدمات كان من المقررات تنتهي إستغلال المشروع النموذج أضافت نهاية 2015، وهناك مخطط بطريقتين نموذجيتين بالشراكة إبتداءا من 2016 إلى غاية 2020 على مستوى حوضين بركين وشمال تيميمون.

[1]- www.sidielhajaissa.com/article-123841166.html أطلع عليه يوم 06 أفريل 2015.

أكدت تقارير ان أزمة أسعار النفط تؤثر على الجزائر في منظمة الأوبك ولهذا يجب إستغلال الغاز الصخري حتى تسترجع الجزائر مكانتها في السوق الطاقوية[1].

4-الأوبك ترفض الإنتاج من البترول للحد من منافسة الغاز الصخري:

إن منظمة البلدان المصدرة للنفط "الأوبك" تقاوم بشدة دعوات إلى خفض الإنتاج في ظل التراجع الكبير لأسعار النفط العالمية بهدف إختبار مدى ربحية إستخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة.

نقلت وكالة بلومبرغ للأنباء الإقتصادية عن وكالة الطاقة الدولية أن منظمة الأوبك زادت إنتاجها خلال سبتمبر الماضي إلى أعلى مستوى منذ 13 شهر رغم إنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولة نتيجة تراجع وتيرة النمو الطلب العالمي إلى أدنى مستوى منذ خمس سنوات وقال أنطوان حاف رئيس قطاع أسواق النفط في وكالة الطاقة الدولية أنه حيث كانت الأوبك تتصرف كمنتج متأرجح خلال العقد الماضي فإن إستجابتها للزيادة العالية في المعروض بخفض الإنتاج تبدو غير محتملة بهدف معرفة ما إذا كان إنتاج النفط[2] ، في أمريكا الشمالية من الصخور الزيتية يمكن أن يستمر مع أسعار النفط المنخفضة، وحتى الان أمر تبدى لشركات إنتاج النفط من الصخور الزيتية في أمريكا الشمالية أنه إشارة للتوقف مع توقعات الحكومة الأمريكية لوصول إنتاج هذه الشركات إلى مستوى قياسي خلال نوفمبر المقبل وهو سيحقق لولايات المتحدة أعلى معدلات الإنتاج منذ سنة 1986.

5-لاينبغي إعتبار الغاز الصخري ريعا:

أعد الخبراء في مجال المحروقات أن الغاز الصخري يجب أن يحتل على المدى البعيد مكانة كمورد تكميلي في المزيج الطاقوي الوطني ولا يجب في أي من الأحول إعتباره ريع.

وأعد خبير في الإقتصاد أن الجزائر لا يمكن أن تستغل الغاز الصخري إلا بعد خمس سنوات ومن هنا يجب على هذه الصناعة أن تأتي كإضافة للإحتياجات الداخلية للجزائر وليس كريع، والتشديد على وجود إعتبار الغاز الصخري كبديل جزئي ومكمل عادي للأمن الطاقوي للبلاد لما بعد 2030 وإن الجزائر في مرحلة

[1]- الغاز الصخري تقديراتwww.enaharonline.com أطلع عليه يوم 16 أفريل2015.

[2]-الغاز الصخري تقديراتwww.enaharonline.com أطلع عليه يوم 06 أفريل 2015.

الإستكشاف فقط أي مرحلة تقييم ما يمكن إستخراجه من هذه الطاقة وما يمكن إستخراجه بدون خطر، في ظل ما تنتجه التقنيات المالية الموجودة وأكد الخبراء أن هذه المرحلة ضرورية قبل البدء في أية عمليات إستغلال التي تبقى من جهتها مرتبطة بترخيص من مجلس الوزراء وفقا للمادة 23 مكرر من قانون المحروقات[1].

6-مخاطر الغاز الصخري:

تتجلى سلبيات الغاز الصخري في طيفية إستخراجه إذ يتطلب إستخراجه كمية هائلة من الماء من أجل تكسير تلك الأحجار الكلسية إضافة إلى مواد كيمياوية أخرى، هذا الأمر الذي يتسبب في تلوث المياه الجوفية ويزيد إحتمال حدوث تصدعات تليها هزات أرضية، أما من الجانب الإنسان فيتسبب له بأمراض كالسرطان.

أكد الخبراء أن المشاكل أو هذه المخاطر سوف لنتحدث وهذا بسبب أن الشركات البترولية سوف تجد حلول ملائمة كلما إستدعى الأمر كذلك.

إن الجزائر أمام مواجهة شرسة مستقبلا في إستغلال الغاز الصخري مع ظهور بلدان جديدة منتجة ومصدرة للغاز[2].

[1]- ...dzwiki-blohspot.com/.../whatis-gas-rochgaz-de-schist أطلع عليه يوم 06 أفريل 2015.

[2]- ...dzwiki-blohspot.com/.../whatis-gas-rochgaz-de-schist أطلع عليه يوم 06 أفريل 2015.

خلاصة:

تبنت الجزائر خلال المخطط الخماسي 2014-2019 عدة مشاريع تنموية من شأنها تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للسكان ودفع عجلة النمو الإقتصادي، حيث قامت ببرمجة ميزانية تقديرية لتغطية تكاليف هذه المشاريع.

أصبح سعر النفط في الفترة الراهنة إلى أهم مادة إخبارية في النشرات الإقتصادية بعد أن شهدت هذه الأخيرة إنهيار نسبي هو ما أثار تساؤلات وتكهنات العديد من الإقتصاديين حول أسباب إنخفاض أسعار البترول ومدى تأثيره على ميزان مدفوعات الجزائر. في ظل هذا الإنخفاض لجأت الجزائر إلى إيجاد حلول وتطبيق سياسات لمواجهة أوضاع الحالية لتجميد التوظيف وإجراء عمليات التنقيب والإستكشاف لغاز الصخري.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

خاتمة:

لقد أكدت الأزمات الإقتصادية ضعف الإقتصاد العربي بشكل عام و الإقتصاد الوطني بشكل خاص قابليتها الكبيرة للتأثر بالصدمات ويثبت هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الإنتاجية والتي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام إذ شكل البترول معظم الحجم التجاري للصادرات ،يثير النفط كمادة خام حيوية للبشرية الكثير من النقاش في ميدان السياسة مما يثيره في ميدان الإقتصاد حيث تؤثر فيه العوامل السياسية بشكل كبير وواسع من العوامل الإقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى وليست لها علاقة بقانون السوق.

النفط مادة ناضبة ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط وأنما تدخل في تقرير سعره أيضا حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة لذلك فإن الدعوة إلى تجميد الأسعار هي مدار المعركة التي تدور اليوم على الساحة النفطية.

ولهذا لقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول معرفة افاق المشاريع التنموية في ظل إنخفاض أسعار البترول، وقد تناولنا في الفصل الأول التطور التاريخي لقطاع المحروقات وأهم المحطات التي مر بما كما شمل الفصل محددات الطلب والعرض البترول وكذا معرفة طبيعية الإقتصاد الجزائري.

أما الفصل الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول حيث قمنا بتوضيح ماهية الأسواق النفطية ومن ثم تتبع خطوات تسعير البترول وأهم الصدمات التي تعرض لها سوق النفط، كما شمل هذا الفصل الأثار الاقتصادية لتغير أسعار النفط، ومن ثم عرض لأهم إجراءات الشركات النفطية للتحكم في الأسعار.

أما الفصل الثالث فتضمن مختلف المشاريع التنموية المبرمجة في المخطط الخماسي 2014-2019 والغلاف المالي المخصص لها كما سلطنا الضوء على أسباب إنخفاض أسعار البترول وإجراءات الحكومة الجزائرية من أجل مواصلة مسيرة التنمية الإقتصادية.

إختبار الفرضيات: من خلال دراستنا قمنا بالإجابة على الفرضيات المطروحة كالتالي:

خاتمة عامة:

-يمثل البترول أهم مصادر الطاقة الدولية في العالم، وقد إحتل هذه المكانة منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، و أصبحت صناعة البترول بعد ذلك من العوامل المؤثرة في التقدم الإقتصادي ولها تأثيرها الذي لا ينكر في العلاقات الاقتصادية الدولية هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

-يتأثر سعر البترول بعدة متغيرات اقتصادية كارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي وانخفاض تكاليف استخراج البدائل المتاحة للبترول كالغاز الصخري مثلا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

-تعتمد الدول المصدرة للبترول على عائدات البترول لتمويل مشاريعها وتنمية إقتصادها وهذا ما يبرهن صحة الفرضية الثالثة.

-إن التغير المستمر لأسعار النفط يؤثر على مسار التنمية الإقتصادية للدول النفطية وهذا ما يثبت صحة ومصداقية الفرضية الرابعة.

نتائج البحث:

من أهم النتائج التي يمكن إستخلاصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

-مثل تأميم المحروقات نقطة إعطاف لاقتصاد الوطني الجزائري حيث مكنه من الاستفادة من عدة مزايا كنظام الحصص.

-اختلفت طرق تسعير البترول باختلاف الفترات الزمنية واختلاف موانئ تسليم النفط الخام ومع ظهور منظمة الأوبك ثم تعديل الطرق التسعير من خلال محاولة توحيد الأسعار والتحكم في أسعار البترول.

-التقلبات السريعة في أسعار البترول في سنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة الى النقص في الإمدادات بل إلا إمدادات أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل ارتفاع سعر صرف الدولار.

-إرتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات يجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه خاصة في ظل الوضع السياسي غير المستقر في منطقة الشرق الأوسط وفي ظل إستبدال المحروقات بالمحروقات التقليدية كالغاز الصخري.

خاتمة عامة:

-عرف سوق النفط في الفترة الراهنة مستويات متدنية أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني مما دفع الحكومة إلى وضع خطط واستراتيجيات لتماشي مع الأوضاع الحالية.

أفاق البحث:

تناولت الدراسة أثر إنخفاض أسعار النفط على المشاريع التنموية في الجزائر 2014-2019، وهذه الدراسة جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص ونظرا لإتساع هذا الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون أساس لبحوث لاحقة:

-قطاع المحروقات بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال

-تنمية الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

التوصيات والتوجيهات:

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تتمثل فيما يلي:

-يجب تنويع صاردات خارج المحروقات ولن يأتي ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مباديء أكثر شفافية و أكثر فعالية و مرنة لضمان نمو إقتصادي فعلي وحقيقي.

إن إنخفاض أسعار البترول له تأثير على الإقتصاد الجزائري ولكن هذا يعتبر إيجابي وهذا لوضع سياسات إقتصادية بعيدة المدى تعمل على فصل بين إقتصاد حقيقي وعائدات البترول.

الملحق رقم 1: إنتاج سوائل للغاز الطبيعي في الدول العربية والعالمية 2001-2008

(الوحدة ألف برميل يومي)

الدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	220	220	400	400	400	400	300	250
الجزائر	781	840	890	990	295	310	342	357
السعودية	800	800	1012	1183	1460	1427	1438	1434
قطر	136	150	160	180	210	200	326	349
دول	190	195	200	210	215	205	231	240
إجمالي أقطار أعضاء الأوبك	2127	2205	2662	2963	2580	2542	2637	2630
إجمالي الدول العربية	2150	2215	2672	2973	2590	2552	2708	2728
إجمالي العالم	6755	6957	7306	8385	9905	9229	9378	9295
نسبة أقطار والأوبك للعالم%	31,5	31,7	36,4	35,5	26	27,5	28,1	28,3

المصدر: مخلفي أمينة-النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، عدد 09-2011.

الملحق رقم 2: الإستهلاك العالمي من الطاقة موزعا حسب نوع الوقود للوحد GTU quds

المنطقة ونوع الوقود	فعلي			توقعات		نمو مستوى%
	1990	1999	2010	2015	2020	2020-1999
الدول الصناعي العربي	183	210	247	262	278	1,3
النفط(الزيت)	183	210	103	110	116	1,3
الغاز الطبيعي	79	88	59	66	74	2,4
الفحم	35	45	41	42	43	0,6
الطاقة النووية	37	37	20	18	16	0,1
طاقة مائية ومتجددة	16	20	22	24	25	1,5
أ.السوفياتي+ش أوروبا	16	50	62	68	73	1,8
النفط(الزيت)	76	11	16	19	21	3,2
الغاز الطبيعي	21	23	29	33	37	2,3
الفحم	29	11	11	10	9	1,3
نووية مائية ومتجددة	21	6	6	7	7	-
الدول النامية	6	122	184	221	260	3,7
النفط(الزيت)	87	53	76	90	105	3,3
الغاز الطبيعي	35	19	35	47	58	5,4
الفحم	11	36	53	62	71	3,3

الطاقة النووية	1	2	3	4	5	4,7
طاقة مائية متجددة	8	12	16	19	21	3
إجمالي العالم	346	282	493	552	612	2,3
النفط(الزيت)	135	152	195	219	242	2,2
نصيب من إجمالي العالم%	39	39	39	39	39	-
الغاز الطبيعي	75	87	123	146	169	3,2
نصيب من إجمالي العالم%	22	23	25	27	28	-
الفحم	90	85	105	113	122	1,8
نصيب من إجمالي العالم	26	22	21	20	20	-
الطاقة النووية	20	25	28	28	28	0,5
نصيب من إجمالي العالم	6	7	6	5	5	-
طاقة مائلة المتحدة	27	33	42	46	51	2,1
نصيب من إجمالي العالم	8	9	9	8	8	-

المصدر: مخلفي أمينة، مرجع سبق ذكره.

معاملات التحويل المستخدمة:طن نفط معادل 39,7 مليون BTA تقريبا برميل نفط معادل يوميا 5,5 boe/d مليون BTA تقريبا وكطريقة سريعة للتحويل بالتقريب كوادر ليون مليون ب/ى= تقريبا وكطريقة سريعة للتحويل بالتقريب كوادر ليون مليون ب/ى=BT4/2 (مثلا 2/344: 172 في عام 1990).

الملحق رقم 03: تطور إيرادات الجبائية خلال الفترة من 2005-2013(بالمليار دينار جزائري)

السنوات	إيرادات الجبائية البترولية	إيرادات الجبائية العادية	إ.الجبائية الإجمالية	الإيرادات الإجمالية	نسبة.إيرادات جبائية البترولية من مجمل	نسبة إيرادات الجبائية العادية
2005	0,899	0,58536	1,48436	1,63583	%54,95	%35,78
2006	0,961	0,626144	1,542144	1,683294	%54,41	%38,06
2007	0,973	0,676116	1,649116	1,802616	%53,97	%37,5
2008	0,970	0,7548	1,7248	1,924	%50,42	%39,23
2009	1,6285	0,921	2,5495	2,7866	%58,44	%33,05
2010	1,8358	1,2445	3,0803	3,0815	%59,57	%40,38
2011	1,4724	1,4735	2,9459	2,9924	%49,2	%49,24
2012	1,5616	1,59575	3,15735	3,45565	%45,19	%46,17
2013	1,6159	2,2041	3,8200	3,82	%42,3	%57,7

المصدر:أ.أحمد طرطار صورية مساني- دور الجبائية البترولية في تمويل برامج الإستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 بين تحديات الواقع و رهانات المستقبل، مجلة أبحاث المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2006-2014-"الجزء الثاني-2013" ص 614.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجـــدول	صفحة
(1-1)	تغيرات الطلب والعرض العالمي خلال عام 2014	30
(1-3)	توزيع النفقات ذات طابع نهائي لسنة 2015 حسب قطاعات	83
(2-3)	تطور أسعار النفط خلال عام 2014	90
(3-3)	تصميم موجز يوضح كيفية تبويب العناصر الأساسية بميزان المدفوعات	99

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشـــــكل	الصفحة
(1-1)	منحنيات النفقة في صناعة النفط في المدى القصير تناقص النفقة	19
(1-2)	منحنيات النفقة في الحقل الكبيرة في الفترة قصيرة (2001)	22
(1-3)	منحنيات النفقة (الحقل أو قدير)	23
(1-4)	طلب على نفط الأوبك	29
(2-1)	أسعار النفط 1970-2005	56
(2-2)	محطات أساسية في تاريخ سعر النفط	60
(3-1)	مؤشر أسعار النفط 2014-2015	93

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1) قائمة الكتب باللغة العربية:

قائمة الكتب:

1)د.حسين عبد الله،"النفط العربي خلال المستقبل المتطور معالي محورية على الطريق خط مركز الإمارات للبحوث الدراسات الإستراتجية، الطبعة الأولى ،1998 عدد صفحات 118.

2) د.حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي بيروت لبنان نوفمبر 2000 عدد صفحات 330.

3) خالد بن منصور العقيل قضايا بترولية دولية ،88 صفحة.

4)سعد الله داود ،"الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"، دار هومة، الجزائر ،2013، عدد صفحات 224.

5)د.سمير فخري نعمة، علاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة و إنعكاسها على ميزان المدفوعات، اليازوري، طبعة العربية، عمان الأردن، 2011، 284صفحة.

6) د.عرفات إبراهيم الفياض، الإقتصاد السكاني ، دار البداية ناشرون وموزعون ،عمان ،2012 – عدد صفحات 300.

7)على أحمد عتيقة، الإعتماد المتبادل على جسر النفط، (بيروت لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية 1991 عدد الصفحات186.

8)كامل بكري و آخرون، الموارد وإقتصادياتها، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة و النشر 1986-383 صفحة.

9)محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي جزائر ،ديوان المطبوعات الجماعية- 1983- 258 صفحة.

10) د.محمد دويرار، مباديء الإقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007- ص377.

11) د. محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،2001- 271 صفحة.

12) مصلح الطراوقة- ليلى لعبيدي مامين- منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول للمصدرة للنفط للأوبيك- عمان دار وائل للنشر والتوزيع- 2013- 453 صفحة.

13) ضياء محمد المويسري، الأزمة الإقتصادية العالمية 1986-1986،دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر،1990، صفحات 134.

14) هوشانج أمير أحمدي- النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين- أبوظبي- دولة الإمارات لدراسة والبحوث الإستراتجية-1996-103 صفحة.

15) د.يسرى محمد أبو العلا-نظرية البترول- الإسكندرية مصر- دار الفكر الجماعي- 2008-770 صفحة.

-أطروحات الدكتوراه ورسائل جامعية:

1)السعيد رويج بعنوان التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري(1970-2009) مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكادمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة منشورة 2013.

2)حمادي نعيمة تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008. مذكرة ماجستير علوم إقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف- منشورة 2009.

3)داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010ن رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، منشورة، 2012.

4)رأس غانم أمينة أثر تغير أسعار المحروقات على الإقتصاد الوطني الجزائري مذكرة ليسانس- إبن خلدون تيارت-غير منشورة 2013

5)زيتوني هوارية-أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الإقتصاد الجزائري نموذجا —(رسالة ماجستير في علوم الإقتصادية) تخصص إقتصاد وتنمية جامعة إبن خلدون-تيارت غير منشورة الجزائر سنة 2011.

6)سعداوي شرف الدين علماوي عمر ، أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الوطني حالة الوفرة المالية في الجزائر 1990-2012(شهادة ليسانس أكاديمي- جامعة قاصدي مرباح ورقلة — منشورة) - 2013.

7) مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003(رسالة ماجستير- علوم التسيير – تخصص النقود المالية- جامعة للجزائر- منشورة الجزائر)- 2005.

8)وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي و إستراتجية البديلة لقطاع المحروقات حالة الجزائر- (رسالة ماجستير- علوم إقتصادية تخصص إقتصاد بترولي جامعة محمد خيضر- بسكرة منشورة) 2013.

الجريدة الرسمية:

1)الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية- الأربعاء 09 ربيع الأول 1436 الموافق لـ 31 ديسمبر 2014 عدد 78.

- المجلات:

1) براهيم بلقة ،تطور أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 200-2010 مجلة الإستراتجية والتنمية العدد 12-2013.

2) بن زيدان الحاج، أثر تقلبات اسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر في الجزائر، قراءة تحليلية، 2000-2010،مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد 12، 2013.

3) مدحت العراقي، إرتفاع أسعار النفط أسباب تداعيات توقعات - دراسات اقتصادية ،العدد"8"- 2006.

- المؤتمرات:

1)مصطفى بودرامة التنمية المستدامة والكفاءة المستدامة للموارد المتاحة المداخلة بعنوان التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر العدد 63 جامعة فرحات عباس سطيف

-مصادر أخرى: حصيلة المترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة(1999-2014)

- باللغة الفرنسية:

1)-www.fuit.org.com/werlenypopers/papers/…/FREIF293-p…

2)-dspare univ ouregla-dz/fspui/…/12/91 chapitres2-dar-

3) -http://kanz-nedha-blog spot.com/2011/…/blog-spot-3833.html.
4) -www.univ-ecostif.som/seninairs/durable/20-pdf
5) -www.startimes.com/f-aspr ?t=32582732.
6) -www.dzaines.com//…/إقتصاد/الجزائر-إقتصاد/إقت
7) -http://www.scribd.com/doc/…/قطاع-المحروقات-الجزائري
8) Economie الربع الإقتصادي: Ibisonline.net–
9) -www.23oloum.org>…<بحوث باللغة العربية
10) عبد السلام/أدبي-تاريخ-إقتصادالريع-في المغرب-
11) -www.aps.de/…/11762-سلال-الحكومة-ستبقى-على-المشاريع
12) -www.djazairess.com/akhersaa/108172
13) -www.medafco-org/ar/taxonomy/term/11843
14) -http ://ar-ar :facebook-com/…/16521418345…
15) -www.alg360.com/2019-2014-المخطط الخماسي
16) -www.aps.dz/…/3980-المخطط الخماسي- من
17) -www.mowadaf-de.com/t47202-topic
18) -www.djazairess.com/echoab/35593
19) -www.alarabiya.net>أسواق
20) -www.dostor.org/746677
21) -http://www.facebook.com/83834542622139
22) -ar-wikipedia.org/WIKI/ذروة-النفط
23) -www.elfagr-org/761612
24) -www.jadidapresse.com/إنخفاض-أسعار-النفط-أسباب
25) -www.akhbarelyoum-d2/ar/200241/118180
26) -old-dotmsr.com/ar/1102/11102089

27) مقالة-د-أنو أبو العلا "الجريدة الرياض والإقتصادي" العدد 16897-
28) -www.saspost.com/reasons/-for-oil-price
29) يوأس إيه توادي-www.masralarabia.com/.../393525-
30) التقشف- بتجميد-المشاريع/...-www-aljazera channel.net/
31) -www-al-fadjr.com/ar/economie/292279-html
32) الجزائر-التقشف-أو-www.france24.com/.../2014225-
33) -www.sidielhajaissa.com/article-12384116.html
34) -www.elbilad.net
35) -www.enaharonline.com
36) -dzwiki-bligspot.com/.../whats-gas-roockgaz-de-schist...

Résumé:

La rente pétrolière constitue pour l économie algérienne, la plus importante source en devise issue des exportations et ce depuis l Independence des pays et jusqu'a ce jour. A concurrence de 98 des exportations, la recette pétrolière, reste, l'unique source de financement de différent programmes de développement initiés pour l Algérie depuis 1962. Ainsi le développement économique de l'Algérie, la concrétisation des différents projets de développement restent fortement tributaire de cette rente pétrolière et par conséquents des fluctuations et des perturbations des cours de pétrole sur les marche énergétique. Cela dit, la politique économique de l Algérie fortement dépendante des ressources pétroliers, s' est exposée, plusieurs fois, à des baisses brutales du cour du pétrole ce qui a contraint les pouvoirs publics a renoncer a plusieurs projet de développement faute de disponibilités financiers. Une réalité qui oblige les décideurs a réfléchir comment trouver des solutions alternatives, permettant une substitution progressive et définitive du rôle du pétrole dans le financement exclusif de l économie par l'encouragement et le développement d'autres secteurs stratégiques tels que le tourisme, l'agriculture..Etc.